

# المجتمع المدني والحركات الإسلامية

## – حالة العراق –

آذار/ مارس 2010

## فريق البحث

المشرف الإداري: د. هشام داود

المنسق العلمي والباحث الرئيس: د. حيدر سعيد

الباحثان الأساسيان: د. أسماء جميل رشيد، محمد عطوان

الباحثون المساعدون: د. طاهرة داخل، نعمة العبادي، عبد السلام مديني، علاء الأنباري

أُنجزت هذه الدراسة في إطار (مؤسسة بيت العلوم الاجتماعية FMSH) في باريس  
وبدعم من (مركز أبحاث التنمية الدولية IDRC) في أوتاوا - كندا

## المحتويات

— فهرست الجداول ..... 6

— تقديم: العراق وفهم الحركات الإسلامية من خلال المجتمع المدني، الخلفيات العامة والأطر

الميثودولوجية للدراسة ..... 7

• لماذا العراق؟ ..... 8

• الأدبيات السابقة، المجتمع المدني في العراق بين النموذج النيوليبرالي والنموذج الإسلامي .. 9

• المصاعب التي واجهها العمل ..... 13

• ميثودولوجيا البحث ..... 15

• معايير (إسلامية) الجمعية ..... 16

• مصادر المعلومات عن المجتمع المدني الإسلامي في العراق ..... 99

• هيكل الدراسة ..... 99

• فريق البحث ..... 02

• أبعد من المجتمع المدني الإسلامي ..... 21

— الفصل الأول: حدود الإسلام السياسي في العراق، التجربة الحزبية لما بعد 2003 ..... 22

• البعد الإيديولوجي ..... 24

• البعد البراغماتي ..... 28

• البعد القداسي ..... 31

• الحزب الإسلامي العراقي ..... 34

• الإيديولوجيا السياسية للحزب ..... 37

- المجلس الأعلى الإسلامي ..... 41
- الموقف من الفيدرالية ..... 44
- مظلومية الشيعة ..... 44
- أمريكا ليست شيطاناً أكبر ..... 47
- حضور الطائفي، تراجع السياسي ..... 47
- حزب الفضيلة الإسلامي ..... 48
- ولادة بمخاضات سريعة ..... 50
- المرجع والكسب الحزبي ..... 51
- التيار الصدري ..... 52
- جيش المهدي ..... 55
- الصدريون والعمل السياسي ..... 56
- إغلاق مكتب الشهيد الصدر في البصرة ..... 57
- حزب الدعوة، أم تيار نوري المالكي؟ ..... 59
- الوطنية الشيعية ..... 60
- وطأة الأحزاب الإسلامية ..... 61

## — الفصل الثاني: الخطاب الإسلامي عن المجتمع المدني، من الرفض إلى التبيئة ..... 63

- تأريخية المجتمع المدني ..... 64
- صيغة إسلامية لـ (المجتمع المدني)؟ ..... 66
- مفهوم (المجتمع المدني الإسلامي) ..... 67
- أسلمة الدولة أم أسلمة المجتمع؟ المجتمع المدني الإسلامي بوصفه تطوراً بنيوياً داخل الإسلاموية ..... 70

## — الفصل الثالث: الأطر العامة والخصائص الكمية للمجتمع المدني الإسلامي في العراق ... 74

- السمات العامة للجمعيات الإسلامية في العراق، التصنيف الطائفي ..... 77
- حداثة المجتمع المدني الإسلامي ..... 79
- مجالات عمل الجمعيات الإسلامية بين التقيد وغياب التخصصية ..... 81
- طبيعة نشاط الجمعيات ..... 83

|     |                                                                                             |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| 84  | • وظائف الجمعيات .....                                                                      |
| 87  | — الفصل الرابع: جمعيات أحزاب السلطة، مقارنة نوعية .....                                     |
| 88  | • مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي .....                                                 |
| 96  | • (شهيد المحراب) والعمل السياسي .....                                                       |
| 97  | • مؤسسة همم .....                                                                           |
| 103 | • العمل المدني الإسلامي في كردستان .....                                                    |
| 107 | — الفصل الخامس: الجمعيات الإسلامية النسوية .....                                            |
| 112 | • وظائف الجمعيات الإسلامية النسوية .....                                                    |
|     | • دور الجمعيات النسوية في بناء آليات المحافظة على استمرارية الأحزاب الإسلامية بالسلطة ..... |
| 115 | .....                                                                                       |
| 120 | — قائمة المصادر والمراجع .....                                                              |
| 126 | — ملحق: استمارة بيانات، واقع الجمعيات وبنيتها التنظيمية .....                               |

## فهرست الجداول

- الجدول رقم (1): جمعيات العينة موزعة بحسب توزيعها الجغرافي ووجود فروع لها ..... 78
- الجدول رقم (2): جمعيات العينة موزعة بحسب سنوات التأسيس ..... 79
- الجدول رقم (3): تخصصات الجمعيات الإسلامية بحسب تصنيف مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ..... 82
- الجدول رقم (4): جمعيات العينة موزعة بحسب طبيعة الأنشطة كما يحددها مسؤولو الجمعيات ..... 83
- الجدول رقم (5): الجمعيات النسوية موزعة بحسب سنوات التأسيس ..... 109
- الجدول رقم (6): الجمعيات النسوية في بغداد بحسب توزيعها الجغرافي ووجود فروع لها ..... 110
- الجدول رقم (7): الجمعيات الإسلامية النسوية موزعة بحسب علاقتها بالأحزاب الإسلامية

## تقديم

# العراق وفهم الحركات الإسلامية من خلال المجتمع المدني الخلفيات العامة والأطر الميثودولوجية للدراسة

تمثّل الحركات الإسلامية، أو ما يُسمّى في بعض الأدبيات العربية (الإسلاموية the Islamism)، مظهراً أساسياً في المجتمعات الإسلامية خلال العقود الأربعة الماضية، فقد سيطرت على الفضاءين السياسي والاجتماعي في هذه المنطقة، الأساسية والكبيرة من العالم، وشكّلت بمثابة وريث أو بديل من الحركات القومية واليسارية التي انتهت مداها التاريخي بحدود هذا التأريخ. غير أن (الإسلاموية) ليست ذات دلالة، ما لم نع المعنى الثّر الذي تقوم عليه، والذي يجعلها تنطوي على تنوع معقد من حركات وأحزاب ومفاهيم وطوائف ومؤسسات ومنظمات وأشخاص ودول وفقهاء وميليشيات وأيديولوجيات، معنى يمتد من التنظيمات السلفية الجهادية إلى حركات الإصلاح الديني، ومن دول، على غرار (الجمهورية الإسلامية في إيران) إلى ميليشيات، على غرار (حزب الله)، من تنظيمات راديكالية، مثل (القاعدة)، إلى أحزاب إسلامية قابلة للعلمانية، مثل (حزب العدالة والتنمية) في تركيا، من انتحاريين جهاديين، مثل محمد عطا، إلى مفكرين على غرار عبد الكريم سروش، معنى يقوم على جغرافيا واسعة، يصبح معها مفهوم (الإسلام) نفسه معنى غير متطابق.

لقد أنتجت هذه الإسلاموية تراثاً ضخماً، واستدعت حجماً كبيراً من الدراسات والبحوث التي تحاول أن تفسرها وتضعها في سياقها، سواء في بنيتها الأيديولوجية، أو في طابعها الحركي وتنظيماتها الحزبية.

وبالفعل، ثمة دراسات ومشاريع بحثية كثيرة عن الحركات الإسلامية، ولا سيما عن الأحزاب الإسلامية، سواء ضمن دراسة التجربة الحزبية في المنطقة، أو في مشاريع مستقلة. غير أن أحد العناصر الأساسية للظاهرة الإسلامية ظل من دون لغة واصفة metalanguage، نقصد هنا (الجمعيات الإسلامية)، أو — بتبسيط يقتضيه الشرح والتصنيف — (المجتمع المدني الإسلامي Islamist civil society)، أو — بتبسيط أكثر — (منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الإسلامي Islamic NGOs).

لقد ظلت الجمعيات الإسلامية بعيدة عن مدار اهتمام الباحثين، ربما بسبب المنطلقات السياسية للظاهرة الإسلامية تاريخياً، ولكن، أيضاً لأن ظاهرة (المجتمع المدني) ظاهرة جديدة على هذه المجتمعات، وبالتالي، فإن العلاقة بين (الإسلاموية) و(المجتمع المدني) لم يجز التنبيه لها بشكل كاف لحد الآن، وأيضاً، لأن الإسلاموية عاشت تاريخاً دائرياً، بدأت بأفكار (الدعوة) و(الإرشاد)، التي تشكل نزعة (أسلمة للمجتمع)، ثم تطورت إلى (أسلمة للدولة)، تجسدت عبر أفكار (الحاكمية لله) و(ولاية الفقيه)، لتعود، الآن، إلى مشروع (أسلمة المجتمع).

ربما هناك دراسات قليلة عن هذا الموضوع، ولكن — من خلال استطلاع أولي للأدبيات الممكنة فيه — نستطيع أن نقول إنه ليس هناك عمل منهجي منظم وموسّع عن العلاقة بين (الإسلاموية) و(المجتمع المدني).

معظم ما كُتب في هذا المجال هو تصوّرات نظرية تناقش فكرة (المجتمع المدني) ومدى ملاءمتها للمجتمعات الإسلامية، ولا سيما حين واجه الإسلاميون هذه الفكرة بدءاً من أواسط ثمانينيات القرن العشرين.

## لماذا العراق؟

ربما يكون العراق، ميدانُ الدراسة التي باشرنا فيها، ساحة مثالية لوصف وتحليل وفحص هذه العلاقة، بسبب أن الاثنين، (الإسلاموية) و(المجتمع المدني)، انفجرا فيه في وقت واحد، وبحدة، بعد نيسان 2022، الأمر الذي يتيح لنا تقديم صياغات نمطية عن العلاقة بين الاثنين.

وعلى نحو تفصيلي، يقدم العراق صورة عن العناصر الأساسية في العلاقة بين الإسلاموية والمجتمع المدني:

9. العلاقة العضوية بين الجمعيات الإسلامية والأحزاب الإسلامية، فالرصد الأولي للجمعيات الإسلامية كشف عن أنها أنشئت من قبل الأحزاب الإسلامية.

10. بمعنى أن الأحزاب الإسلامية استعملت مفهوم (المجتمع المدني)، وبالتالي، أنشأت جمعيات تابعة لها لتدخل من خلالها إلى ميادين لم يكن يوسعها الدخول إليها، ولكن، لأن التاريخ الدائري للحركات الإسلامية، الذي تحدثنا عنه، حتم عليها أن تتكيف مع الوضعية التاريخية الجديدة.

2. إن العلاقة الجوهرية بين الجمعيات الإسلامية والأحزاب الإسلامية هي عامل أساسي يتحكم في تحديد بنية ووظائف الجمعيات الإسلامية.

4. كما إنه يحدد مصادر تمويل هذه الجمعيات، الأمر الذي يكفل لها الديمومة والفاعلية.

5. وأخيراً، ثمة نسق وظائف تتحرك من خلاله هذه الجمعيات، يبدأ من (الإغاثة) و(التعبئة)، ويصل إلى (الأسلمة).

ومع ذلك، يمثل العراق مثالا إشكاليا لدراسة المجتمع المدني الإسلامي في المنطقة، فهو يتطور في عراق ما بعد 2022، سواء في علاقته بالأحزاب، أو بالدولة، أو بالمجتمع، بصراحة أكثر مما يحدث في سائر المنطقة، التي يسير فيها المجتمع المدني، على نحو عام، بطرق ملتوية ومواربة. وهذا يتيح فهما أكثر وضوحا للديناميكيات التي تحكم حركة المجتمع المدني الإسلامي.

ومن جهة ثانية، عاش العراق، مجتمعا ودولة، قطوعا حادة وعميقة في تأريخه الحديث. وقد عاش المجتمع المدني الإسلامي هذه القطوع، من حظر تام، إلى إباحة مفرطة، إلى فوضى وعدم تنظيم. لقد عمل هذا على جعل نمو هذه البنى نموا مشوّها، الأمر الذي يجعلنا نرتاب في القوانين العامة التي يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسة.

فعلى سبيل المثال، خالفت الحالة العراقية النمط العام للمجتمع المدني الإسلامي في المنطقة، وهو أن التنظيمات المدنية الإسلامية تتطور عادة إلى تنظيمات سياسية، أو أنها تكون بمثابة الخطوة الأولى للتطور إلى ما يشبه التنظيم السياسي، في حين كانت التنظيمات المدنية في العراق ما بعد 2022 خطوة لاحقة للتنظيمات السياسية. وعلى العكس من ذلك، يتطابق الوضع في كردستان العراق مع النمط العام للمنطقة ويخالف ما يجري في سائر العراق، ذلك أن (الاتحاد الإسلامي الكردستاني)، وهو أكبر تنظيم سياسي إسلامي كردي، تطور عن تنظيمات مدنية إغائية.

## الأدبيات السابقة: المجتمع المدني في العراق بين النموذج النيوليبرالي والنموذج الإسلامي

لا يملك العراقُ تراثاً بحثياً تحليلياً عن تجربة المجتمع المدني فيه، فضلاً عن المجتمع المدني الإسلامي، وذلك لأنه لم يشهد تجربة حقيقية وواضحة في هذا المجال، في الأقل في العقود الأربعة الأخيرة، مع تشكل النظام التوتاليتاري خلال حقبة حكم حزب البعث (1968 – 2003). ولذلك، كان العراق غائباً عن البيليوغرافيا الطويلة عن المجتمع المدني في المنطقة، التي بدأت تتشكل مع بداية التسعينيات، مع مجموعة من الكتب الرائدة: الندوة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت سنة 1992 وصدرت أعمالها في السنة نفسها في كتاب حمل عنوان **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، وكتاب أماني قنديل **المجتمع المدني في العالم العربي** (1994)، وكتاب أوغست ريتشارد نورتين **Civil Society in the Middle East** (1995)، وسلسلة الدراسات التي أصدرها (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية) في القاهرة، الذي يرأسه سعد الدين إبراهيم، بدءاً من سنة 1995 تحت عنوان (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي).

التصور الوحيد عن تجربة المجتمع المدني في العراق ضمّه كتاب توفيق المديني **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** (1997)، الذي خصّص مبحثاً طويلاً عن العراق، ركّز فيه المؤلفُ على الأحزاب السياسية بوصفها المظهر الأهم للمجتمع المدني في العراق، وذهب إلى أن المهمة التاريخية التي حاول هذا المجتمع المدني أن يقوم بها تتمثل فيما يمكن أن نسميه تحقيق الاندماج الوطني، يقول المديني: "خاصية المجتمع المدني في العراق تبدأ مع طرد ونفي هذه الصراعات بين العشائر والمدن، وفيما بين العشائر نفسها، باعتبار ذلك يمثل بذرة أية وحدة مجتمعية مدنية متماسكة، ومع ضرب سلطة العشيرة المتخلفة، وبالتالي مع إقحام العراق ضمن مسار حركة التقدم التاريخي التي تقود إلى نهوض المدن مجدداً وبداية تفكك وانحلال النظام العشائري"<sup>1</sup>. غير أن استمرار القوى التقليدية، التي دعمت الكولونيالية البريطانية وجودها، بحسب ما يرى المديني، جعل من هذا المجتمع المدني حالة نخبوية محضة<sup>2</sup>. ومع ذلك، أسهمت هذه الأحزاب في بناء حركة نقابية جادة منذ نهاية العشرينيات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، ص 684.

<sup>2</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 686 – 687.

<sup>3</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 692.

وبالفعل، كانت تجربة المجتمع المدني في العراق، تاريخياً، تتمحور حول الحركة النقابية، التي كانت ترتبط بالحركة اليسارية من جهة، وبالأحزاب السياسية على نحو أعم من جهة ثانية. وقد كانت النقابات واحدة من فضاءات الصراع بين الأحزاب الأيديولوجية الكبرى في العراق، وذلك انطلاقاً من رؤية الفيلسوف الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891 — 1937) بأن المجتمع المدني هو مجال الهيمنة، أي بما يتعدى وظيفتها الظاهرة بأنها منظمات لرعاية والدفاع عن مصالح وحقوق فتوية. ولا تزال النقابات، إلى هذه اللحظة، تشهد صراعات بين الأحزاب التقليدية، امتداداً للتقاليد التاريخية في الصراع عليها بين هذه الأحزاب، على نحو ما يحدث في بلدان عدة في المنطقة.

وعلى الرغم من أن تجربة المجتمع المدني هذه كانت تستند إلى أسس أيديولوجية تختلف عن تجربة المجتمع المدني ما بعد 2003، سرى — لاحقاً — أن هذه الرؤية الغرامشية ستظل تتحكم بفهم ومسار المجتمع المدني في العراق، في الأقل من قبل اللاعبين السياسيين.

ولم تخرج التجربة النقابية خلال حقبة حكم حزب البعث (1968 — 2003) عن هذا النموذج العام، فقد ظل الحزب ينظر إلى النقابات بوصفها مجالاً للهيمنة، وقد عمل على ربط النشاط النقابي به والإشراف عليه.

ومع ذلك، قدّم التغيير السياسي الراديكالي الذي شهده العراق من خلال إسقاط نظام صدام حسين على يد القوات الأمريكية رهاناً وتحدياً جاداً أمام بناء مجتمع مدني. وقد كانت نقطة القطيعة التي مثلتها هذه اللحظة هي أنها غيرت المنظور الكلية فيما يخص فهم والتعامل مع (المجتمع المدني). لقد أصبح العراق أمام مفهوم جديد لـ (المجتمع المدني)، لا يرى فيه مجالاً للهيمنة، بل عنصراً أساسياً وحيوياً في بناء نظام ديمقراطي. ولم يعد المجتمع المدني، الآن، مجرد تنظيمات معنية بالدفاع عن مصالح فتوية، بل إنها تنظم توزيع الحوكمة governance بين المجتمع والدولة.

لقد كان هذا جزءاً من الرؤية النيوليبرالية التي حاولت الولايات المتحدة تطبيقها في العراق، والتي ترى أن (الدولة) هي أصل العلل والعائق الأول أمام بناء حياة ديمقراطية<sup>1</sup>.

لقد أدى اكتشاف وظهور صناعة النفط في المنطقة منذ عشرينيات القرن العشرين وبدء تعرف الدولة على الريع النفطي وإفادتها من موارده، أدى إلى بناء ونمو في جهاز الدولة بما جعلها تسيطر على المجتمع وتتحكم فيه. لقد كان هذا أحد الروافد الأساسية لنشوء ظاهرة الاستبداد: هيمنة الدولة على الاقتصاد، منشئة كيانها القوي على الاقتصاد الريعي والطفرة النفطية.

لقد جعلت الدولة المجتمع هامشاً عليها، مستهلكاً لثرواتها، ومنتوجاتها، وأيضاً، لأفكارها، وقيمها، ونماذجها. وقد كان هذا النمط من الدولة عائناً أساسياً أمام حدوث إصلاح ديمقراطي، هذا

<sup>1</sup> يُنظر: The Neo-liberal model's planned role in Iraq's economic transition, p. 568

فضلا عن أن العراق شهد ترهلا في الجهاز البيروقراطي وفقدان الدولة لكفاءتها في أداء كثير من وظائفها، ولا سيما مع الحرب العراقية الإيرانية والحصار الدولي في التسعينيات.

لقد كانت هذه هي النقطة التي نفذ منها النموذج النيوليبرالي ومحاولة إزاحة الدولة إلى العراق، الذي كان تجسيدا لأزمة الدولة في المنطقة، وأيضاً، تمرينا ومختبرا للنموذج النيوليبرالي، الذي بدا أن مشهد 4/9 مفتتحا هائلا له ووثيقة على قبوله الاجتماعي، وذلك حين اتجه العراقيون إلى الانتقام من الدولة، في مشهد لا يُنسى.

لقد كان ثمة اختلاف فلسفي جذري في التعامل مع مسألة (التحديث) بين البريطانيين، الذين أنشؤوا الدولة العراقية سنة 1921، والأمريكان، الذين وجدوا أنفسهم أمام مهمة إعادة بناء الدولة سنة 2003، إذ كان البريطانيون يرون أن (الدولة) هي مصدر التحديث، في حين تعامل الأمريكيان مع (المجتمع) بوصفه مصدرا له.

لقد كانت هذه الرؤية تتضمن أن إضعاف الدولة سيقود إلى نتيجتين حاسمتين في سبيل بناء ديمقراطية سياسية: أن المجتمع سيكون أقوى من الدولة، وأنه سيسمح بظهور تنظيمات مدنية في داخل المجتمع، أي شكل من أشكال تنظيم المجتمع لنفسه بعيدا عن تدخل الدولة، ذات التراث الطويل في التحكم بحركة المجتمع العراقي.

وبالفعل، عمل البرنامج النيوليبرالي الأمريكي في العراق على إضعاف الدولة في ظل تصوّر بأنه سيقود إلى بناء مجتمع مدني.

وعلى نحو إجمالي، يجب أن نلاحظ أن تجربة المجتمع المدني في العراق ما بعد 2003 لا يمكن إدراك خصوصيتها وانقطاعها عن التجارب السابقة إلا من خلال التقابلات الآتية:

- أنه لا يقوم على فكرة (العمل الخيري)، التي شكّلت هاجس التنظيمات المدنية المبكرة في العراق، بقدر ما يقوم على فكرة (المشاركة الشعبية)،
- وأنه لا يُختَزَل بكونه دفاعا عن حقوق ومصالح فتوية، الأمر الذي تجلّى في الحركة النقابية، بل ينبغي أن يُفهم بأنه ركن جوهري في بناء الديمقراطية،
- وأن النموذج الذي يتحكم بفهمه هو مبدأ (الاستقلال عن الدولة)، وليس أنه (مجال للهيمنة).

وبناء على هذا، اتجهت معظم الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في العراق ما بعد 2003، على قلتها، إلى هذا الاتجاه النظري: توضيح مكانة المجتمع المدني في سياق بناء الديمقراطية، أو على نحو أكثر دقة: توضيح علاقة المجتمع المدني بالدولة.

وإجمالاً، يمكن الحديث عن مصدرين أساسيين من مصادر الدراسات عن المجتمع المدني في العراق ما بعد 2003:

● المواد النظرية التي تضمنتها ورش العمل والدورات التدريبية التي مولتها المنظمات الدولية في سبيل دعم بناء مجتمع مدني في العراق. يدخل في ذلك العديد من النصوص المترجمة، ولا سيما عن اللغة الإنكليزية، التي تعرّف بكل الجوانب المتعلقة بعملية بناء وإطلاق المجتمع المدني،

● المقالات الكثيرة التي نشرتها الصحافة العراقية الصادرة منذ 2003، والتي اتجهت إلى التقديم النظري لـ (المجتمع المدني).

لقد خصّصت جريدة **الصباح**، وهي جريدة شبه رسمية تموّل من المال العام، ملحقا أسبوعيا يحمل عنوان (المجتمع المدني). وقد حاول فريقُ البحث، من خلال استقراء أولي، أن يكتشف الطابع العام للمقالات التي نشرها هذا الملحق، فوجد أن أكثر من ثلثها يتجه اتجاها نظريا. ومع ذلك، تتناول بعضُ المقالات المشكلات العملية التي تواجه تجربة المجتمع المدني في العراق.

غير أن المصادر الأكثر إثارة عن تجربة المجتمع المدني في العراق تتمثل في التصورات التي قدّمها الخطابُ الإسلامي لمفهوم (المجتمع المدني)، والتي ستكون محورَ هذه الدراسة. هذه التصوّرات لم تكن تركزُ على علاقة المجتمع المدني بالدولة، بقدر ما اتجهت إلى ما نسمّيه (تبئّة المفهوم في السياق الإسلامي).

هذه المصادر ليست عروضاً نظرية أو دراسات، على غرار ما نجد في المصادر النيوليبرالية، التي كتبها باحثون على وفق ما يُفترض أنه (شروط موضوعية) تحكم العلاقة بين (المجتمع) و(الدولة)، حتى وإن كان هؤلاء مرتبطين بتنظيمات مدنية خارج إطار البحث العلمي الخالص، أو برؤى إيديولوجية، من قبيل دعاة المجتمع المدني من ذوي الخلفيات اليسارية الذين حاولوا أن يبحثوا عن موقع جديد بعد تراجع الحركات اليسارية منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، أو أولئك المرتبطين بمشروع الديمقراطية، الذين شكّلوا ما أسمّيه (نخبة الـ NGOs)، التي ورثت النخبة الحزبية التقليدية، وتعاملت مع (المجتمع المدني) بوصفه مشروعاً رسالياً تغييرياً.

ما يقدّمه الخطابُ الإسلامي عن (المجتمع المدني) هو شكل من أشكال التفكير الخاص، وما يقدّمه المجتمع المدني الإسلامي من تصورات هو شكل من أشكال صورة المجتمع المدني لنفسه، أو خطابه عن نفسه.

## المصاعب التي واجهها العمل

لقد واجه فريقُ البحث تفاوتات واضحة بين مناطق العراق في إنجاز الدراسة، بسبب المصاعب التي واجهها الفريق، والتي يمكن إجمالها بثلاثة أنواع من المصاعب:

9. إن حادثة وهشاشة ظاهرة المجتمع المدني في العراق لا تزالان عائقا كبيرا أمام دراستها، فهما لم يسمحا لها بأن تتشكل كتلة محددة واضحة المعالم. لقد لاحظ فريقُ البحث أن عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية سرعان ما يُفتح ويُغلق. قد يكون هذا مرتبطا بعدم قدرة هذه المنظمات على الاستمرار في تمويل نفسها، أو بسبب وجودها في مناطق نزاع، ولا سيما المناطق التي خضعت لتطهير وتهجير وسيادة لون إثني أو طائفي، أو حتى حزبي، واحد. كما إن عددا كبيرا من هذه المنظمات لم يمتلك شكلا مؤسسيا، فهي أقرب إلى المكاتب الصغيرة منها إلى المؤسسات، وجزء كبير منها غير مسجل رسميا. إن السنوات السبع الماضية هي مرحلة تكوين لظاهرة (المجتمع المدني). وهذا يعني أننا ندرس ظاهرة في طور التشكل، وليست ظاهرة راسخة. قد يكون هذا مهما بذاته في امتلاك رؤية في كيفية تشكل (المجتمع المدني) والعوامل التي تتحكم في تشكيله خارج النموذج النمطي للتجربة الغربية. بل أكثر من ذلك، لقد لعبت التغيرات السياسية والعسكرية والأمنية دورا كبيرا في عدم ثبات ظاهرة المجتمع المدني في العراق. لقد ابتدأ العمل في المشروع في مطلع نيسان/ أبريل 2028، أي غداة وأثناء المعارك التي قادتها الحكومة العراقية تحت اسم (صولة الفرسان)، ضد ما يُوصف في الأدبيات الرسمية العراقية (الجاميع الخاصة الخارجة على القانون). لقد فُهمت هذه المعارك بأنها تستهدف تنظيمات التيار الصدري وقياداته، ولذلك، توقف عمل المنظمات التابعة أو المحسوبة أو القريبة من هذا التيار وأُغلقت مقراتها. وبموازاة ذلك، أُغلقت بعض المنظمات المناوئة للتيار الصدري في هذه المناطق نفسها فروعها خشية تعرضها للهجمات من قبل عناصر التيار الصدري. الأمر نفسه يصدق على الجمعيات الناشطة فيما يمكن أن نسميه (المناطق ذات الأغلبية السنية) في غرب بغداد، التي كانت مناطق صراع حقيقي خلال سنتي 2026 و2027 تعذر معه عملها في هذه المناطق. هذا المعطى أساسي في ظاهرة المجتمع المدني في العراق، وهو بحق عائق كبير أمام تشكيلها، وبالتالي، مسحها ودراستها.

10. ثمة ثلاثة مصادر أساسية للمعلومات الكمية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، وهي: أ/ (مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية) التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء، الذي أنشئ سنة 2024 تحت اسم (مكتب تسجيل المنظمات غير الحكومية)، وكان تابعا لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قبل أن يُلحق برئاسة الوزراء سنة 2027، ب/ وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، جـ/ المجالس البلدية في سائر

أنحاء العراق، التي تقوم بتسجيل المنظمات غير الحكومية الناشطة في نطاقها الإداري. لقد حاول الفريق أن يحصل على المعلومات الرسمية عن المنظمات المسجلة، ولكن من دون فائدة، بسبب التلكؤات البيروقراطية وفقدان الثقة بين أجهزة الدولة وفرق البحث العاملة في العراق.

2. لا تزال أجواء عدم الثقة السائدة في المجتمع العراقي تؤثر بشكل كبير في عمل الفرق البحثية، فثمة ريبة في أي شخص يحاول أن يجمع معلومات، حتى وإن لم تكن ذات طابع سياسي. لقد فشلت محاولات الحصول على أية معطيات عن الجمعيات الناشطة في المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة، ولا سيما في سنتي 0226 و 0227. وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته سنة 0228، لا تزال هذه الجمعيات تعتمد سياسة الكتمان الشديد، فلا عناوين معروفة لها، ولا لوحات تدل عليها، وإن وجد ذلك فلا أعضاء أو موظفين فيها، وإن وجدوا فهم يرفضون بشكل قاطع الإدلاء بأية معلومات. الأمر أكثر صعوبة مع الجمعيات الإسلامية، التي ترفض مجموعة كبيرة منها التصريح بصلاتها مع الأحزاب الإسلامية، أو مصادر تمويلها، أو نشاطاتها. لقد اكتشف الفريق أن عددا من هذه الجمعيات ترتبط بجهات أجنبية، ولا سيما شخصيات دينية (الخامئي، محمد حسين فضل الله، . . .). هذا الأمر هو عامل إضافي في الممانعة التي أبدتها الجمعيات بإزاء التعامل مع الفريق خشية أن تُفهم بأنها منظمات (عميلة) أو (ذات أجندة أجنبية).

## ميثودولوجيا البحث

لقد أجبر هذا فريق البحث على الانتقال من منهجية المسح، إلى منهجية العينات. وهنا، كان على الفريق أن يحدد آلية منهجية لاختيار العينة.

لقد اتخذ الفريقُ طريقاً يتمثل في دراسة شكلين من العينات:

- عينة عشوائية من 46 جمعية،
- وعينة نوعية. وقد اختار الفريقُ نموذجين نوعيين، الأول تمثله الجمعيات المرتبطة بالأحزاب الحاكمة (أي الأحزاب الممثلة في الحكومة والبرلمان)، إذ تشكل هذه الجمعيات عملياً جوهرَ ظاهرة الجمعيات الإسلامية في العراق. وقد كان الفريقُ يخطط لأن يضيف إلى العينة قائمة الجمعيات التي حصلت على تمويل مباشر من مجلس النواب في إطار ما سُمي بدعم المجتمع المدني، وعددها 59 جمعية، تشكل الجمعيات الإسلامية الجزء الأكبر منها، غير أننا وجدنا أن ثمة تداخلاً بين الجمعيات الواردة في هذه القائمة والجمعيات المرتبطة بالأحزاب الحاكمة.

والنموذج الآخر تمثله الجمعيات الإسلامية النسوية، وهي جمعيات ذات طابع فئوي، غير أنها تكتسب أهميتها من الأهمية الحاسمة التي تتمتع بها قضية المرأة في الجدل العام.

### معايير (إسلامية) الجمعية

كانت الخطوة المنهجية الأولى في المشروع هي ضبط معايير تحدد (إسلامية) الجمعية من عدمها.

وضع عبد الغفار شكر، في مقدمة الكتاب الذي حرّره تحت عنوان **الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر (2029)**، معيارين لضبط إسلامية الجمعية، هما: معيار الاسم، وهو يرتبط بالإسلام أو إحدى المفردات الإسلامية، من قبيل (القرآن)، و(السنة)، أو اسم صحابي، أو شيخ طريقة، أو مسجد، أو إشارة إلى التراث، أو ما إلى ذلك، ومعيار النشاط، وهو أن يكون النشاط إسلامياً أو يهدف إلى غايات إسلامية ومقاصد دينية.

أما في هذه الدراسة فقد اعتمدنا أربعة عناصر معيارية، نَصِفُ من خلالها الجمعية بأنها (إسلامية). هذه العناصر هي:

9. التعريف: أي عندما تعرّف الجمعية نفسها بأنها (إسلامية)، سواء من خلال الاسم، أو الغايات، أو الأهداف، أو ما سوى ذلك مما يمكن أن تتضمنه الأنظمة الداخلية للجمعيات.

0. ارتباط الجمعية بأحزاب أو حركات أو تشكيلات سياسية إسلامية، سواء كان هذا الارتباط معلناً أم لا، وبأي كيفية كانت: ارتباطاً عضوياً، أو ارتباطاً في التمويل، أو ما سوى ذلك. لقد جرنّا هذا إلى مناقشة وتطوير أمرين، هما: الآليات التي نعتمدها لتوثيق (والتثبت من) ارتباط الجمعية بحزب إسلامي ارتباطاً غير معلن، وتحديد دقيق لوجوه الارتباط، عضوي، مالي، انتماء أعضاء من الحزب للجمعية بشكل نظامي، . . .

2. أن يكون كل أعضاء الجمعية من الإسلاميين. هنا، لجأ فريقُ البحث إلى ضبط قيديْن (على نحو ما يُقال بلغة المنطق)، هما: (كل)، وهو قيد ضروري، فأن يكون كل أعضاء الجمعية من فئة معينة أو اتجاه معين، يعني أن هناك انسجاماً نسقياً يعطي للجمعية هوية ما، أو ملامح أو خصائص معينة. والقيد الآخر هو (الإسلاميون). وهنا، لم يضع فريقُ البحث شرطاً أن يكون الأعضاء منتمين إلى حزب أو حركة أو

تشكيل سياسي إسلامي. هذا الانتماء قد يحيلنا إلى المعيار الثاني من معايير إسلامية الجمعية. الأدق أن يكون الأعضاء غير مرتبطين بحزب إسلامي، ولكنهم يؤمنون بـ (الفاعلية الإسلامية)، وهذا مفهوم واسع، يبدأ من الإيمان بالعمل وخدمة الناس مرضاة لله، مروراً بالعمل الدعوي، وصولاً إلى أسلمة الدولة.

4. الوظائف: هنا أيضاً، جابه فريق البحث إشكالاً تحديداً ما هي الوظيفة التي يمكن أن توصف بأنها (إسلامية). وقد جرى تحديد الوظائف الآتية:

- الدعوة، أية دعوة لقيم أو مفاهيم دينية إسلامية
- التعبئة لنماذج إسلامية: على سبيل المثال، تعبئة الرأي العام ضد قانون الأحوال الشخصية لرفضه على أسس دينية
- التعبئة لأحزاب إسلامية
- الدفاع أو التعبير عن فئات إسلامية، أو مسلمة تحديداً. هذه الوظيفة ذات روح نقابية، ولكنها تتجه إلى فئات إسلامية، أو مسلمة. من قبيل، اتحاد الطلبة الإسلامي، رابطة المرأة المسلمة، . . .

إن توفر أحد هذه العناصر كفيل بأن نصف الجمعية ونعاملها على أنها (إسلامية). هذا التحديد المعياري مهم جداً، فهو الذي سيعطي لمفهوم (الجمعيات الإسلامية) ملامح وسمات، أي إنه سيقوم بتحديد (واقع)، كثير، ومتشعب، وغير منضبط، وبالتالي، سينقل الواقع، من كثرته وتعددده ولا انضباطه، إلى أن يكون (واقعاً)، للنظر العلمي، قابلاً للقياس والضبط. هذا التحديد، على نحو أوسع، هو شكل من أشكال (بناء الواقع).

ومع ذلك، رأى فريق البحث أن من غير المفيد أن نجتمع الجمعيات الإسلامية، التي تتوفر على هذه العناصر، كلها، أو بعضها، أو أحدها، في خانة واحدة.

وهكذا، اقترحنا أن نصمم تصنيفاً أساسياً لهذه الجمعيات بحسب توافرها على هذه العناصر، إذ لا يمكن الجمع بين جمعية تتوافر على هذه العناصر الأربعة ("شهيد المحراب" مثلاً)، مع جمعية (على غرار "جمعية المرتقى" مثلاً، القريبة من الحزب الإسلامي العراقي) لا تعرف نفسها كجمعية إسلامية، ولا ترتبط بحزب إسلامي، ولا تؤدي وظائف إسلامية، بل إن أعضائها هم من الإسلاميين. هذه الجمعية قد تكون أقرب إلى (أو تعبير عن) فكرة (الإسلام المدني)، التي طُرحت في الأدبيات الأمريكية. وبالتالي، كيف يمكن جمعها مع جمعيات تعمل على أسلمة جذرية للمجتمع؟

ومن جهة ثانية، حاول فريق البحث أن يقدم تصنيفاً آخر للجمعيات بحسب وظائفها، والوظائف هي العنصر الرئيس في تحديد الجمعيات. بالتأكيد، نحن لا قمنا بالجمعيات من حيث هي، بل حركتها ووظائفها وديناميكيتها داخل المجتمع.

وثالثاً، حاول الفريقُ دراسةَ الجمعيات الإسلامية من جهة المركزية واللامركزية: هل الجمعية وطنية أم محلية؟

وهنا، حاول الفريق أن يدرس الجمعيات من خلال التصنيف الآتي:

9. ثمة جمعيات تنطلق من المركز التقليدي، العاصمة بغداد.

0. وثمة جمعيات أخرى تحاول أن تؤسس وتنطلق من مركز بديل أو مقابل لبغداد، فجمعية (شهيد الحراب)، مثلاً، تنطلق من النجف، وكل فعاليتها الأساسية تجري في هذه المدينة، بل هي تنشط في إطار الدعوة اللامركزية (الدعوة إلى إقليم الوسط والجنوب، مثلاً).

2. وأخيراً، ثمة جمعيات محلية محضة.

وبالتالي، كانت ثمة مقاربتان لدراسة الجمعيات الإسلامية:

- مركزية، تهتم بمسح الجوانب ذات الطابع المركزي في ما يخص الجمعيات، ولا سيما التسجيل والإحصاء،
- ولا مركزية، تتصور أن صعود المجتمعات المحلية يعمل على نقض مركزية بغداد. وبالتالي، فإن الجزء الأساسي من نشاط الجمعيات هو خارج المركز وقبل ذلك، حاول الفريق أن يتابع تصورات الأحزاب السياسية عن (المجتمع المدني) وخطابها ومدوّنتها عنه، في أدبياتها ونصوصها وصحفها وبياناتها.

لقد كان الفريق حريصاً على عدم توجيه أسئلة، في الاستبيانات والحوارات، عما يمكن أن يكون (مواقف سياسية) للجمعيات، وذلك لسببين:

الأول منهجي، فالمادة التي ندرسها هي (منظمات مجتمع مدني)، وليست تنظيمات أيديولوجية (أحزاباً أو حركات سياسية)، وبالتالي، تبدو الأسئلة عن المواقف السياسية للجمعيات كأنها تحاول أن تستكشف في منظمات المجتمع المدني ما ليس من طبيعتها بالضرورة، أو بعبارة أكثر دقة: تحاول هذه الأسئلة أن تستكشف في منظمات المجتمع المدني ما يخالف تعريفها كمجتمع مدني. والسبب الآخر عملي، إذ لا قيمة فعلية للأجوبة على مثل هذه الأسئلة، فالجزء الأكبر من المسؤولين عن الجمعيات سيعربون عن مواقف مؤيدة للفكرة المدنية، وهي قد تكون عكس ذلك. منهجياً، قد لا يكون ثمة خلل إذا قلنا إن الجزء الأكبر من الجمعيات يقول إنه مع الديمقراطية وضد الدولة الدينية، ولكن، هناك نقص خطير في أننا لم نتمكن من وصفها على طبيعتها، واعتمدنا ما تقوله هي عن نفسها.

سيكون علينا أن نكتشف (الجمعيات) من خلال ممارساتها، هذه الممارسات التي تكشف — في النهاية — عن كيفية تمثل مفهوم (المجتمع المدني). هذه الفكرة قد تكون الغاية الرئيسة للمشروع: معرفة كيف يجري تمثل فكرة (المجتمع المدني) خارج إطار النموذج النمطي للتجربة الغربية.

## مصادر المعلومات عن المجتمع المدني الإسلامي في العراق

- تم تحديد مصادر المعلومات عن الجمعيات على النحو الآتي:
9. استمارة بيانات تعد من خلال اللقاء بالمسؤولين عن الجمعيات
  10. الوثائق الرسمية للجمعيات: النظام الداخلي، البيانات، . . .
  2. حوارات مع قادة الأحزاب الإسلامية عن مفهوم (المجتمع المدني) وطريقة الارتباط بالجمعيات التابعة لها
  4. وثائق الدولة عن الجمعيات: تسجيلها، . . .
  5. الفئات المستفيدة، التي تستطيع أن تتحدث عن وظائف الجمعيات
  6. ملاحظات الفريق عن نشاط الجمعيات
- بناء على هذا، جرى تصميم استمارة بيانات، أوردناها ملحقاً بهذه الدراسة.
- أما عن مصادر البحث، فقد لاحظ الفريق أن لا أدبيات متوافرة عن موضوع الجمعيات الإسلامية. ثمة أدبيات كثيرة عن الإسلام السياسي والأحزاب الإسلامية في العراق، ولكن، ليس ثمة دراسة واحدة عن المجتمع المدني الإسلامي. ولذلك، كانت المراجع الرئيسة للمشروع هي الأوراق والتقارير التي تناولت ظاهرة المجتمع المدني الناشئة في العراق. كما لاحظ الفريق أن الجامعات العراقية بدأت بمناقشة أطروحات جامعية عن هذه الظاهرة. الأمر نفسه يصدق على ظاهرة الجمعيات الإسلامية في المنطقة عموماً، إذ لم يعثر الفريق على سوى كتب ودراسات قليلة في هذا المجال.

## هيكل الدراسة

قُسمت هذه الدراسة على خمسة فصول:

الأول يقدم خريطة للأحزاب السياسية الإسلامية في العراق، وهو أمر تمهيدي، غير أنه مقدمة ضرورية لفهم طبيعة المجتمع المدني الإسلامي، بما أن ثمة علاقة صميمية وجوهرية بين الأحزاب الإسلامية من جهة والجمعيات الإسلامية من جهة ثانية.

أما الفصل الثاني فيقدّم صورة عن الخطاب عن المجتمع المدني الإسلامي، أو لنقل: تصوّر الأحزاب الإسلامية عن المجتمع المدني وموقعه من مجمل الخطاب الإسلامي. وهنا، لجأ فريق البحث إلى إكمال هذه الصورة من مصادر غير عراقية من الخطاب الإسلامي، لحدثة ما قدّمه الخطاب الإسلامي في العراق عن المجتمع المدني، وتأسيساً على فهم أن منابع المجتمع المدني الإسلامي واحدة ومتماثلة بين العراق وسائر الفضاء الإسلامي، الأمر الذي يقدّم فهماً أوضح للمحرّكات نحو المجتمع المدني الإسلامي في العراق.

والفصل الثالث يقدّم صورة عن المعطيات الكميّة التي تخص المجتمع المدني الإسلامي في العراق.

في حين يختص الفصل الرابع بدراسة عدد من الجمعيات المرتبطة بالأحزاب الحاكمة الممثّلة في الحكومة والبرلمان، التي قلنا إنّها تشكل جوهر ظاهرة الجمعيات الإسلامية في العراق. وتحتديداً، يتناول هذا الفصل: (مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي)، المرتبطة بالمجلس الأعلى الإسلامي، بوصفها واحدة من أكبر الجمعيات الإسلامية في العراق، و(مؤسسة همم)، وهي ائتلاف لمنظمات مجتمع مدني مرتبط بحزب الفضيلة الإسلامي، وأخيراً، يتناول الفصل المجتمع المدني الإسلامي في منطقة كردستان العراق، المرتبط بـ (الاتحاد الإسلامي الكردستاني)، وهو أكبر تنظيم سياسي إسلامي كردستاني، وهو ممثّل في حكومة وبرلمان إقليم كردستان، فضلاً عن الحكومة والبرلمان الاتحاديّين. أما الفصل الخامس فيدرس الجمعيات الإسلامية النسوية.

## فريق البحث

المشروع نفّذه، بدعم من (مركز أبحاث التنمية الدولية IDRC) في أوتاوا وإشراف من (بيت العلوم الاجتماعية FMSH) في باريس، فريق باحثين يتكون من:

- د. حيدر سعيد، منسقا علميا وباحثا رئيسا
  - د. أسماء جميل رشيد، ومحمد عطوان، باحثين أساسيين
  - د. طاهرة داخل، ونعمة العبادي، وعبد السلام مدني، وعلاء الأنباري، باحثين مساعدين
- وإلى جانب هؤلاء الباحثين، رافق الدراسة عبر مدة إنجازها التي دامت أكثر من سنة ونصف د. هشام داود مشرفاً إدارياً.

كما كان قد باشر في الدراسة مع هذا الفريق عدد من الباحثين الآخرين، غير أن مصاعب العمل في البلد الأخطر في العالم، العراق، قد منعت الكثيرين من أن يكملوا العمل.

بدأ العمل الفعلي في الدراسة مطلع نيسان/ أبريل 2028.

وقد عقد الفريقُ خلال مدة الدراسة عدة اجتماعات موسّعة وورش عمل، وعلى النحو الآتي:

- في آذار/ مارس 2028، عقد الفريقُ ورشة عمل تمهيدية في العاصمة الأردنية عمّان، باستضافة من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وبحضور أعضاء الفريق الأساسيين وممثّلين عن الجهات الداعمة للدراسة،
- وفي أيار/ مايو 2028، عقد الفريقُ في بغداد سمنار للباحثين المساعدين للتداول في موضوع الدراسة، وأطرها الميثودولوجية، وآليات العمل،
- وفي أيار/ مايو، عقد الفريق في بيروت ورشة عمل موسّعة حضرها سائر أعضائه من الباحثين الأساسيين والمساعدين وممثّلين عن الجهات الداعمة، وذلك لمتابعة المراحل التي قطعها العمل،
- وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2029 ع أعضاء الفريق الأساسيين اجتماعاً تنسيقياً في عمّان،
- وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2029، عقد الفريقُ ورشة عمل موسّعة في بيروت، حضرها باحثون وخبراء متخصصون وممثّلون عن الجهات الداعمة، وذلك لمناقشة النتائج النهائية للدراسة.

### أبعد من المجتمع المدني الإسلامي

وأخيراً، يتشكّل أفقُ هذه الدراسة وطموحها في نقطة أبعد من المجتمع المدني الإسلامي. وعلى الرغم من أنّها العمل الأول عن المجتمع المدني الإسلامي في العراق، تطمح هذه الدراسة، أبعد من ذلك، إلى الكشف عن الكيفية التي جرى بها فهم وتمثل وممارسة (المجتمع المدني) في العراق، المفهوم الذي أُطلق في العراق منذ سنة 2022، بعد سنوات من الكبت والحرمان والتعثر.

وعلى الرغم من أن **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية** الخاص بالعراق يرى أن من غير الملائم استعمال مفهوم (المجتمع المدني) للتعبير عن الدور الذي يمارسه الفاعلون في مؤسسات خارج إطار الدولة **non - state actors**، وذلك لقيام ما يُعرّف بـ (المجتمع المدني) في العراق على روابط إثنية، أو دينية، أو طائفية، أو عشائرية، ولأن أغلبية منظماته ميسّسة، إذ أنّها ترتبط بأحزاب أو جهات فاعلة في الساحة السياسية، أو بمؤسسات أو أحزاب دينية<sup>1</sup>، نقول: على الرغم من ذلك، نحن لم نتبنَ في هذه الدراسة وجودَ معيار عالمي محدّد لـ (المجتمع المدني)، بل افترضنا — ونفترض دائماً — أن هناك طرقاً لممارسة المجتمع المدني. هذه هي إحداها.

<sup>1</sup> يُنظر: **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق 2008**، ص ص 97 — 98.

## الفصل الأول

# حدود الإسلام السياسي في العراق

التجربة الحزبية لما بعد 2003

يحاول هذا الفصل أن يرسم خريطة للأحزاب الإسلامية التي تصدرت واجهة المشهد السياسي في عراق ما بعد 2022، وذلك لطبيعة العلاقة الصميمة بينها وبين ظاهرة المجتمع المدني الإسلامي. وتحديدًا، سيركز هذا الفصل على الأحزاب التي حازت دراسة على الأحزاب الإسلامية التي برزت في المرحلة التي أعقبت سقوط نظام البعث في 2022. وهذه الأحزاب هي: الحزب الإسلامي وحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الفضيلة الإسلامي والتيار الصدري.

وعلى نحو عام، يتصدر الاهتمام بموضوع الأحزاب السياسية، من حيث هي أداة من أدوات التعبئة والتنظيم وتوجيه الأهداف في الدولة العراقية، معرفة معنى الحزب السياسي من الناحية التركيبية له، بغية الاستدلال على الكيفية التي تبني فيها مقاصديته، والطريقة الأولية التي يصاغ في ضوءها البرنامج الحزبي للتعريف بمنطلقاته وثوابته.

بصورة عامة، يعبر الحزب عن انتظام أفراد (في الغالب) أو شريحة اجتماعية في المجتمع أو في مجموعة كتل اجتماعية متناغمة. وبالتالي؛ يتطلع هؤلاء الأفراد المنتظمون إلى تعظيم مصالحهم والتركيز على تمرير أهدافهم وغاياتهم التي هي مطالب يصبون إليها، تنعكس في صورة حزهم المتشكل. لذلك، يكون الحزب هو مجموع الاجتماع البشري والأنشطة والمطالب.

ومع تطور المفهوم، أصبح لكل حزب مبادئه التنظيمية والفكرية والاجتماعية، ولوائحه الداخلية التي يحتكم إليها في توجيه سلوكه الإداري والوظيفي، وله برنامجه المحدد الذي تنعكس فيه ملامح هويته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدور عادة حول منظومة محددة من المطالب أو المصالح الإيديولوجية. وهذه المطالب هي التي تجعل من أشكال التجمعات تتمايز بين أحزاب سياسية، أو منظمات حرفية، أو مجموعات مصالح طبقاً لنوعية المطالب التي تتفق عليها والطريق الذي تروم بلوغه.

ولعل التعريف الأولي للحزب هو الذي قال فيه السوسيولوجي الفرنسي جورج بورديو الذي يشير إلى "مجموع الأفراد الذين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة بغية وضع أفكارهم موضع التنفيذ"<sup>1</sup>. بمعنى آخر؛ يسعى الحزب، بناء على رؤية معينة، إلى جعل أحلام بعض الشرائح أو الجماعات المحلية تتحقق في الواقع، أو هو: التنظيم الشعبي الذي يستقطب الرأي العام ويستهدف تولي السلطة في الدولة باستعمال طرق ووسائل

<sup>1</sup> نقلاً عن: آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، ص 50.

مشروعة. ومن ثم، يفترض أيُّ توصيف مبدئي في تعريف الحزب مناخا ديمقراطيا، على نحو ما يقول أسامة الغزالي حرب، من دونه يكون مجرد تعبير مغلوط في إطار دكتاتورية ما<sup>1</sup>.

الأحزاب وسيلة لبلوغ أهداف سياسية، ولا سيما إحداث تغيير في بنية الحكومة. وحتى لو لم تنجح الأحزاب في الوصول إلى السلطة، يُعدّ عملها ضروريا لتحسين المناخ السياسي للبلاد<sup>2</sup>. ولهذا، لا يعترف دعاة هذا المفهوم، في معناه الأكثر تطورا، بسلوك التكوينات الحزبية الأخرى التي تحاول الوصول إلى الحكم بطريق آخر غير طريق الانتخاب، كما لا يعترفون بنظام الحزب الواحد<sup>3</sup>. ابتداءً، نحاول فحص الأبعاد الأساسية التي توصف الأحزاب من خلالها بصورة عامة، والأحزاب الإسلامية العراقية الرئيسة بخاصة، وفقا لتلك التي يتضمنها التعريف السابق، مع إدراكنا للتداخل بين هذه الأبعاد.

ومع ذلك، يعيننا التناولُ التحليلي في معاينة الآليات الداخلية لبنية الحزب السياسي ومحاولة بيان أثر هذه الأبعاد في كل حزب على حدة عبر تتبع مشوار حركتها ونشاطها، بدءا من مرحلة التأسيس والتشكل الأولي إلى مرحلة دخول الأحزاب مرحلة أن تكون أحزابا حاكمة أو مسهمة في السلطة.

## البعد الإيديولوجي

لكل حزب سياسي إيديولوجيا معينة، وبالتالي يختلف تعريف الحزب باختلاف وتنوع الأيديولوجيات والمفكرين الذين اهتموا في بحث وتحليل هذا الموضوع. لقد ركز كثيرون على أهمية الإيديولوجيا في إطار العمل الحزبي. وبذلك، تؤلف الإيديولوجيا موضوعَ الحزب السياسي، حتى يتحول التشكل الإيديولوجي داخل هذا الحزب إلى حالة من حالات اعتقاد الأفراد بالهئية الجديدة التي سكنوا إليها.

وبالتالي، تحتذب العقيدة السياسية باعتبارها الصورة العملية من صور الاعتقاد الإيديولوجي الأفراد المنخرطين في التأليف الجديد، الأفراد الذين يؤمنون بشكل معين من أشكال النظام السياسي المؤسسي والحكم المفترض الذي يتطابق مع قيم معينة يرونها تسهم في معالجة مشكلاتهم، وهذه القيم هي قيم الجماعة (المؤمنة) بها بالضرورة.

وعند الالتفات إلى نشاط الحركات والجمعيات التي تشكلت في العراق نلاحظ أن بعضا منها تبني قيما عقيدية دينية، يُعتقد بتزولها من السماء، وليس لتجربة الإنسان واحتمالاته دورا في صنعها أو

<sup>1</sup> يُنظر: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، ص 14.

<sup>2</sup> يُنظر: حدود الديمقراطية الدينية، ص 252.

<sup>3</sup> يُنظر: نشأة الأحزاب السياسية، ص 12.

ابتكارها، باحتساب أن كل ما يتأتى من السماء حق، وما هو بشري مشوب بالنقص، وأن الأصالة بحسب ما يذهب البعض تكمن في النص السماوي، وأي تحميل بشري عليه ما هو إلا استجلاء للمعاني المنكشفة عنه. وعلى ذلك، تنتظم مرجعيات الخطابات الحزبية العراقية الإسلامية ضمن هذا الإطار المفهومي، بيد أن توظيفها يتمايز من حزب إلى آخر تحت تأثير العوامل الاجتماعية للمحيطين الداخلي والخارجي، ما يبرر ذلك؛ فكرة التغاير والتعدد بين الأحزاب الإسلامية المختلفة. وبالتالي، لا تكون الأعمال الجماعية الإسلامية متساوية من حيث الدرجة ومن حيث شدة الميل نحو العنف أو نحو النشاط المسالم على سبيل المثال.

وعلى الجهة الأخرى من الاعتقاد، تبرز أحزاب تعتقد بنظريات تاريخية، بوصفها نتاجا لعقل بشري، ولهذه النظريات جمهورها المؤمن بأطروحاتها، والتي تدعو في قيمها ومنطلقاتها إلى العدالة الاجتماعية وإلى المساواة، أو حسم مشكلات التمايز بين طبقات المجتمع على سبيل المثال، بطريقة يجري فيها توظيف البرامج بما يلاءم واقع الأفراد من غير أن تكون فيهم حاجة إلى ما هو متعال. وتعمل على هذا التوجه؛ معظم الأحزاب اليسارية، وبخاصة الأحزاب الشيوعية والعمالية التي تؤسس لمفاهيم وضعية.

لعل أهم ملمح يمكن الإشارة إليه بوصفه بداية لنشاط يحمل سمة سياسية إسلامية كان في الفترة التي رافقت سياسة الاحتلال البريطاني للعراق، فقد كان الدخول البريطاني 1994 ومن ثم فترة الاحتلال حدثا مفاجئا للعراقيين ولعلماء المسلمين بصورة خاصة، إذ وجد بعض العلماء أن الوظيفة الشرعية تحتم عليهم اتخاذ موقف محدد من هذا الوجود في حينه. لذا شهدت فترة الاحتلال أربع تجارب حزبية بصورة رئيسية وعددا قليلا آخر من التجارب الصغيرة اندمج بعضها مع الوجودات الكبيرة. ومن هذه الأحزاب، (جمعية النهضة الإسلامية) التي تأسست في النجف سنة 1997 بزعامة الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم، و(الحزب النجفي) السري الذي تأسس سنة 1998 بشكل سري، ومن قياداته الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد باقر الشبيبي، و(الجمعية الإسلامية) في كربلاء التي تأسست أواخر سنة 1998، إذ وجد الميرزا الشيرازي في هذا الحزب ذراعا تدفع الناس بالاتجاه الذي تريده المرجعية، و(الجمعية الإسلامية) في الكاظمية، التي أسسها أواخر سنة 1998 آية الله السيد أبو القاسم الكاشاني عند قدومه من كربلاء إلى الكاظمية<sup>1</sup>. بعدها لم تتكرر تجربة حضور علماء الدين في الميدان الحزبي، على الرغم من أنهم كانوا يتصدون للمعارضة السياسية الساخنة ضد السلطة وسياسة الانكليز وهي التي تركزت حول الموقف من انتخابات المجلس التأسيسي، حيث اصدر المراجع فتواهم بمقاطعة الانتخابات.

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل، يُنظر: حزب الدعوة الإسلامية: بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، (الكتاب الأول) 1957 – 1968، ص ص 104 – 111.

لقد كان مفهومُ (الحزب)، من منظور النظرية السياسية الإسلامية، يتعارض مع موضوع التشريع البشري، وقد فتح هذا المذهب باباً على جدل دائر بين الفقهاء إلى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وباستثمار هذا التعارض ركزت بعض الأحزاب السياسية العلمانية من جهتها على أهمية العمل الحزبي بما كانت ترى فيه مصلحة ضرورية لتسيير شؤون الناس، الأمر الذي جعل الباحثين الإسلاميين في هذه الحالة أمام إشكالية فقهية من شأنها أن تصطدم بوثوقيات النص القطعي، ومن هذا المنطلق ذهب البعض إلى حرمة تأسيس الحزب السياسي من الأصل، بل ذهب بعض المجتهدين الشيعة ومنهم مهدي الخالصي إلى حظر مشاركة الشيعة في انتخابات الجمعية التأسيسية في بدايات تشكيل الدولة العراقية 9909. وهو نوع من التعارض بين رؤيتين لفكرة الانتظام.

كان بعض المراجع يعتقدون أن قبول وظيفة رسمية في ظل حاكم غير شرعي معضلة في النظام القانوني الشيعي، مع أن عدداً من الجماعات الإسلامية أظهر ميلاً إلى المشاركة في العمليات الديمقراطية حين أُتيح له ذلك. ومن ثم، هناك اختلافات بين الإسلاميين بشأن وسائل تحقيق أهدافهم المتمثلة في تحويل المجتمع نحو القيم الإسلامية. وعلى الجانب الآخر، كان المتعلمون الشيعة ينظرون في حينها إلى المناصب الحكومية على إنها قناة للحراك الاجتماعي وكسب نفوذ سياسي في الدولة الجديدة، وأن كثيراً منهم رفض قبول المناصب التي عرضت عليه خشية مقاطعة الطائفة له والمواجهة بالعزلة أو الرفض<sup>1</sup>. ومع ذلك، رأى بعض المجتهدين أن الحرمة ترتفع إذا اقتصر عملُ الحزب على تأطير القوانين بشريعة الله<sup>2</sup>. لذلك، راعى حزبُ الدعوة الإسلامية، على سبيل المثال، عبر مراحل تشكله، أن تكون شرعية العمل وشرعية القرار محرزة بالنسبة لمشروعية العمل الحزبي. ويبيّن ذلك في أدبياته واستشهد بنصوص القرآن والسنة وسير الأئمة العلويين، إذ تكفل محمد باقر الصدر، وهو أبرز مؤسسي الدعوة ومجتهد جامع للشرائط، بالتأصيل لشرعية العمل الحزبي، على نحو الإباحة ابتداءً وبالعنوان الأولي، وعلى نحو الندب الذي يصل إلى درجة الوجوب إذا توقفت على ذلك مصالح إسلامية كبرى بالعنوان الثانوي<sup>3</sup>. ولكن، لا معنى للعمل الحزبي في نظر الصدر إلا إذا كان متضمناً الدعوة إلى قيام الحكم الإسلامي، فإذا لم تكن النظرية حول قيام الحكم الإسلامي واضحة يصبح عنده من الصعب إيجاد تنظيم يسعى إلى هذا الهدف دون أن يكون الهدف نفسه واضح المعالم، وعلى

<sup>1</sup> يُنظر: شيعة العراق، ص 207.

<sup>2</sup> يُنظر: مشروعية الأحزاب في الإسلام.

<sup>3</sup> يُنظر: حزب الدعوة الإسلامية: بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، (الكتاب الثاني) 1968 – 1980.

هذا الأساس انسحب الصدر مبكراً من تنظيم حزب الدعوة الإسلامية بعد أن كان يمارس فيه دور القيادة الفكرية<sup>1</sup>.

ولكن، نعتقد أنه كلما وجدت الإرادة البشرية مجالاً للتحرك في هذا الموضوع أو الاجتهاد، فإن الإيديولوجيا المرافقة للعمل الحزبي ستتحرك بين الحين والآخر لتتحكم في مجريات الواقع. والإرادة تُعبر في هذا السياق عن قراءة بشرية تستجيب لاعتبارات الزمان والمكان والأبعاد القيمية والثقافية التي تجعل من الرؤية الفلسفية للأشياء الكلية رؤية مؤسسية قائمة على المصلحة والآنية أيضاً، وتخضع للتكييف والتسويق أحياناً عبر وسائل التنشئة والتعبئة. ولذلك لا يمكن الحديث عن الحزبية — في الواقع — ما لم يتضمنها نوع من الإيديولوجيا المقترن بمصلحة. المصلحة المتعلقة بإنشاء الحزب أو بعدم إنشائه، فكلاً الحالين، الإيجاب والرفض، يعبر عن رؤية محددة. من هنا، نتبين كيف حدد بعض المراجع الشيعة موقفهم من شرعية الدولة العراقية الناشئة وانتخابات الجمعية التأسيسية بعد أن أقدم عبد المحسن السعدون على خطوة أبعد فيها المراجع إلى إيران في حزيران 1992. وبإبعاد علماء الدين ومراجع الشيعة لم يشهد العمل الإسلامي — كرد فعل على ذلك — أي تحرك إلا في حالات نادرة ولوقائع محددة تنتهي بانتهاء تلك الواقعة. وبالتدريج يقول حسن شبر أصبح التفكير بالأمور السياسية يعتبر عزوفاً عن الورع والتقوى ونشأت أجيال على ذلك<sup>2</sup>.

تلعب التنشئة السياسية أو التعبئة السياسية الحزبية دوراً في تغذية الأعضاء بما هو متضمن لمعنى إيديولوجي أحياناً. وتشتغل التنشئة هنا بمستويين؛ فمن جهة، تعمل على رفع مستوى الوعي السياسي للأعضاء المؤدجين داخل الحزب في الأساس. فبحسب أتباع نظرية النخبة، يكون (الحزب) هو "الوسيط الأبرز لتدريب النخبة السياسية وتمثيلها"<sup>3</sup>. وهؤلاء المدربون يمنحون الحزب ماهيته ومادته الثورية بالضرورة. وبالتبادل، وبصورة إضافية؛ يتطلع الحزب، من حيث هو ببيان رمزي، إلى رفع مستوى الوعي السياسي ببعده الإيديولوجي لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

يعني ذلك أن الإيديولوجيا تمارس سيطرة على سلوكيات ومواقف الأعضاء الحزبيين، فيُظهرون من الناحية العملية نوعاً من (التخندق) والتحصن خلف قلاع الحزبية والانكفاء أحياناً نحو الذات، الأمر الذي يُؤلد ثنائيات تُعنون المناطق الحسية المادية المدركة بين الأفرقاء بعناوين إيديولوجية تصنع حدود صدام وحساسيات مضمرة ومعلنة على السواء، إذ يحصل اختلاف في القراءات بين الأحزاب الإسلامية نفسها، فتتوجد التسميات الحزبية المتغايرة، والبرامج الحزبية المتفاوتة، وتكتيكاتها المتعلقة بتبيان أهدافها.

<sup>1</sup> يُنظر: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص 194.

<sup>2</sup> يُنظر: حزب الدعوة الإسلامية: بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، (الكتاب الأول) 1957 – 1968، ص 111.

<sup>3</sup> Elite Recruitment and Political Development, P.618

## البعد البراغمي

لعل هدف الظفر بالسلطة أو المشاركة فيها يؤلف عماد الأحزاب السياسية، وإن الحديث حزبيا عن أطروحات من قبيل الصراع الطبقي، أو المناداة برفع الحيف عن المستضعفين، أو المظلومية الإثنية أو الطائفية، ما هو إلا تجريد في أساسه الفكري والوجودي، وإن أية محاولة للجهر بمثاليته لا يُساعد على إحراز مصلحة محددة ما لم يتبن ذلك حزب يراعي الإفاضة بمصلحة للغير من جهة ويحرزها لذاته من الجهة الأخرى. ولذلك، تعمل الأحزاب على تمثيل طبقة أو إثنية أو طائفة بغية توظيف مشكلات تلك الطبقة أو الإثنية ولتجعل منها مطلباً حزبياً. وأحيانا يُصبح الحزب هو الوجه الآخر من الإثنية أو الطبقة أو الطائفة، ويمكن أن نبين العكس فنرى أن أغلب الذين تناولوا تأريخ العمل الحزبي الإسلامي على سبيل المثال، يصنفون التكتل المذهبي تكتلاً حزبياً.

ولذلك، تتكون ظاهرة الأحزاب الإسلامية من تنظيمات سنية، من قبيل الحزب الإسلامي العراقي، وشيعية، من قبيل المجلس الأعلى الإسلامي، والتيار الصدري، وحزب الدعوة، وإن كان يزعم "وجود أعضاء سنة في عضويته"<sup>1</sup>، وهكذا. ولعل هذا يتركز إذا كانت السلطة أو الإمامة أو الخلافة هي محور قيام التكتل المذهبي، من جهة أن مفهوم السلطة نفسه (بما فيه السلطة المادية) الذي يقود إلى مثل هذا التكتل هو ما يميز الأحزاب السياسية عن غيرها من الجمعيات والتكتلات أو ما يسمى في الوقت الحاضر (منظمات المجتمع المدني). ولذلك، تحاول معظم الأحزاب الإسلامية العراقية التي تعبر عن مثل هذه الاعتبارات مد خيوطها وتوظيف أجنداتها اقتصادياً وثقافياً وإعلامياً على أبنية تنظيمية لتشكيل أذرع مدنية لها تحمل أجندات حزبية، فيحصل نوع من الصهر يفقد فيه المتتبع التمييز بين البنيتين السياسية والمدنية.

ومن خلال هذا الصهر، يتحرك الحزبيون على توظيف مشكلات وحاجات الناس والمضايقات الثقافية في عيش القاعدة العريضة من (المحرومين) في برامج تستهدف حل القضايا الشاملة. ولذلك، قيل للوهلة الأولى إن الحزب تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام، وله برنامج يسعى بمقتضاه الوصول إلى السلطة<sup>2</sup>. والتنظيم السياسي، على نحو ما تقول حنا آرندت في كتابها *أسس التوتاليتاريا*، هو — أحيانا — جواب على احتياجات الأفراد المنعزلين في مجتمع أعضاؤه مُفتَّتون وشظايا طبقات يتوصلون من هذا الطريق إلى تضامن مصطنع. ولذلك، يجري تبني هذه المشكلات والحاجات لأغراض التوظيف الإيديولوجي الثوري والدعائي الذي يبتعد أحيانا عن معالجة

<sup>1</sup> يُنظر: الموقع الإلكتروني لحزب الدعوة (daawaparty.com).

<sup>2</sup> يُنظر: *النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغير*، ص 168.

أس المشكلات الاجتماعية، وهو ما يجعل المتأمل للظاهرة الحزبية يتساءل: لماذا ينتهي طموح حزب ما عند حدود المصلحة الحصرية والأنوية الضيقة؟ حتى نجد حزبا، من قبيل حزب الدعوة الإسلامية أو الحزب الإسلامي العراقي، يُولد تنظيمات جديدة تحمل جزءا من التسمية القديمة، وقيادات هذه التنظيمات الجديدة هم ممن كانوا في الأصل مؤسسين لحزبهم الأول نفسه. لذلك، يجد المنتمون إلى الأحزاب الثورية على سبيل المثال أن الحزب الثوري ليس سوى ظاهرة يغلب عليها الضبابية كنتيجة لما يجري، ومن ثم فإنهم يتناقشون حول لماذا لا يكون الحزب الثوري هذا جزءا من الحزب الكبير (الجمهور) الذي يضم كل (الثائرين) كما كانت تشيع الأحزاب المؤسسة ذلك في أول الأمر.

يأخذ الحزب هنا تعريفا غير ما هو فيه، فينصرف دوره على سبيل المثال إلى تجميع المصالح المشتركة لأعضائه ومؤيديه والتعبير عنها من أجل صياغتها في برامج عمل سياسية إلى جانب تعبيره عن القضايا العامة التي تهم عامة أفراد المجتمع، حيث لا تبني الأحزاب علاقات سياسية مع مقترعيها فقط بل مع الذين لم يصبحوا بعد من مناصري الحزب لجذبهم إليها.

يعني ذلك، من ناحية واقعية، أن حزبا من هذا النوع لا يمثل مفهوم الطبقة على الإطلاق، بل هو يمثل مصلحة جزء من طبقة أيضاً. ولا يعمل من أجل كل أو حتى معظم صراعات الطبقة فهذه الصراعات عادة ما تبدأ من خارج الحزب وهي في أحيان قليلة ما يتم تأييدها بشكل فردي من قبل أعضاء الحزب الذين لا يلقون سوى التأييد السليبي من الحزب نفسه. لذلك، فإن الحزب: أداة في يد الطبقة وممثلها. وأن الحزب بعبارة أخرى: مجموعة من الناس تربط بعضهم البعض الآخر مصالح اقتصادية في المقام الأول.

وهناك من يرى أن الحزب نفسه هو جزء من كل، والكل هنا؛ يكون كلا تعدديا، فكلمة (حزب Party) بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم (الجزء Part). وإذا كان الحزب يمثل فقط جزءا من كل، فإنه لابد أن يسلك منهجا غير جزئي إزاء الكل، أي؛ أن يتصرف من حيث هو جزء ذو ارتباط بالكل، فيبدو العمل في ضوء هذا التعريف أكثر رسمية من الناحية الوظيفية وخالٍ من أية ملامح ذاتية تدفع إلى التشكيك في مساراته. لكن، الواقع يشير إلى أن كثيرا من الأبنية المؤسسية لا تستمر في جوهرها من دون أن تضمن تحقيق مصلحة ذاتية ما.

ولعل الذي يسمى مبدأ أو عقيدة سياسية أو إيديولوجيا للحزب، في أقل توصيف، يصبح لا معنى له حينما يأخذ معيار المصلحة صيغ الامتيازات الحصرية والتقسيمات القائمة على المحاصصة على مستوى التمثيل الرسمي الحكومي. ويوصف مثل هذا على أنه نوع من (الطفولة) الحزبية أو المراحل البدائية أو الأولية للأحزاب التي ترافق عملية تمثيل النظرية الحزبية<sup>1</sup> فتبدو الأحزاب في هذه الحالة غير

<sup>1</sup> يُنظر: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، ص 149.

ممثلة لتصورات العامة ولا تحمل مشاريع تعبر عن طموحاتها المشتركة على الرغم من الشعارات المؤثرة التي تطرحها، فراها تتخلى عن وظيفتها في هذا الموضوع وتنشغل بتأليب أزمات كانت تسعى لأن تصبح جزءاً منها كالشرعية والتكامل الاقتصادي والمشاركة السياسية، وهي الداعي الذي كان يقف وراء تكوين الأحزاب من الأصل. لذلك يكشف الحزب عن وظيفتين يمارسهما في تسويق برنامجه السياسي، فوظيفة الحزب، من حيث هو حزب معارض أو حزب خارج إطار السلطة، هي غير وظيفته فيها. وفي الوقت الذي يُعبّر الحزب السياسي خارج السلطة عن مثالية ما مفترضة عن (الوطن) و(المواطنة) و(العدالة) و(الحقوق)، فإنه يستتصر مصلحة أنوية أيضاً تتحرك في تضاعيف خطابه دون الإعلان عنها، وبالتالي، ليس مفاجأة حين يلقي الناس تكريسا حزبيا حصريا يخس المصالح العامة في لحظة تسلّم السلطة. وبالتالي، فالحزب يعني من الناحية الجوهرية "الاشتراك في تنظيم معين والانفصال عن آخرين بواسطة برنامج محدد"<sup>1</sup>.

ما يميّز الأحزاب السياسية الإسلامية الإسلامية العراقية التي دخلت العملية السياسية الناشئة بعد 2002 أنها تتحرك في بيئة تسمح لها بالتعددية الحزبية، وهذه التعددية نفسها تندرج ضمن مفهوم (العقد). ويعبر (العقد) عن فكرة التنازل في المفهوم التقليدي له، لأجل تعظيم مصلحة ما، ولذلك يوجد بغية إحراز تلك المصلحة، في الأقل، أكثر من ثلاثة أحزاب سياسية تتعايش ضمن حزمة مطالب معينة، أو ثلاثة ائتلافات حزبية، تتقاسم مقاعد البرلمان العراقي فتتنافس فيما بينها للظفر بالسلطة السياسية اليوم، وهو ما يتوافق مع تعريف جيمس كولمان لـ (الحزب السياسي) بأنه "تجمع له صفه التنظيم الرسمي ويعلن عن هدفه في الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به أما بمفرده أو بائتلاف أو بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى، داخل دولة ذات سيادة فعلية أو محتملة"<sup>2</sup>. الائتلاف، إذن، هو تعبير عن مصلحة ممكنة، وما يبرر على ذلك اتحاد المختلفين فيه.

لقد سبق انتخابات مجالس المحافظات، التي جرت في كانون الثاني/يناير 2029، أن فكّرت بعض القوى السياسية بأهمية تكوين الائتلافات السياسية، مع أن بعضها فكّر في الدخول منفردا لكن كانت هناك رغبة تحدوهم لتحقيق ذلك، إذ قرر المجلس الأعلى المشاركة منفردا هذه المرة، بحسب ما أعلنه عدد من قياديه، بخلاف انتخابات العام 2025. غير أن بعض قياديي المجلس قالوا إن رغبة عندهم لبناء تحالف مع بعض القوى الإسلامية.

أما حزب الدعوة الإسلامية الذي يرأسه نوري المالكي، وهو أبرز الكيانات التي كانت قد اشتركت في الانتخابات السابقة ضمن الائتلاف العراقي الموحد على مستوى الانتخابات البرلمانية إلى جانب المجلس الأعلى، فإنه، وبحسب ما تحدث بعض قياديه، سيعزل هذه المرة بقائمة منفردة وإن كان

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 14.

<sup>2</sup> نقلا عن: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ص 15 — 16.

الاحتمال قائماً أيضاً حول التحالف مع بعض القوى، خصوصاً مع المجلس الأعلى الذي كان يرفض أن يعطي حزب الدعوة حصة كبيرة كما كان يطالب بها. ولعل هذه الأحزاب ستحصل على مقاعد مقبولة في حالة تكوين الائتلافات بخلاف ما انتهى إليه حزب الفضيلة في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، فكما معلوم أن الحزب اشترك منفرداً في الانتخابات السابقة، وكسب نحو 9% من مقاعد مجالس المحافظات، في حين لم يفلح بذلك عندما دخل دون ائتلاف هذه المرة مع أية قوى إسلامية أو غير إسلامية.

أما الحزب الإسلامي العراقي الذي لم يشترك في الانتخابات السابقة، وإن كان قد دخلها من الناحية الرسمية، لكنه انسحب منها احتجاجاً على ما وصفه الحزب وقتذاك عن وجود حملة لاستهداف أتباعه، فإنه سيخوض غمار الانتخابات لوحده. وفي محافظة البصرة، على سبيل المثال، فكّر بعض قياديي الحزب في تحالف حزبهم مع حزب الفضيلة الإسلامي الذي يختلف عنه مذهبياً، وأجرى مشاورات معه لتشكيل ائتلاف يدخل كقائمة واحدة في انتخابات 2029. لكن اعترض عدد من قادة الحزب في البصرة على التحالف مع حزب الفضيلة، بسبب ما تعرضت له الطائفة السنية في البصرة من حملات قتل طالت عدد من الخطباء وأئمة المساجد على يد عناصر مسلحة خلال الأعوام 2026 — 2027 اهتم بها حزب الفضيلة. وعلى ذلك تتزاحم المصالح السياسية مع العقائد والانتماءات الطائفية في برامج بعض الأحزاب.

وحيثما نقول إن الأحزاب تؤمن بالتعددية الحزبية تؤكد على تجربة عملية أنه من الصعب تحيّل انفراد حزب سياسي بالحصول على الأغلبية لتشكيل السلطة التنفيذية ما لم يكن هنالك نوع من الائتلاف المبرم الذي يكفل صعود تشكيل سياسي معين دون سواه. ولهذا السبب عادة ما يكون هناك تحالفات واتفاقات بين أكثر من حزب لتشكيل السلطة التنفيذية.

## البعد القداسي

الجماهيرية والشعبية والإيديولوجيا والعقائدية سمات أغلب الأحزاب السياسية العراقية الإسلامية المتواجدة في الساحة السياسية اليوم، ففي أصل تكوين هذه الأحزاب ما يُمكن من طرح برامج واسعة تُصنّف على أنها برامج أحزاب شاملة، لها مضامين اجتماعية سياسية وفلسفية واقتصادية وحتى بيئية، تقود أفرادها وفقاً لتراتبية هرمية، معتمدة على البعد المركزي في تنظيمها. ولكن الأهم من ذلك أنها ترتبط بمرجعيات رمزية وروحية مقدسة، حيث يمكن متابعة ذلك من خلال العودة إلى عقدين أو ثلاثة مضت، فقد بلغت جماهيرية الأحزاب المرتبطة بالمرجعيات الدينية الذروة في انتظامها وعدد أفرادها، وما يزال حتى اليوم بعض من تلك المرجعيات مستمرا في دوام مثل هذه العلاقة التبادلية، لكننا نلمس انحساراً في رمزياتها وعضويتها وتحليلاً عن مطالبها الكبرى في وجه من وجوهها،

إذ يمكن عد النفوذ العائلي الديني أو المرجعيات الدينية العليا أحد الروامز الأساسية في بنية الأحزاب السياسية الدينية العراقية، التي يرى البعض أن فاعليتها تتجاوز حجم المشكلات التقليدية التسويقية التي تطرحها الأحزاب السياسية الأخرى، ولذلك يمنح مثل هذا النفوذ اعتباراً ووزناً رمزياً لها في استقطاب الأتباع واستمالتهم، وإن أحزاباً، من قبيل الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي، وحتى الحزب الإسلامي العراقي، إنما تستمد قيمتها الحضورية واعتبارها الجاذب من علاقتها بقادتها التاريخيين، آل الصدر، وآل الحكيم، والصواف، الذين أسهموا من الناحية التاريخية في دعم العمل الحزبي. إنهم (ممثلون) عن ثقافة المجتمع، وبالتالي، كان من المهم تسييس الرموز الدينية وتعبئة الشعب ضد (الحكومة) — ضمن حقبة معينة — من قبل المراجع الرمزيين أنفسهم أو بالتضافر مع القوى السياسية المتشكلة، ولا سيما إنه كان يستميل معظم من انتمى إلى هذه الأحزاب في الربع الأخير من القرن العشرين البعد السلوكي والثقافي المتشابه والموحد الأخلاقي ذي الصبغة الدينية الذي أوحى لمعظمهم بتمامة الصورة الافتراضية الجامعة لهم. ولم يتخيلوا أنفسهم كيف سيكون وضعهم إذا ما بلغوا دورة العمل السياسي المعقدة التي تنأى بهم أحياناً عما هو ليس دينياً.

إن من شأن هذه السمات أن تنطبق على المراحل الأولية الناعمة للانتماء الحزبي، لكنها ليست هي السمات الكلية التي تعنون الأعضاء الحزبيين أنفسهم، ترى نظرية الخيار العقلاني والاقتصادي للثورة أن الفرد في مواجهته للوضع السياسي المتردي من ناحية، ووجود المجموعات الثورية التي تسعى إلى التغيير من ناحية أخرى، وبعد أن يحسب أرباحه الشخصية في حال انتصار الثورة وخسائره في حال فشلها يقرر الانضمام إلى الحركة الثورية أو الانسحاب منها<sup>1</sup>، فهناك جملة من التروعات الفردية التي تجعل منهم كائنات أرضية تشبث بكل ما هو دنيوي يُمكن من بلوغ السعادة الحسية، ولذلك، من شأنهم أن يتوقعوا الاصطدام — في إطار العمل الحزبي الديني — بحلقات غير منتهية من الالتزامات الواجب تأديتها والتي تدفع معظمهم إلى ممارسات مادية أكثر إيلافاً وتغريباً للهوية التي سكنوا إليها، والتي من المحتمل أن تدفعهم إلى التجاوز أحياناً.

ولتنشيط العقد الجامع في العلاقة العضوية الحزبية تستدام القيمة الاعتقادية في مقابل القيمة الحسية، لتبرير جدوى ما تؤديه تلك الأحزاب أو تصبو إليه، وكلما كانت عناصر العقد مقدسة كانت اللحمة أقوى ومبررات استمرار الأعضاء أدومّ حالاً. وهذا ما يجعل معظم الأحزاب اليوم ترغب في التزود بـ (مقدس) شاحن لأجنداتها السياسية. والمراجع الدينيون هم أحد العناصر الأساسية (المقدسة) الشاحنة للخطاب الديني، فضلاً عن مراعاة إدانة الحلم الأولي النوستالجي للمتشاهمين المنتمين إلى تلك الأحزاب شرطاً من الشروط الداعمة للخطاب الإيديولوجي والهوية

<sup>1</sup> يُنظر: الإسلاميون في مجتمع تعددي، ص 76.

الحزبية، لتكون في معنى من المعاني، بتعبير سعيد بنكراد، هوية بصرية إضافية بفعل الأشكال والألوان والرموز البشرية والجغرافية التي ترفق باسم الحزب<sup>1</sup>.

ولذلك، فإن التآرجح بين الحاجة إلى المكون الرمزي الديني والتفكر في ما يمكن أن يكون الحال عليه من دونه، أسهم — في الأقل — في إحداث نقلة على مستوى تطور العمل السياسي الإسلامي. نلاحظ في إيران، على سبيل المثال، تضائل أهمية المكون الديني في هوية الأحزاب لمصلحة المكونات الأخرى مثل نوعية السلطة والحقوق الدستورية والاقتصاد إضافة إلى انتهاء الحقبة الثورية وبداية حقبة السياسة العادية على الرغم من أنها أحزاب إسلامية. والحال نفسه يحصل في المشهد السياسي الحزبي العراقي اليوم، حيث تغييرات جمة حصلت في بنية الأحزاب السياسية الدينية وبرامجها بعد 2022، وانتقالات برجماتية شخصية صريحة حصلت من حزب لآخر بالنسبة لعدد من القيادات السياسية العقائدية المؤثرة.

نما حضور آل الصدر وآل الحكيم في الذاكرة الثورية الشعبية الشيعية عندما اقترن البعد الديني بالبعد السياسي لدى هذه البيوتات في حينها، ولم يكد ينفرد التأثير الديني لآل الصدر ولآل الحكيم حتى تضافر معه التأثير السياسي ليمد في قوة الإبلاغ، فأضاف دفقا وزخما حضوريا إلى ما يمكن أن يعمل التقادم الزمني على طيه ونسيانه. فبات يمارس المرجع تأثيرا في لاوعي الأفراد المنتمين، ويجد أصدائه في رغبات وحاجات غالبية العراقيين خصوصا من المنتمين إلى الطائفة الشيعية.

ربما يعود ذلك إلى لعب المرجع الديني/ السياسي دورا في إعادة التوازن لروح الجماعة عبر تمرير فتاواه وقراراته الحازمة في لحظة حرجة يمر بها المجتمع، ولأن العوام يُسلمون إرادتهم للفقهاء دون حاجة إلى عقد صريح ينظم علاقتهم به، وإنهم يتناغمون مع ثقافة الامتثال أو الطاعة بصورة دائمة في إطار من الموالاتة التي تتجاوز التنظيم الحزبي السائد يحصل نوع من السيطرة التي يندر وجدانها في التنظيمات المعاصرة، لاسيما كيف البعد التاريخي والثقافي التراكمي للمجتمعات الإسلامية مسافة ووزن طرقي العلاقة لافتراض العقد، فيوفر ذلك بعدا قداسيا للبيان المرجعي من الصعب على عضو منصهر فيه تحديد موقف قطاعي منه، وهو ما يمكن تعريفه بالكونفورميا الضابطة لسلوك الأفراد المؤمنين والمؤدلين.

غير أن العلاقة بين المرجع والأتباع لم تكن لتنبني إلا على وفق مقتضى يتصل بطبيعة المرجع نفسه، المرجع الواعي بالاشتغال السياسي والمنغمس بالهم السياسي، والمحيط بالملابسات التي تعترى الدخول في تفصيلاته، كما هو؛ الجامع لشروط التصدي لهذه الشؤون التي من المفترض أن يجرزها من يتصدى للعمل المرجعي، وعليه يتجاوز ما في ذلك دور المرجع الإفتائي والحوزوي فحسب، إلى

<sup>1</sup> يُنظر: الترميز السياسي والهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، ص 85 وما بعدها.

التصدي للموضوعات المباشرة لاسيما الاجتماعية والسياسية. حيث أن من صلاحيات المرجع أن يشرف ويوجه بحسب ما يتضمنه اصطلاح الشهادة الوارد في القرآن الكريم. ولم يكن يُعبّر تدخل المرجع في المُشْتَغَل السياسي عن شيء كبير للوهلة الأولى إلا لأنه انعكاس للرغبة الشعبية القاضي تضمينها في وظيفة الحزب السياسي، فتكون وظيفته مركبة في مقاصديتها؛ فبالقدر الذي يعبر المرجع عن فعالية العقل السياسي المؤسسي القائد في إطار الحزب، يكون الرقيب والموجه والمعبّر عن مصالح العوام أيضاً. لذلك تتشكل الآصرة بين الحزب والمؤسسات غير الحزبية عبر برانيات المرجعيات والحوزات العلمية في الغالب والمؤسسات غير الحكومية/ الدينية الأخرى ذات الطبيعة غير السياسية المنتشرة في أرجاء البلاد. وبالتالي يكون الحزب السياسي بالتبادل ذراعاً أساسياً من أذرع المرجعية، وتعبيراً سياسياً للمؤسسة الدينية الممثلة لطائفة أو مذهب معين.

### الحزب الإسلامي العراقي

بدأ التفكير في تأسيس حركة إسلامية حديثة في العراق من وحي تأثيرات جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وقد كان ذلك في أربعينيات القرن العشرين، وبدقة في العام 9944، عندما تجلّى في تأسيس (جمعية الأخوة الإسلامية)، التي أجيّزت بهذا الاسم سنة 9959، إذ أسهم في تأسيسها الشيخ محمد محمود الصواف وأحمد الزهاوي وعبد الكريم زيدان، وهؤلاء تمكنوا من تكوين اللبنة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين في العراق.

أخذت الجمعية من مبنى مدرسة السليمانية مقراً لها في القشلة وسط بغداد، حيث كان يجتمع أعضاؤها أسبوعياً في مسجد الملك غازي مساء كل يوم جمعة، ومن ثم انتقل نشاطهم فيما بعد إلى دار جعفر العسكري التي اشترتها الجمعية. وتعدى عمل الجمعية حدود التنظيم والتباحث إلى إصدار الأعضاء مجلة باسم (مجلة الأخوة الإسلامية).

اعتمدت الجمعية في استراتيجيتها في طرح البرامج والتكتيكات على ما تنتجه جماعة الإخوان التي تشكلت في مصر ومعاينة انعكاسات ذلك الناتج في استجابات الشارع العراقي له. ومع الوقت، توصل المنتظمون إلى فكرة تشكيل تنظيم أوسع من الجمعية أُطلق عليه فيما بعد (الحزب الإسلامي العراقي) الذي كان من قياداته إبراهيم شهاب ونعمان السامرائي ووليد الأعظمي.

يمكن تلمّس بواغث نمو حركة الإخوان المسلمين العراقيين، ابتداءً، في دعوة الإمام حسن البنا في مصر الناس إلى الانتظام حزبياً لإجبار البريطانيين على تغيير سياساتهم تجاه المدنيين، ولا سيما المعاملة التي كانوا يمارسونها مع أهالي الإسماعيلية، وبذلك عمل البنا — كرد فعل على تلك المعاملة — على إيجاد مفردات للعمل التنظيمي الأساسية، وجعل من الشرع قاعدة اعتقادية لرفد العمل

السياسي، وللجذب والتعبئة والتأييد، وراح يقدم كل ثلاثاء حديثاً لمريديه. ومن بين من كان يحضر في مجالسه الطالب الأزهري الشيخ محمد محمود الصواف.

ولأن الظروف التي كان يمر بها أهل العراق هي ذاتها أو تشبه تلك التي كانت في مصر، وانطلاقاً من عزم الصواف في إيجاد حركة إسلامية تعمل بالمثل وتنهل من العقيدة الإخوانية، والسعي لتوظيف مبادئها وتوجيهاتها وتصوراتها تجاه ما يمكن أن يكون عليه الحكم في العراق، عمد الصواف ومن معه إلى تأسيس حركة إسلامية في العراق<sup>1</sup>، فراح يخطب يومياً لأجل التعبئة والاستنفار ساعات متعددة خطباً حماسية تنشر في الناس روح التحدي والميل إلى الانتظام، ويذيع في الإذاعة حديثاً بعنوان (على مائدة القرآن) ويفسر فيه السور بأسلوب خاص. وكانت تردده رسائل إعجاب وطلبات استمرار ما يقدمه في هذا البرنامج قبل أن تأخذ دعوته السياسية طابعاً رسمياً.

في الوقت الذي تولى فيه عبد الكريم زيدان قيادة التنظيم وخروج الصواف من العراق، سمحت الحكومة العراقية بتأسيس الأحزاب السياسية في السادس من كانون الثاني/يناير سنة 1996 بإصدار قانون الجمعيات ذي الرقم (9) لسنة 1996، فاجتمعت قيادة الإخوان ليلتين متتاليتين طرحت فيهما فكرة تأسيس حزب إسلامي، فانعقد مؤتمر الحزب الأول في التاسع والعشرين من تموز/يوليو سنة 1996، بعد أن صدرت موافقة محكمة التمييز على تأسيسه في السادس والعشرين من نيسان/أبريل سنة 1996.

عبر هذا الإعلان عن مرحلة جديدة في تأريخ الحركة الإسلامية في العراق. تسنم نعمان السامرائي الذي كان الأمين العام الأول للحزب هو وجماعته منصب قيادة الحزب، وتواصل من خلالها مع الإسلاميين والقوى السياسية الأخرى في الشمال والجنوب، وكانت لهم صلات وثيقة مع رابطة علماء العراق ومع المرجعية الشيعية في النجف وكربلاء<sup>2</sup>.

حصل الحزب على رخصة العمل السياسي، غير أنه واجه رفضاً صامداً فيما بعد في فترة حكم عبد الكريم قاسم بعد أن أُلغي ترخيصه وحُظر نشاطه<sup>3</sup>. حصل ذلك في الوقت الذي أُجيز فيه تأسيس عدد من الأحزاب العلمانية، هي: الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ)، والحزب الوطني التقدمي. وبقي الحظر مستمراً على نشاط الحزب حتى مع وصول حزب البعث إلى السلطة في تموز/يوليو 1996<sup>4</sup>، بل لقد

<sup>1</sup> يُنظر: تأريخ نشأة الحزب الإسلامي العراقي، ص 8.

<sup>2</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 137 — 156.

<sup>3</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 191.

<sup>4</sup> كان موقف حكومة البعث من استمرار نشاط الحزب الإسلامي العراقي على النحو الآتي: 1 — رفض طلب الحزب مرتين ومحكمة التمييز أجازت الحزب، 2 — لم يُسمح بإصدار صحيفة باسم الحزب وأغلقت صحف الحياد والفيحاء والحرية القريبة من الحزب

أُعدم في إثر مجيئهم كل من عبد العزيز البدري، ومحمد فرج، وعبد العزيز شندالة، وآخرون. وهكذا، بقي الحزب يمارس عمله بين الجهر والخفاء طيلة الحقبة الممتدة من الستينيات إلى التسعينيات، معتمداً، في تمرير برامجهِ واجتذاب المؤيدين له على الفكر الوسطي وسياسة الاعتدال، ولاسيما المتعلق منها بشأن مطالب الحكم وشؤونه ومصدريته.

لقد تزامن ظهور الحزب الإسلامي مع الفترة التي صعد فيها اليسار بقوة إلى السلطة ورواج المفاهيم القومية ذات الصبغة العلمانية بين صفوف الناس، ما ضيق الخناق على فاعلية الحزب وقدرته في التأثير إذ لم يقو على تجنب الصدام مع السلطة، الأمر الذي أدى إلى حظر مزاولة نشاطه، ولاسيما أن المجموعات الحزبية التي كانت حاکمة وقتذاك تتهيب من مزاحمة أي حزب آخر لها وتبحث عما يُثبت لها سلطتها. فمنذ الأيام الأولى لتشكيل الحزب الإسلامي تبين لأعضائه أن الأحزاب السياسية الممسكة بالسلطة وقتئذ وبسبب حداثة تجربتها كانت تتعامل بنوع من القسوة مع الآخرين، ولاسيما الإسلاميين.

لقد تجلّى ذلك عند غلق جريدة الحزب واعتقال القائمين على تحريرها. ووجد المؤسسون على الجانب الآخر أن النخب والجماهير كانت مبهورة بالعلمانية ومتأثرة بالفكر المغاير للفكر الإسلامي، فقررت قيادة الحزب منذ ذلك الوقت أن تعتمد منهاج التربية الفردية للرجال والنساء على حد سواء من أجل تهيئة القاعدة الجماهيرية بالالتفات إلى المشكلات الاجتماعية السائدة آنذاك، والتركيز على العناصر الأساسية التي تتحكم في سلوك الفرد كالعقيدة في محاولة لتعبئته باتجاه الأسلمة. لذلك وجد الحزب الإسلامي أن الضرورة التي أوجبت تشكيله لا تقتصر على التفكير في كيفية الوصول إلى السلطة وإنما في الانفتاح والانتشار الجماهيري عن طريق إقامة الدورات القرآنية ودروس العلم الشرعي وحملات الإغاثة الواسعة في المحافظات التي كانت له فاعلية مميزة فيها. ولذلك لم يغب من برامجهِ الانتباه إلى مجالات الثقافة والعلم والفن والأدب كأدوات يستطيع الحزب من خلالها التأثير في الجمهور وتوجيه ولاءه، فوظفت جميعها ضمن برامج الحزب، وروعي تحديد العلاقة مع المهرجانات العلمية والثقافية والفنية في الجامعات والمعاهد والمحافل والجمعيات والمساجد من خلال التعبئة في التنظيمات الطلابية والشبابية، وازدهرت مهرجانات الأنشودة والمسرح على مدى خمس سنوات في تسعينيات القرن الماضي والتي اهتمت بالرجال والنساء على حد سواء. وكذلك التوجه إلى الطفل الذي حظي بنصيب أيضاً في نشاطات خاصة بالأطفال.

---

وسُجن أصحابها، 3 — مراقبة الحزب وتهديد أعضائه من ذوي السلطة، 4 — لم يُسمح لهم بإقامة فروع للحزب خارج بغداد على وفق القواعد المرعية، 5 — لم يُسمح لرئيس الحزب بمقابلة الحاكم العسكري أو غيره من المسؤولين، 6 — رفع لافتات الحزب من الشوارع من قبل أجهزة السلطة البعثية (يُنظر: المصدر نفسه، ص 207).

على المستوى التنظيمي ارتأت مجموعة قيادية، منهم أسامة التكريتي وإياد السامرائي، سنة 9999، إعادة التنظيم في العراق من جديد. وفي نفس الوقت، جرى اتصال مع جماعات من الداخل لحثهم على استئناف العمل بقيادة محسن عبد الحميد وتكليفه بممارسة العمل الدعوي الواسطي. أثمر التعاون بين الداخل والخارج في بناء قاعدة تنظيمية واسعة في معظم محافظات العراق رغم الحصار والظروف في الداخل، فأخذ الإخوان ينشطون في العمل السري والدعوي في التسعينيات وراحوا يتحركون على شكل موجات إسلامية كبرى تمثلت في التدين والإقبال على المساجد وبناء المساجد بأعداد كبيرة، ونشر الكتاب الإسلامي وتفعيل الأنشطة الإسلامية في المساجد والجامعات، والعمل الخيري والإغاثي والاجتماعي، وكان لضعف النظام السياسي في العراق بعد حرب الخليج الثانية أثر كبير في نشاط الحركة الإسلامية في العراق، فقد تراجعت الملاحقة الأمنية وسمح لهم بالعمل العام والدعوي والاجتماعي.

### الإيديولوجيا السياسية للحزب

بعد سقوط نظام صدام حسين، وجد الحزب الإسلامي المصلحة في إعلان عمل الحزب داخل العراق من جديد بالرغم من هيمنة الإدارة الأمريكية على مقاليد الحكم في العراق، وكانت مسوغات المشاركة لدى بعض قياداته أنه لا بدّ من الحضور ملء الفراغ السياسي والمشاركة مع بقية الأحزاب في القرارات المصيرية لاسيما أن العراق قد انتقل هذه المرة من الطغيان إلى الاحتلال، فقد يجري تمرير قوانين وتغيير أوضاع، بحسب ما يذهبون، ولا يكون لصوت الحزب ذي التجربة الطويلة موقف حيوي في كل ذلك.

ومن يتابع مواقف الحزب هنا سيلمس التبدل البين فيها، لاسيما تلك المواقف المبدئية من التغيير والمشاركة فيه. وبالتالي شرع الحزب إلى افتتاح حوالي تسعين فرعاً في أنحاء العراق في الشهور القليلة التي أعقبت سقوط النظام، وعقد الإخوان اجتماعاً عاماً لاختيار قادتهم من مجلس الشورى والمكتب التنفيذي والمراقب العام للإخوان.

يقول أسامة التكريتي، الأمين العام الحالي للحزب: "إننا في العراق وقفنا وما زلنا وسنبقى نقف ضد هذا الاحتلال حتى يغادر أرض العراق. ولا يمكننا أن نتصور إسلاماً يقوم في عراق محتل من أجنبي كائناً من كان"، ويضيف: "كنا ضد الحرب على العراق بصورة أكيدة، وقد تظاهرنّا مع ملايين الناس في بريطانيا ضد الحرب وخرجنا بمئات الآلاف من المسلمين وغير المسلمين لكي نواجه الحكومة البريطانية وأمريكا بإعلان رفضنا المطلق ووقوفنا ضد حربهم على العراق".

كما بين إياد السامرائي، نائب الأمين العام للحزب "أننا بالرغم من معارضتنا العنيفة للنظام فقد أعلننا كحزب منذ البداية رفضنا القاطع للعدوان على أرضنا وشعبنا وطالبنا إخواننا في العراق وفي جميع الأقطار الإسلامية أن يقفوا صفا واحدا في مواجهة آلية التغيير هذه". لم تجد تصريحات التكريتي والسامرائي في الواقع نفعا، ولم تستطع صد ما كانت تقف كلاميا ضده، لأن إمكانية تعديل موازين المواجهة لا يقوى حزب محدود الإمكانيات كالحزب الإسلامي على الإسهام فيها، وبالتالي، لم يكن أمامه غير تغيير أساليب المواجهة السياسية وتصدير خطابات مغايرة وجديدة هذه المرة.

ولتسويغ ما سبق؛ رأى الحزب الإسلامي في 9/ 4/ 2022 أن العراق بحاجة إلى بداية، ولا بد من وجود جماعة تعمل على ترسيمها وتعريف مبادئها وتقود العراق إلى استحصال سيادة ما للبلد، فالسيادة لا يمكن أن تنتزع من الفراغ، بحسب ما يقول محسن عبد الحميد الأمين العام الأسبق للحزب، ربما حصل أن كانت القسمة بين الشركاء السياسيين غير عادلة في تأليف السلطة من وجهة نظر البعض ممن يرى حصول ظلم معين قد يؤثر في تمثيل الحزب الإسلامي في الحكم، إلا أنه ليس ثمة ضرر في "زيادة واحد من الجانب الشيعي أو واحد من الجانب السني أو المسيحي فلا يحدث ذلك أية مشكلة، المشكلة هي في فقدان التفاهم"<sup>1</sup>.

ولعل الحزب الإسلامي أدرك أن أدوات الصراع المتعددة ما تزال في يد الولايات المتحدة في كل ما له صلة بموازين الصراع داخل العراق، وأن سياسة الولايات المتحدة تتمتع بمرونة شديدة، وقدرة على تغيير المخططات بسرعة لمواجهة المتغيرات الجديدة، الأمر الذي جعل من الحزب الإسلامي يفكر بمرونة هو الآخر في التعامل السياسي في إطار قواعد المصالح والمفاسد، وأخذ يميز بين الأهداف المرحلية القريبة والمتوسطة وبين الأهداف البعيدة<sup>2</sup>، من جهة أن الأهداف تشكل — على وفق هذا المنظور — إطاراً حاكماً للعمل السياسي وضامناً إلى حد ما لمصالح أبناء السنته.

لقد آمن الحزب بالتعددية السياسية والديمقراطية التي لم تكن من مفرداته السياسية، ودعا إلى تشكيل حكومة منتخبة، ودفع باتجاه إعداد دستور للبلاد ينظم الحياة السياسية والعامية، والحفاظ على وحدة العراق في ظل فيدرالية تحترم التعددية الثقافية وحقوق الأقليات في العراق، وإن أبدى الحزب تحفظاً على موضوع الفدرالية وعدم قناعته بمفردات اللامركزية المتبنية من بعض القوى الشيعية، إلا أن الحزب انتهى إلى تقديم رؤى ومواقف دستورية لأخذها بالاعتبار من قبيل اعتبار الإسلام المصدر الرئيس للتشريع، وحتى لو لم يتحقق ذلك فإنه ليس نهاية المطاف، فالأمريكيون — بحسب يقول

<sup>1</sup> يُنظر: إسلاميو العراق وعلاقتهم بالإخوان، حوار تلفزيوني مع محسن عبد الحميد، قناة الجزيرة الفضائية، 12/ 9/ 2003.

<sup>2</sup> يُنظر: استراتيجية العمل السياسي للمرحلة القادمة، مجلة العصر (مجلة إلكترونية)، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5622&>

محسن عبد الحميد — أكثر تفهما وإدراكا للواقع العراقي من قبل<sup>1</sup>، كما أن إدراك الحزب — هو الآخر — لما يجري في العراق ترتب عليه موقف سلبي مسبق من المقاومة الناشطة بعد اختبار التغيير، على خلاف ما كان عليه من قبل ذلك، والتحسب من الارتباط بها (المقاومة) في ظل نوع من الغلبة البيئية في ميزان القوى السياسي الذي من شأنه أن يصب في مصلحة من يشترك في السلطة. وبحسب إباد السامرائي، تخوض المقاومة العراقية معركة يائسة، وأن مسألة توقفها هي مسألة وقت. وينفي السامرائي أي علاقة بين الحزب الإسلامي والمقاومة، ويقول إن محاولة الربط بينهما ليست صحيحة، وإن كان يعتقد أن بعض المشاركين في المقاومة هم من الإخوان المسلمين أو من التيار الإسلامي المنتمي إلى الإخوان المسلمين. ويسير عبد الحميد في الاتجاه نفسه في أن المقاومة تضر بالقضية العراقية، وتطيل أمد الاحتلال<sup>2</sup>. ويضيف: "نحن كحزب سياسي أعلننا المقاومة السلمية، وأن مبادئنا معروفة لكل العالم، ربما يعمل غيرنا أشياء أخرى، لكن، نحن لسنا مسؤولين عنهم ولا هم مسؤولون عنا"<sup>3</sup>.

ربما يرى البعض أن الحزب الإسلامي انساق وراء تبني سياسات لم يكن يؤمن بها، وكان معزول عن إرادة من تحالف معهم في الجبهة، وبالتالي، انتقل في تأييده إلى الضفة الثانية من طرفي التعارض في المشهد السياسي القائم، الأمر الذي أفقده تأييد جبهته نفسها، أو إنه كان يمكن أن يكون من المؤيدين للعمليات القتالية بالفعل وانهاج الأسلوب التصادمي للحصول على المكاسب، ومن ثم، أثر الانسحاب بعد انتفاء المصلحة من ذلك. يقول أحد منتقديه: "لقد أضعف الحزب الجبهة وسفّه مواقفها، فقد كان الاختلاف واضحاً بالموقف من تزوير نتائج الانتخابات والتصويت لاستفتاء الدستور بنعم والموقف من الفدرالية والتفاهم مع الأحزاب الكردية وحتى في مشكلة تغيير رئيس مجلس النواب وتبديل رئيس الجبهة وإسناده، والموقف من قانون اجتثاث البعث، وحتى بالموقف من حكومة المالكي، وبالتالي أضرت بمبدئيته ومصدقية ادعائه تمثيل أهل السنة"<sup>4</sup>.

ويمكن أن يُفهم هذا التوجه في سياق تبدل الموقف من المقاومة والانقلاب عليها. وفي إشارة إلى ما يعده منتقدو الحزب الإسلامي (موقفاً مهادناً) من مراجع الشيعة وسياسيهم عندما قبل قياديو الحزب بنوع من المعاوضة ممن يحسبونه على كل ما هو طائفي وغير وطني وتابع للأجنبي. يقول بيان

<sup>1</sup> يُنظر: حوارات مع قادة الحركة الإسلامية في العراق، مجلة العصر، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4924&>

<sup>2</sup> يُنظر: المصدر نفسه.

<sup>3</sup> يُنظر: إسلاميو العراق وعلاقتهم بالإخوان، حوار تلفزيوني مع محسن عبد الحميد.

<sup>4</sup> الحزب الإسلامي العراقي والعملية السياسية.

لـ (جبهة الجهاد والإصلاح)<sup>1</sup>، وهي إحدى الفصائل المسلحة لـ (المقاومة العراقية)، طارق الهاشمي، الأمين العام للحزب الإسلامي (2024 — 2029) ونائب رئيس الجمهورية (2026 — 2029): "بعد انفراد الهاشمي بالمواقف الذي ادعى أنه ممثل لأهل السنة يذهب ليستجدي رضا السيستاني، الذي رسخ أقدام الاحتلال في العراق ولم يفت بمقاومته بل أفتى بأن مقاومة الاحتلال حرام وارهاب. وما زالت دماء أهل السنة تجري على إثر الفتاوى الظالمة والتوجيه الطائفي من الأيام الأولى للاحتلال ومرورا بأحداث سامراء المفتعلة وإلى يومنا هذا. الهاشمي الذي يعتبر زلماي سنيا مستشارا مأمونا على مصير أهل السنة ويقبل بائتمان السيستاني على دماء أهل السنة وعلى العراق، في الوقت الذي يقتل أتباعه فيما بينهم على تقاسم السلطة والمال وتسليم البلد ومقدراته إلى السيد الإيراني"<sup>2</sup>.

وربما كان أحد الأسباب التي أعفت محسن عبد الحميد من هذه التهمة وهذا التخوين قوله في خطبة عيد الأضحى في شباط/ فبراير 2024: "إننا نحترم العلماء وآراء السيد السيستاني بشكل خاص، ولكن لن نرهن مستقبل العراق السياسي على رأي عالم من العلماء سواء كان سنيا أو شيعيا، [ . . . ] وإن تمسك بعض أعضاء مجلس الحكم بما يمليه عليهم المراجع بادرة خطيرة وربما ستقود إلى ولاية الفقيه في العراق، [ . . . ] ونحن من الرافضين جدا لولاية الفقيه".

هذه المواقف وغيرها جعلت من الحزب الإسلامي يفقد تأييد القواعد الإسلامية والقومية الرافضة للأمريكان، التي وقف منها موقف الند وناصبها العداء، من قبيل (هيئة علماء المسلمين)، و(المؤتمر التأسيسي)، وحزب البعث، والتيار الناصري، وهيئة الإفتاء، والمرجعيات الدينية، وتجاوز ذلك إلى حد تبني مساع لخلق مؤسسات بديلة، من قبيل (مجلس العلماء) الذي أُسس في العاصمة الأردنية عمّان في أيار/ مايو 2027، وسعى إلى أن يكون إطاراً مرجعياً موحداً للسنة في العراق، ويرأسه نعمان السامرائي، أول أمين عام للحزب الإسلامي. كما ساعد الوضع السياسي للحزب الإسلامي على مد جذور التشنت والانفصال بين بعض فصائل المقاومة الإسلامية وتحت شعار تعدد الرايات، في الوقت الذي كان يُتوقع أن يوثق الحزب علاقاته بهذه القوى التي تملك رصيد أتباعها وسقفاً عالياً ضمن الساحة التي يمثلها الحزب انتخابياً<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أُسست (جبهة الجهاد والإصلاح) مطلع سنة 2007 لتضم ثلاثة فصائل الإسلامية المسلحة لـ (المقاومة العراقية)، وهي فصائل عراقية، وليست من الفصائل الأجنبية، المرتبطة بـ (القاعدة) أو سواها من التنظيمات. هذه الفصائل هي: الجيش الإسلامي في العراق، وجيش المجاهدين، وجماعة أنصار السنة (الهيئة الشرعية).

<sup>2</sup> حول موقف طارق وحزبه (بيان)، الموقع الإلكتروني لـ (جبهة الجهاد والإصلاح)، 27/ 9/ 2007، على الرابط الإلكتروني الآتي: [http://rjfront.info/index.php?option=com\\_content&task=view&id=28&Itemid=1](http://rjfront.info/index.php?option=com_content&task=view&id=28&Itemid=1).

<sup>3</sup> يُنظر: الحزب الإسلامي العراقي والعملية السياسية.

إلا إن الحزب لم يحقق، في مجال الخدمات والإغاثة وتأمين المساعدات الطبية والإعمار أو التنمية، أيّ مكسب جماهيري أو شعبي ملموس، على ما يرى منتقدوه، حتى في المحافظات التي يسيطر على تمثيلها المحلي، من قبيل الأنبار، ونيوى، وديالى، بل — على العكس من ذلك — تعيش هذه المحافظات أسوأ الظروف قساوةً وضراوةً<sup>1</sup>، فكان الموقف واضحاً أيضاً من كل ما له صلة بالمقاومة التي تتبناها هذه الجماعات وإيضاح ذلك علنا برفض أساليب المقاومة المسلحة والأعمال المليشوية ومظاهر التسلح التي تؤيدها وتدعمها هذه الجماعات والتي أخذت بالانتشار وغطت قيمتها في الشارع العراقي. لقد بيّن الهاشمي رأيه في ذلك عندما قال أنه يؤيد ويشجع حصر الأسلحة بيد الدولة، كما يؤيد أن لا تُنازع الحكومة جهةً ما، سواء كانت طائفة أو حزب، سلطاتها الشرعي في حصرية مسؤوليتها في فرض الأمن والقانون<sup>2</sup>. وبالتالي، انعكس هذا الأمر على موقف الحزب الإسلامي من فكرة تكوين ميليشيا خاصة به، يقول الهاشمي: "كيف نعمل على خلق ميليشيات ونحن في الحزب الإسلامي وجهة التوافق ندعو إلى حل جميع الميليشيات؟"<sup>3</sup>. وهنا، يمكن إيراد موقف الحزب الإسلامي العراقي من ملف الميليشيات، فهو ضد الميليشيات بأنواعها كافة، ويدّين كل جرائمها، ويرى أن السلاح يجب أن يكون بيد الدولة حصراً، وإلا حصلت الفوضى وغابت السلطة، والميليشيات ليست إلا يد الأجندات الأجنبية وأداة تنفيذ مشاريعها على أرض العراق<sup>4</sup>.

### المجلس الأعلى الإسلامي

لم يتشكل (المجلس الأعلى الإسلامي)، وقد كان اسمه حين أسّس (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، بوصفه حزباً بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هو كان جزءاً من الحاجة داخل الإسلام السياسي الشيعي لإيجاد بديل قيادي تعويضاً عن الفراغ الذي تركه غياب السيد محمد باقر الصدر بعد إعدامه سنة 1980. وإلى جانب هذه الحاجة الداخلية، كان هناك دفع من قيادة الجمهورية الإسلامية في إيران لإسقاط نظام صدام حسين من الداخل، في وقت كانت قد بدأت فيه الحرب العراقية الإيرانية، وكان معظم من نجا من قيادات الإسلام السياسي الشيعي، من حزبيين ورجال دين، قد لجأ إلى إيران. وهكذا، شهدت المدة بين أواخر سنة 1980 وأواخر 1982 نشاطاً

<sup>1</sup> يُنظر: المصدر نفسه.

<sup>2</sup> يُنظر: صحيفة *كوردستان رابورت*، 28 / 9 / 2007، نقلاً عن: الميليشيات: رؤية خاصة، الموقع الإلكتروني للحزب الإسلامي

العراقي، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.iraqiparty.com/page/melesheat>.

<sup>3</sup> تصريح للهاشمي، في: صحيفة *دار السلام*، 10 / 8 / 2006، نقلاً عن: الميليشيات: رؤية خاصة، الموقع الإلكتروني للحزب

الإسلامي العراقي، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.iraqiparty.com/page/melesheat>.

<sup>4</sup> يُنظر: المصدر نفسه.

مكتفا لتأسيس مثل هذا التنظيم. ولكن، هذه المرة كانت ثمة فكرة جديدة على الإسلام السياسي الشيعي، وهي (جهاد العلماء)، أي أن التفكير لم يتجه إلى تأسيس حزب، ولا يزال حزب الدعوة موجوداً، على الرغم مما تعرضت له قياداته من إعدام واعتقال وتصفية وتعذيب وتهجير منذ أوائل السبعينيات، لتشتد الحملة مع سنة 1980، بل كان التفكير يتجه إلى بناء تشكيل ينظم رغبة العلماء بالجهاد ضد ما يصفونه بـ (نظام البعث الكافر)، ولا سيما بعد إعدام واحد من أبرز وجوههم، الصدر.

لقد أنشئت في إيران، في ظل هذا المناخ، مجموعة من التنظيمات، من قبيل (مجلس العلماء للثورة الإسلامية)، و(الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق)، و(مكتب الثورة الإسلامية في العراق)، و(جماعة العلماء المجاهدين في العراق)، التي أسسها محمد باقر الحكيم نفسه. ولكن، يبدو أن الساحة كانت تحتاج إلى إطار عام أكثر شمولاً، يضم مختلف الأحزاب والتنظيمات الإسلامية الشيعية العراقية التي هاجرت إلى إيران، من قبيل (حزب الدعوة الإسلامية)، و(منظمة العمل الإسلامي)، و(حركة المجاهدين)، و(جند الإمام)، وما سواها.

وهكذا، أسس الحكيم، أواخر سنة 1980، (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، الذي يضم سائر هذه التنظيمات.

غير أن ائتلاف الأحزاب هذا لم يدم طويلاً، ليتحول المجلس، بعد خروج الأحزاب والكتل المختلفة عنه، إلى مؤسسة تابعة لرئيسه، محمد باقر الحكيم.

عاد الحكيم إلى العراق في أيار 2022، واغتيل في النجف في آب من السنة نفسها، ليصبح أخوه الأصغر، عبد العزيز الحكيم، رئيساً له. وفي عهده، قررت قيادة المجلس تغيير اسمه إلى (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي). توفي عبد العزيز الحكيم سنة 2029، ليخلفه في المنصب ابنه عمار الحكيم.

لا يختلف المجلس الأعلى الإسلامي كثيراً عن الأحزاب الإسلامية الأخرى الموجودة في الساحة العراقية، فالمجلس يحمل ذات الخطاب الديني والفلسفي الذي تحمله الأحزاب والقوى الإسلامية الشيعية العراقية، مع بعض التقديرات التكتيكية أو البرنامجية التي يتقاطع ويتساق معاً هنا أو هناك، بالنظر إلى بعض التغيرات في برامج الأحزاب الإسلامية العراقية الأخرى. ومن ذلك، أن المجلس يهدف إلى إقامة نظام الحكم الإسلامي عبر التداول السلمي للسلطة.

وعلى الرغم من أن أطروحة المجلس الأساسية كانت تركز على مفهوم (ولاية الفقيه)، فإنها لم تكن ترتبط بشخص الفقيه محمد باقر الحكيم، الذي — على العكس من ذلك — قدّم نفسه مقلداً لأحكام الخميني، ومن بعده الخامنئي، مبسوطي اليد، بالتعبير السياسي الشيعي، يقول: "إن رجال

الدين في العراق يؤمنون بزعامة الإمام الخميني<sup>1</sup>. ومع أنه بلغ الاجتهاد، بحسب أدبيات المجلس، بقي مأسورا بالتبعية لإيران بالتقليد وإيكال الولاية. وبالنتيجة، كان ملزماً بحكم نظام المرجعية والتقليد باستشارة الفقيه بكل ما يتخذ من نوازل وأحكام.

تمكن المجلس من تأسيس فصيل مسلح باسم (فيلق بدر) للعمل على إسقاط نظام البعث. وبعد سقوط نظام صدام، أعلن المجلس، في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، عن تحويل الفيلق إلى منظمة مدنية، وذلك لإعادة تنظيم هيكلته بما ينسجم مع تطورات المرحلة. وهكذا، أصبحت (منظمة بدر) تضم مؤسسة للإغاثة، ومؤسسة الثقافة والإعلام، ومؤسسة الرياضة والشباب، والمؤسسة الاقتصادية.

بدأ المجلس، بعد 0222، يقبل بأن يكون نظام الحكم ديمقراطياً، برلمانياً، نيابياً، قائماً على الفصل بين السلطات الثلاث، ويحترم الهوية الإسلامية للشعب العراقي. وهو يرى، من جهة أخرى، أن الإسلام مصدر أساسي للتشريع. ويؤمن بدور مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة، التي يرى أن منها الحوزة والمدارس الدينية، والمساجد والعتبات المقدسة، والنقابات. وهو يحترم وظيفة المرأة والدور الذي من الممكن أن تمارسه في إطار العملية السياسية، إذ يؤكد على نظرة المشرع الإسلامي المعتدلة حيال المرأة، فيعطيها حق المشاركة السياسية والعمل ضمن المفهوم الإسلامي.

دخل المجلس الأعلى الإسلامي العملية السياسية بقوة منذ سقوط نظام البعث. وقد كان يسيطر على جُل مجالس المحافظات الجنوبية إلى سنة 0229.

غير أن المجلس فقدَ كثيراً من شعبيته التي كان يمتلكها قبيل سقوط نظام البعث، ولا سيما تزامن حراكه هذا وتراجعته في آن مع ظهور ونشوء قوى إسلامية شيعية من داخل البيئة السياسية العراقية، من قبيل حزب الفضيلة والتيار الصدري، والتي راحت تركز في شعاراتها على نشوئها الوطني وولائها للعراق في مقابل تقديم المجلس الأعلى الإسلامي والأحزاب والحركات الملحقة به على أنها أحزاب وحركات موالية لإيران، ما خلق فجوة كبيرة بين القيادات السياسية لهذا التنظيم وبين المواطنين، الذين يشعرون بشيء من عدم الارتياح لهذه العلاقة.

وفي العموم، باتت طبيعة العلاقة التي تربط المجلس بإيران اليوم موضوع جدل في المشهد السياسي الشعبي العراقي، بالنظر إلى ما يمكن أن يكون عليه منحى الوطنية وتحولاته، في مسائل حسم الولاء لجهة محددة، فإما الولاء لإيران أو للعراق، وحول توقيت إمكانية فك الالتحام بينهما.

يتشكل المجلس الأعلى الإسلامي من عدد من القوى والمنظمات التابعة له، جزءاً من استراتيجية المجلس بالعمل تحت أسماء كثيرة لتمارس نشاطات متنوعة كلها تصب في المجرى الذي

<sup>1</sup> صحيفة كيهان الإيرانية، 2/ 11/ 1982.

يرسم تفاصيله المجلس الأعلى الإسلامي، كما أن لها روابط سياسية دبلوماسية ومصلحية قوية مع إيران. فمن أجل تفعيل علاقة المجلس مع القوى الشعبية في مسائل التنظيم والكسب الحزبي داخل العراق، أسس المجلس ما يسمى (أنصار بدر)، وهو تنظيم يتكون من العراقيين في الداخل غير المنتمين أصلاً إلى فيلق بدر (المتشكل في إيران سنة 1980)، كقوة إضافية تشكلت من ذوي المنتسبين للمجلس الأعلى أو الذين كانوا في إيران، لتوسيع قاعدة التمثيل الشعبي له. هذا فضلاً عن (منظمة بدر)، و(شهود الحراب)، التي تتكون — بدورها — من عدد من المنظمات، والتي سنخصص لها مبحثاً خاصاً في هذه الدراسة.

### الموقف من الفيدرالية

يعتقد المجلس الأعلى الإسلامي أن النظام الفيدرالي هو الكفيل بتخفيف العبء عن كاهل المركز، وأنه الأكثر تطوراً وعدالة في توزيع الثروات. ولذلك، يؤمن المجلس بإمكانية تكييف النظام الفيدرالي للعراق، وهو ينادي بالفيدرالية الإدارية، التي يراها عنصر قوة في بناء العراق الجديد، وليس عنصر ضعف أو إضعاف. ويعرف المجلس (الفيدرالية الإدارية) التي يقصدها بأنها منح الصلاحيات الأوسع في قيادة الإقليم من خلال ما يحصل عليه من الإيرادات الناتجة عن الثروات الطبيعية في المحافظات التي تشكل الفيدرالية، أي بمعنى منح السلطة للمواطن في التخطيط والإنماء في تلك المحافظة أو غيرها، والابتعاد عن التخطيط المركزي الذي عادة ما يكون خارج نطاق حاجات أبناء المحافظات. وقد تبني المجلس الدعوة إلى (إقليم الوسط والجنوب)، وهو إقليم يضم المحافظات الشيعية التسع جنوب بغداد، غير أنه أجل الدعوة لها بعد الهزيمة التي تعرض لها في انتخابات مجالس المحافظات، التي جرت في كانون الثاني/يناير 2009. وقد فسّرت هذه الهزيمة، على نطاق واسع، بأنها هزيمة للدعوة إلى فيدرالية طائفية، التي تبناها المجلس، وأنها انتصار للدعوة المركزية، التي عبّر عنها (ائتلاف دولة القانون)، الذي قاده الأمين العام لحزب الدعوة ورئيس الوزراء نوري المالكي<sup>1</sup>.

### مظلومية الشيعة

ما أن وطأ المجلس الأعلى الإسلامي أرض البصرة، التي دشّن مسيرة الانطلاق عبرها نحو النجف فبغداد، صرّح السيد محمد باقر الحكيم للأهالي هناك بأنه لا يرغب في إقامة حكومة إسلامية

<sup>1</sup> يُنظر: وطنية شيعية صاعدة ولا مركزية هادئة: قراءة في انتخابات مجالس المحافظات في العراق/ كانون الثاني 2009، ص 7.

على الأرض العراقية، وهي التي نادى بها أيام كان موجوداً في إيران. لقد طرأ التبدل في الشعار الذي كان مرفوعاً إبان الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات حول ضرورة قيام حكم إسلامي في العراق عبر ثورة دينية، وحكومة ثورة تأتمر بأوامر الولاية العلماء. لكن، وبعد تبدل الأحداث وانتهاء الحرب مع العراق، أدرك المجلس انعدام رغبة صانع القرار الإيراني في البحث عن مثل هذه المتنبات، أو الاهتمام بمن كان يتحرك على هدي هذا الشعار الذي كان مرفوعاً كاستراتيجية لفترة زمنية ليست بالقصيرة، في حين كان الحكيم قبل ذلك يقول إن "الشعب العراقي لن يختار نظاماً غير الجمهورية الإسلامية"<sup>1</sup>.

كما أن الأحداث التي أعقبت غزو الكويت وما صاحبها من توطيد علاقات استراتيجية بين المجلس الأعلى الإسلامي وحكومات الخليج، وبصورة خاصة مع الكويت، جعلت المجلس ينشئ عن عزيمته في المناداة بمطلب إقامة دولة الولي الفقيه، الذي طالما أرّق دول الخليج. كان هذان الموضوعان من أسباب تبدل شعار المجلس الأعلى الإسلامي في سعيه لقيام الحكومة الإسلامية (وقد سبقت هذا الموضوع فكرة إبدال مفردة الثورة التي غُيرت في العنوان العام للمجلس)، إلى جانب تصدير شعار بديل هو مظلومية الشيعة، وهو ما يكشف عن سلوك براغماتي في العمل السياسي.

هذا الموضوع على وجه التخصيص بدا كمتبني من متبنيات المجلس في العراق وتجلي في الشعارات التي تدعو إلى نصرته أبناء الطائفة الشيعية، التي ألصقها المجلس على جدران مؤسسات ودوائر وشوارع مدن الجنوب والفرات الأوسط عقب سقوط نظام البعث بأيام معدودات، وراح يمررها كذلك عبر الخطب التي ألقاها منتسبوه، وجلهم من ساكني الأرياف ومن ساكني المناطق الشعبية (أي بين أهليهم وذويهم)، من خلال تصدير خطاب ذي صبغة شيعية حصرية.

ربما بدا واضحاً ومفهوماً أنه ليس من مصلحة المجلس الأعلى الإسلامي أن يلتصق بتبعية إيرانية، خصوصاً بعد تغيير النظام السياسي في العراق. ولذلك، أظهر المجلس أنه ممن ينادي بدولة تعددية ديمقراطية لا ترغب في إقامة شيء من الدولة الدينية. وقد يبدو هذا التحول مقدوراً عليه من الناحية الواقعية غير أنه لم يشهد تحققاً إجرائياً بعد. لقد أبدل شعار قيام الحكومة الإسلامية في الأجندة السياسية للمجلس الأعلى، لكنه ما يزال مسكوناً بمهيمنات الحرك الإيراني، أي تحت تأثير ولاية الحكومة الإسلامية هناك، وهو ما يسوّغ آلية التعليق والتباحث والتساؤل المثارة حول اتهام المجلس بالعمل لصالح إيران.

كان موضوع تبني شعار الحكومة الإسلامية من أسباب تشكل المجلس الأعلى الإسلامي في إيران، لكن، هذا لا يعني استمراره، بحسب ما ذهب إليه محمد باقر الحكيم، الذي كان يرى أن

<sup>1</sup> تصريح لصحيفة كيهان، 17/ 11/ 1982.

الأجدي هو المندادة بمظلومية الشيعة لإيجاد مقعد أو منصب في برلمان أو حكومة ما بعد صدام. لقد كان خطابُ محمد باقر الحكيم هو الأكثر إدهاشاً لمعظم أهالي الجنوب وهو يلقي الكرة في ملعب العراقيين حول اختيار حكومتهم، مذكراً الأهالي بأحقية استرداد (حقهم) المُستلب. لذلك، أصبح المجلس من أكثر الأحزاب رفعا لشعار الطائفة كنوع من التمثيل السياسي.

لقد أعلن محمد باقر الحكيم، أول عودته إلى العراق في أيار 2022، استبدال مرجعية إيران السياسية/ الدينية بمرجعية إيرانية مناظرة، متمثلة بمرجعية السيد علي السيستاني. إن في هذا الاستبدال استثماراً للغالبية الشيعية العراقية التي تقلد السيستاني، سواء في العراق أو في خارجه. ربما ليس من الدقة تحديد جغرافية الشيعة المواليين لمرجعية السيد السيستاني في العراق، لكن يمكن القول إن غالبية سكان المناطق الريفية في الجنوب والفرات الأوسط هم من المقلدين لهذه المرجعية. والسبب الذي يجعل هذه المناطق موالية لها يتمثل في سلطة وكلاء المرجع المهيمين على الواقع الاجتماعي والتعبدية فيه، وهؤلاء الوكلاء ممن لهم صلاحية التصرف بالأموال المتأتية من المواليين لأغراض إيفاء الخمس والزكاة، أو تلك المتأتية من المرجعية إليهم للتصرف في توزيعها، كما يمكنهم التأثير في الواقع السياسي لمناطقهم عبر توجيه مواليتهم الوجهة التي يرتنون.

غير أن هذا الاستبدال يخاطب أيضاً العنصر السياسي والعسكري الأقوى في العراق غداة نيسان 2022، الولايات المتحدة، التي أراد الحكيم أن يوصل لها أن تحوله من قم إلى النجف هو في حقيقته تحول إيديولوجي، من التقاليد التأريخية لمرجعية قم، التي تؤمن بولاية الفقيه، إلى التقاليد التأريخية لمرجعية النجف، الأقرب إلى الصيغ الحجتية، المنقطعة عن ممارسة أي دور سياسي.

وفي العموم، يبدو أن الوسط الشيعي كان قد بدأ يعيش شكلاً من أشكال الارتباب السياسي من المرجعية الإيرانية، بما في ذلك مرجعية السيستاني، بسبب موقفها غير الواضح من نظام صدام في الثمانينيات والتسعينيات، ثم عدائها للسيد محمد الصدر.

لقد كان جزء من عزوف المجتمع الشيعي (في الجنوب تحديداً، محافظات البصرة، وذي قار، وميسان، وواسط، ومدينة الصدر في بغداد) عن المجلس الأعلى واتجاههم إلى تشكيل حزب الفضيلة أو غيره من الأحزاب الصدرية هو موقفه المحايد من اغتيال محمد الصدر سنة 9999، عبر دعوى قماونه مع الصدرين الذين أسقطوا مدينة البصرة ليومين، في نيسان 9999، إثر حملة تصفية لـ 92 قيادياً بعثياً في عملية (ثارات الصدر)، إذ لم تسعف المعارضة العراقية بقيادة الحكيم والموجودة في إيران الثائرين على سلطة نظام البعث في البصرة آنذاك.

لقد أبقى البعض من الصدرين تقليده مستمراً على محمد صادق الصدر باعتبار جواز تقليد الأعلام الميت ما لم يرد عالم أعلم منه، وهنالك من يقول إن بعضاً ممن كان يقلد السيد الصدر في

حياته في العراق راح يقلد مستحدثات السيد كاظم الحائري المقيم في إيران بحكم شهادة الصدر بأعلميته، فقد صرح الصدر بذلك في لقاءه المعروف بـ (لقاء الحنانة).

## أمريكا ليست شيطانا أكبر

هنالك من يرى أن تنازل قادة المجلس الأعلى الإسلامي عن فكرة قيام حكومة إسلامية في العراق كان لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بقبول القوى الإسلامية شركاء في العملية السياسية، بعد أن كان المجلس ينعت أمريكا بـ (الشيطان الأكبر)، تأثرا بالأدبيات الإيرانية.

لكن المجلس الأعلى الإسلامي وجد نفسه مشدودا إلى طرفين تأريخين: طرف ملزم بسداد ديون تاريخية وأخلاقية، وربما مادية، ثقيلة عليه أيام المنفى، وطرف آخر يملك إمكانية تشكيل مصير المجلس في عراق ما بعد صدام. لقد ألغى المجلس مبررات وجوده التي يتشكل على أساسها الرغبة والعمل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في العراق، بعد التوصل إلى قناعة بأن من يحكم في العراق اليوم لا يشترط فيه أن يرنو إلى تلك الحدود القصوى للدولة العقائدية. فالأولى أن يجد له فسحة مناسبة مع غيره في الحكم الجديد.

## حضور الطائفي، تراجع السياسي

يهتم المجلس الأعلى الإسلامي بكل مناسبة دينية، فهو يحوّلها إلى شعار سياسي أو انتخابي له، وهو الأهم بالنسبة إليه هنا، أسوة بما يعمل به دائما حين يجهد في تسويق شعارات مشاهة إبان الانتخابات، وحينما عُمل على توظيف رمزية السيستاني بوصفه موضوعاً انتخابياً ناجحاً ومثمراً. لقد جعل سياسيو المجلس من مرجعية السيستاني دعامة برنامجية بحكم الموالاة، مع الإبقاء على إرادة صنع القرار بيد السياسيين وليس بيد المرجع الديني كما يبدو ظاهراً. ولا يكاد متتبع أن يحدد مكانا إلا وقد مارس فيه المجلس احتفال طقسيا للشيعية، يناصر فيه مظلومية المذهب، إعلاءً لشأن المروية الشيعية التي ترى ضرورة إثبات حقهم في الولاية المستلبة، كما أنه — في أيام عاشوراء — يدعم ممارسة الطقوس، من ضرب بالزناجيل، ولطم على الصدور، ورايات مخطوط عليها شعارات تحمل أسماء آل بيت الرسول.

ومع أن برنامج المجلس الأعلى لا يخلو من المشاريع الاقتصادية والعمرانية، ولكنها بالتأكيد غير بادية للعيان إذا ما قورنت بما هو مفترض، وليست بالحجم التسويقي للشعارات التي تظهر مسببات المظلومية. ومعنى أدق، لا يلمس الشارعُ الشيعي غير تلك التوظيفات. وبالتالي، نُظر إلى

المجلس على أنه تجمع طائفي، بدلا من كونه حزباً أو حركة إسلامية ترفض ظاهرياً الانحياز الطائفي. وعلى ذلك، يستفيد المجلس من اختياره مرجعية السيستاني الدينية لسد الفراغ الديني الذي نتج عن عدم المناداة بقيام الحكومة الإسلامية، ما يجعل الأمر من الناحية النظرية غير مبرر عقائدياً. ولذلك، تقتضي عملية إبدال المقدس السابق بآخر، وذلك للإبقاء على توازن يطلبه حزب سياسي يحمل سمة دينية.

الأزمة السياسية التي يستشعرها الشارع العراقي اليوم كبيرة جداً؛ إذا ما قيسَت بحجم الفائدة من طرح المجلس الأعلى الإسلامي الخطاب الطائفي، في مواجهة خطابات سنية ذات سمة تصادية من ذات الجنس والمعارضة. فبالقدر الذي يحاول المجلس تعويض الغالبية الشيعية المحرومة من رغائب السلطة سلطة وافرة، يقوّض بذلك سلطانهم عندما يُحمّل سلطتهم مضامين وشعارات يرونها ليست من مصلحتهم أبداً.

ولذلك فإن من نتائج هذا التوجه أن تولدت مخاوف لدى النخبة الشيعية، حتى المتدينة منها، من أن يعود المجلس الأعلى الإسلامي بهم إلى نفس الأزمة التي وقعوا فيها ساعة تشكل الدولة العراقية الحديثة سنة 1990، أو أنهم يظفرون بحكومة شيعية محاطة من كل جانب بحكومات سنية لا ترغب بوجودها. وبذلك، تصبح مثل هذه الحكومة قيد الانفصال أو التقسيم، مثلما تصبح طيعة من جديد لإرادات خارجية، لهشاشتها ولقناعتها بأن تلك الإرادات هي المنقذ الوحيد لمثل هذا الوجود الذي من الصعب أن يستمر طالما ترتضي جماعات من هذا النوع أن يكون خيار إحياء الطائفة شعاراً لها.

## حزب الفضيلة الإسلامي

بعد نيسان 2022، عندما عاد كثير من العلماء الشيعة إلى النجف وكربلاء، حدث نوع من الجفاء بين الشيخ محمد اليعقوبي، المرجع الديني والتلميذ الأبرز والأقرب للسيد محمد الصدر، ومقتدى، نجل السيد محمد الصدر، الذي سيرز اسمٌ منذ هذا التاريخ. كان نقطة الخلاف الأساسية تتمثل في الوجهة السياسية التي ستتجه إليها الحركة الصدرية، فقد أسس اليعقوبي حزب الفضيلة الإسلامية، وحاز على دعم آية الله العظمى السيد كاظم الحائري، المقيم في قم. وفي انتخابات كانون الثاني/يناير 2025، حصل الحزب على 08 مقعداً في الجمعية الوطنية، ضمن الائتلاف العراقي الموحد، بالإضافة إلى ممثلين عنه في مجالس محافظات بغداد، وكربلاء، والنجف، والديوانية، وميسان، وذي قار، والسماوة، والبصرة.

يهدف الحزب في أديباته إلى ضمان الحرية والرفاه للمجتمع العراقي بموجب معايير الشريعة، ونشر الوعي الفكري والسياسي بين العراقيين، وتعميق وعيهم بدينهم ووطنهم، وقيادة العراقيين نحو

دمج وعيهم ومعتقداتهم، في طريقهم إلى مستقبل أخلاقي ومادي أفضل، وفي مجتمع يتمتع بالحرية والعدالة والاستقلال.

يقبل الحزب في الوقت الحالي، بحسب ما تشير إليه أدبياته، بنظام دستوري برلماني متعدد، قائم على الانتخابات ومحدود بالشرعية. ويؤكد الحزب، من ناحية الحقوق المدنية والحريات، على ضرورة ضمان الدستور حقوق الإنسان، والحريات الأساسية التي لا تناقض الشريعة الإسلامية والعادات المتعارف عليها، أي "ضمان حقوق الإنسان بطريقة لا تشوه طبيعة المجتمع العراقي ووصايا الإسلام، الدين الحق". ويرى ضرورة استقلال القضاء وأن الشريعة هي مصدر القوانين، أو — في الأقل — يجب أن لا تتعارض معها. ويعتقد الحزب أن الاحتلال مشروع شامل لإجراءات غربية حضارية، يهدف إلى تغيير طرق التفكير والثقافة الراهنة في العراق بشكل خاص، وفي كل الشرق الأوسط بشكل عام. وبالتالي، يجب — من الناحية المبدئية — مقاومة الاحتلال وإزالة مظاهره، لكن بطريقة علمية يتم التخطيط لها جيداً.

دخل حزب الفضيلة الإسلامي العملية السياسية بعد حين، فكان هو الآخر متردداً في دخولها، ولاسيما أن البلد — بحسب ما يقول نديم الجابري الأمين العام للحزب (2024) — تحت هيمنة وسيادة قوات الاحتلال<sup>1</sup>. وقد كانت تتوافر عوامل مشجعة للبقاء على هذا الموقف، فقد كان الصدريون — بعنوانهم الواسع والعريض ومنهم تيار الفضيلة — كتلة واحدة إلى حد ما، إلى أن انفرد عقدهم واتجه كل تيار إلى جهته العقائدية والسياسية مأخوذاً بأوامر قياداته الجديدة.

أهم ملمحين في هذا الانفراط: ولادة تيار الفضيلة، الذي أخذ تسمية (حزب الفضيلة الإسلامي)، وولادة التيار الصدري، أو مكتب الشهيد الصدر، الذي يقوده مقتدى الصدر.

كان تيار حزب الفضيلة يرى أن نظام الحكم في الإسلام يبنى على عنوان ولاية الفقيه الجامع للشرائط. وعلى الرغم من أن الحجة الشرعية قائمة على صحة هذا النظام، هناك موانع عدة، على نحو ما يرى اليعقوبي، تحول الآن دون السعي لتحقيقه على أرض الواقع، ومنها ديموغرافية الشعب العراقي، وتركيبية الحوزة العلمية في النجف، وتشتت مراكز القرار، وسعة قاعدة المرجعيات التي لا تؤمن بهذا النظام، وغير ذلك من الأسباب.

لذا، فإن الخيار الأقرب للشرعية — بنظر الحزب — هو إجراء انتخابات لاختيار من يقوم بإدارة البلد. ومستند هذه الشرعية يتمثل في تفويض الناخبين لجماعة من النواب، باعتبار أن الأصل عدم ولاية أحد على أحد إلا إذا فوضه بذلك، ولكن مشروعيته تبقى مقيدة بحدود الشريعة ولا يحق

<sup>1</sup> يُنظر: حوار مع أمين عام حزب الفضيلة السيد نديم عيسى خلف الجابري، جريدة *المنازة* البصرية، 18 — 20 / 10 / 2003.

مخالفتها لأن الحاكمة لله باعتبار أن الله المصدر الوحيد للتشريع. فحينما يطالب الحزب بالانتخابات لإدارة العملية السياسية يتطلب الالتفات إلى هذه الفرضية من جهة أن هذه الطريقة ليست هي القاعدة في حكم الأمة المسلمة، وإنما هي — يرى اليعقوبي — الاستثناء الذي يُلجأ إليه عند وجود المانع من إجراء القاعدة، كأكل الميتة الذي يحل عند الضرورة. ولاشك أن هذا التوجه كان سبباً تبريراً لدخول الحزب في العملية السياسية الجديدة مع مراعاة مضامين الحكم الشرعية.

## ولادة بمخاضات سريعة

كما ذكرنا، تعود فكرة إنشاء الحزب للمرجع الشيخ محمد اليعقوبي، وهو الذي وضع أسسه النظرية، ورسم خطوط العلاقة مع الآخرين عبر جمع عدد من النخب والكوادر المتخصصة في العمل السياسي والفكري والإداري والاجتماعي بعد سقوط نظام البعث بأيام، وهؤلاء هم ممن كانوا قد عملوا مع المرجع اليعقوبي قبل سقوط النظام.

يقول اليعقوبي: "كان مشروع تأسيس الحزب في ذهني قبل السقوط [سقوط نظام صدام] لعلمي بجمعية اختيار النظام وسقوطه، وتم عرض الأفكار مجملة على نديم الجابري وعدد محدود من القريبين منا، لتجنب ما يمكن أن يفعله النظام في حال كشف النقاب عما يجري. وبعد السقوط مباشرة، ذهبت إلى بغداد واجتمعت بعدد من الكوادر وانطلقت مسيرة الحزب". وقد أصبحت لهذا المشروع أذرع عدة، منها (جماعة الفضلاء)<sup>1</sup>، وهي الذراع الحوزوي، و(جامعة الصدر الدينية)، وهي

---

<sup>1</sup> (جماعة الفضلاء) أسسها الشيخ اليعقوبي أواخر نيسان 2003 بعد مؤتمر تأسيسي عُقد في مدينة النجف، بعد ثلاثة أسابيع من سقوط نظام صدام، أي قبل الحزب، الأمر الذي حدا بكثير من الباحثين إلى افتراض أنها الحاضنة التي تطور منها حزب الفضيلة، بمعنى أنه كان التعبير السياسي لتنظيم حوزوي يتشكل من أساتذة وطلبة متقدمون في الحوزة. ومع ذلك، تم لاحقاً إعادة هيكلة العلاقة بين الجماعة والحزب، فأصبحت (جماعة الفضلاء) مؤسسة تشرف على إدارة مشروع المرجعية بكل أذرعه من حيث هي قاعدة مدنية لمشروع، ولتلي كل الطموحات المرجوة منه، عندما يتكفل التمهيد لقيام دول المهدي المنتظر. وللجماعة أمانة عامة في مدينة النجف ومكاتب في المحافظات. وقد كتب أعضاء الأمانة العامة نظاماً داخلياً لها وبيّنوا تشكيلاتها ومسؤوليات مكاتبها المركزية والفرعية وفق الرؤية التي كتبها اليعقوبي. ومن تشكيلاتها (مجلس أهل الخبرة) المكون من (25) عضواً من أساتذة السطوح العالية في الحوزة والرساليين الذين يؤمنون بالعمل الاجتماعي والحركة الإسلامية. أما وظيفة المجلس فهي تعيين المرجع القائد الذي يقوم بإدارة هذه المؤسسة ومشاريعها وعموم الحركة الإسلامية من دون تدخل في المعايير الأصولية والفقهية لتعيين مرجعية التقليد (يُنظر: الكلمة التأسيسية لجماعة الفضلاء، محمد اليعقوبي، الموقع الإلكتروني لمكتب المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي، على الرابط الإلكتروني <http://www.yaqoobi.com/arabic/pages/speak.php?qid=4&gid=2&sw>).

الفضلاء: الأهداف والأعمال، الموقع الإلكتروني نفسه، على الرابط الإلكتروني <http://www.yaqoobi.net/arabic/pages/speak.php?qid=9&gid=2&sw>.

الذراع التعليمي، بالإضافة إلى (رابطة بنات المصطفى)، و(نقابة السادة العلويين)، و(تجمع المهندسين الإسلاميين)، و(مؤسسة إذاعة البلاد)، و(جامعيون) و(مؤسسة همم)، وهي شبكة لمنظمات مجتمع مدني متعددة مترامية الأطراف، سنخصص لها لاحقاً مبحثاً خاصاً. وللشيخ يعقوبي أدبيات عدة في ضرورة تكثير هذه المؤسسات وتنويعها وآليات لإنضاج عملها.

ومن أهداف ومبادئ حزب الفضيلة، بحسب أدبياته ومنشوراته؛ النظر إلى الإسلام على أنه شريعة ومنهج متكامل للحياة، ووجوب المحافظة على وحدة العراق أرضاً وشعباً وحفظ سيادته واستقلاله، ونبذ الإرهاب وتحريمه، ونبذ كل ألوان الطائفية والعنصرية، والإيمان بالتعددية والحرية الفكرية والسياسية، وتحريم الديكتاتورية بأنواعها، وتكريم المرجعيات الدينية كافة وتثمين أدوارها في خدمة المجتمع ورقّيه، والإيمان بدولة المؤسسات وسيادة القانون.

عُرف حزب الفضيلة بتشكّله داخل العراق، وبدأ بميزانية مالية بسيطة ما كانت تُعينه في حينها.

وقد اهتم يعقوبي، في محاضراته التي يوجهها لأنصاره عبر صحيفتهم **مع الصادقين**، بالمناحي الأخلاقية المثالية، التي تتحكم في سلوك الفرد ضمن بنية مجتمع إسلامي قيد البناء، آخذاً بعين الاعتبار منهج معلمه محمد الصدر، الذي راح أتباعه يسوّقونها بين العوام.

## المرجع والكسب الحزبي

أكسب هذا النوع من (الزُهدية) الحزب في بادئ الأمر جماهيرية كبيرة، فاجتذب نجماً شبابية من المتدينين حفزت على الانضمام إلى هذا الحزب، وانضم كثيرون إليه فيما بعد. وكان تضافر أهل البصرة، على نحو بدرجة خاصة، كبيراً مع هذا التيار. وقد عبّرت عن ذلك بجلاء انتخابات 0225 التي حصدها فيها الحزب 90 مقعداً من المقاعد الواحد والأربعين، خصوصاً بعد أن أبدى الجمهور في حينها عزوفاً عن رؤية تلك المسميات السياسية الأخرى المتشكلة في ما وراء الحدود بما فيها الإسلامية تحديداً.

ولم يكن مثل هذا الشعور وليد اللحظة التي تشكل فيها حزب الفضيلة، ولا هو نوع من الارتداد بإزاء الظاهرة الحزبية الذي صاحب عملية التغيير، وإنما بسبب الخصومة المتولدة منذ فترة ظهور محمد الصدر ومصرعه، عندما تعامل عدد من العلماء والسادات والقادة السياسيين الكبار — (تبسيط) مع مشروع الصدر في مواجهته لنظام البعث. هذا الشعور هيم، قبل وبعد نيسان 0222، على شريحة من الشباب الشيعة الموجودين في الداخل، وهو ما دفعهم إلى التخندق السياسي بغية تعريف موقفهم من السلطة الجديدة والبحث عن أي القيادات الجديدة التي يمكنها أن تقود العراقيين

هذه المرة، فكانوا يرون في مقابل ذلك أن بقية الأحزاب الإسلامية تعمل على مصادرة المشروع الإسلامي العراقي لمصلحة مشروع إسلامي قادم خارج الحدود. يقول أحد قياديي حزب الفضيلة بصدد هذه التصنيفات: "لم يكن هدف الحملة إسقاط حزب الفضيلة الإسلامي فحسب، وإن كان ظاهره كذلك، بل كان يستهدف قتل المشروع الإصلاحي للمرجعية، المتمثل بمرجعية آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي، ومحاولة التحجيم وتضييق الخناق على امتدادات هذه المرجعية، وتبعاً لذلك إسقاط كل المفاصل والأذرع المتصلة بها، فالإشكالية في أصلها وحقيقتها إشكالية مرجعية قبل أن تكون إشكالية حزبية أو إشكالية سياسية". ومنذ ذلك الوقت، تحدد موقف كثير من الموالين للفضيلة من حقيقة ما يمكن أن تكون عليه تلك التيارات السياسية القادمة من الخارج إذا ما حكمت العراق بعد التغيير.

ترى أطروحة الفضيلة أنها الامتداد الطبيعي لخط (المرجعية الناطقة)، مرجعية الصدرين. ومن المعلوم أن مغالاة هذا الخط في قناعاته خلقت نوعاً من التفرقة مع فرقائه من الإسلاميين أنفسهم عندما بالغ في صفائيته وجعل من انتمائه لهذا الخط الانتماء الحقيقي، متغاضياً عن أن للكتل السياسية الأخرى تصورات أيضاً، فهي ترى أن لها حقاً طبيعياً في هذه المراجع أيضاً، ولا سيما في الحقوق العقائدية والمرجعية والتنظيمية، وخصوصاً الصلة التاريخية مع السيد محمد باقر الصدر، والمرحلة العسكرية الطويلة المضنية في مقارعة نظام صدام.

غير أن حزب الفضيلة راح يُذكر بنوايا تلك التيارات والقوى وطموحاتها، وعبر عنها على لسان أحد موالبي الفضيلة بأنها "مجاميع نخبوية لا تملك من توجه له الخطاب إلا نفسها"، وكان يراها منفصلة عن واقع الجماهير وهمومها، وأنها فوجئت بالواقع العراقي عندما جاءت إليه، فاضطرت إلى رفع لواء البيت الصدري في كل حركاتها وخطاباتها لكي تكون مقبولة لدى الجماهير مستخدمة البعد الرمزي سلاحاً لها في المعركة السياسية.

لكن كانت نتائج انتخابات مجالس المحافظات، التي جرت في كانون الثاني/يناير 2029، مفاجئة، فقد كشفت عن تراجع كبير في شعبية الحزب. ففي البصرة، على سبيل المثال، لم يحصل الحزب سوى على مقعد واحد بعدما كان في حوزته اثنا عشر مقعداً في الدورة السابقة للمجلس. هذا مع أن تمثيل حزب الفضيلة في مجالس المحافظات لم يكن ملفتاً إلا في البصرة، وإن ثقل عضويته يتركز في البصرة بدرجة كبيرة.

ربما كان حزب الفضيلة هو الآخر لم يقارب ما بين أحلام المنتمين إليه وواقعهم، فبدا المثال الديني عندهم مادة اقتربت من التسويق، من خلالها أمكنهم ممارسة نوع من التضليل في مواجهة الخصوم من جهة، وسوق العوام من جهة أخرى، أو ربما كانت تجربة الحزب مع الحكم جديدة،

وبالتالي، لم يستطع معها معالجة تناقضاته المضطردة التي وقع فيها، فكان أن تعرض للنقد من داخل أعضاء الحزب نفسه، وجاء النقد من خلال انتخابات 0229 هذه المرة.

## التيار الصدري

يُستعمل مصطلح (التيار الصدري) للإشارة إلى تنظيمات سياسية مختلفة، كل واحد منها يتبنى إيديولوجيا أساسها الشهادي (خط الشهادة في المرجعية) هو الاهتداء بمرجعية السيد محمد الصدر. وتفصيلاً، يضم التيار الصدري خطي السيد مقتدى الصدر والشيخ يعقوبي، على نحو أساسي، فضلاً عن كل من: خط قاسم الطائي، وخط السيد محمود الحسني الصرخي، يُضاف إليهم السيد كاظم الحائري.

وفي العموم، يُستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى خط السيد مقتدى، الذي يميز نفسه، أحياناً، بتعبير (الخط الصدري)، أو (مكتب الشهيد الصدر)، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث. وعلى نحو عام أيضاً، يُنظر إلى التيار الصدري، على نطاق واسع، على أنه حركة محرومين. وهو، بالفعل، يحظى بتأييد كبير في أوساط معينة من المجتمع العراقي، تساند قواعده جماهيرية من الشباب المحرومين المتسبين للطبقات الاجتماعية الفقيرة، والعاطلين عن العمل، وكذلك من الطلبة. وجل هؤلاء من الفقراء قاطني المناطق الشعبية. لكن لا يعني ذلك عدم وجود محرومين أو عاطلين عن العمل بين صفوف الأحزاب الإسلامية الأخرى.

وعلى الرغم من شيوع هذا التفسير، الذي تُشَم منه رائحة الاقتصاد السياسي، نعتقد أن أحد العوامل الأساسية التي غذّت التيار الصدري هو أنه تعبير سياسي عن شيعة الجنوب، وشكل من أشكال الاحتجاج على احتكار المدن المقدسة (النجف، وكربلاء، والكاظمية) لتمثيل الشيعة والتعبير عن قضيتهم عبر تاريخ العراق الحديث.

إننا نميل، هنا، إلى تقسيم جيوبولتيكي للكتلة الشيعية في العراق، إلى كتلتين كبيرتين: الجنوب (ونعني به محافظات البصرة، وميسان، والناصرية، وواسط، فضلاً عن مدينة الصدر في العاصمة بغداد)، والفرات الأوسط.

يعبر التيار الصدري عن الكتلة الأولى، في حين تميل الكتلة الثانية إلى المجلس الأعلى الإسلامي، وإن كنا نرى أن انتخابات مجالس المحافظات سنة 0229 والانتخابات النيابية سنة 0292 كشفت عن تصدع هذه الثنائية لصالح صعود قوى ثالثة، تتمثل في (ائتلاف دولة القانون)، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي.

بدأ التيار الصدري من فكرة أطلقها جماعة من تلامذة السيد محمد الصدر في النجف وبغداد، هدفهم تحصيل مطالب الصديريين وقيادة المواقف التي يؤمنون بها. ومن هؤلاء قيس الخزعلي، ورياض النوري، ومصطفى البيعوي، وآخرون. وجد التيار الصدري مساحة تأييدية له في مدينة الصدر في بغداد، وبرزت قيادات سياسية لهذا التيار، من قبيل صلاح العكيلي، وفتاح الشيخ، ونصار الربيعي، وحازم الأعرجي وغيرهم، وفي مناطق أخرى في الجنوب أيضاً.

يعد التيار الصدري التيار الأضعف انتساباً إلى الدائرة السياسية الرسمية في العراق، إذ لم يحظ بتمثيل رسمي واسع على صعيد العضوية في الحكومة أو مجالس المحافظات، ربما لأسباب منها عدم تأييد قاداته، وعلى رأسهم مقتدى الصدر، للدخول في العملية السياسية، ولاسيما في ظل وجود قوات الاحتلال، وعدم توافر المقومات التنظيمية الحزبية الممكنة للتيار — في حينه — بغية تمثيله سياسياً. كان هذا التيار بلا مؤسسات قيادية، الأمر الذي أثار مخاوف صانع القرار الأمريكي من وجود قوات سياسية شعبية مناهضة غير معنونة الهوية والتمثيل.

أضف إلى ذلك أن ظروف العلاقة المتشنجة مع الحكومة في الفترة التي رافقت تنامي شعبية التيار من جهة، والمشاتبات السياسية الرسمية من قبل حكومة إياد علاوي والقوات الأمريكية والبريطانية بإزاء التيار من جهة أخرى، وما تلا ذلك على يد حكومة المالكي في آذار/ مارس 2028 أسهم ذلك في ضبابية صورة التيار وإرباكه بطريقة أعجزته عن تقديم رؤية وتصور عن الحكم الممكن، الذي ربما كان يأمل التيار أن يكون من مكوناته. لقد حظي هذا التيار فيما بعد بتمثيل بسيط في مجالس المحافظات، بعد أن كان يرى العمل في السلطة الحالية أمراً مرفوضاً بالبتة.

لم يشارك التيار في الحكومة الموقته، التي تزعمها إياد علاوي (2024 — 2025)، بل شارك في الحكومة الانتقالية، التي تزعمها إبراهيم الجعفري (2025 — 2026)، عبر خمسة وزراء تولوا إدارة وزارات خدمية. لعل أبرزهم وزير النقل سلام المالكي، الذي أصبح سنة 2026 عضواً في مجلس النواب عن (الائتلاف العراقي الموحد)، ثم انشق على التيار الصدري، ويقود اليوم جماعة عصائب الحق. لقد كان المالكي يعبر عن التمثيل اليتيم للتيار في الجنوب.

كما أن التيار الصدري لم يشارك في انتخابات مجالس المحافظات سنة 2025، إلا في محافظة ميسان، التي فاز فيها وحظي بكثافة تمثيل في إدارتها المحلية، في حين ترك سائر مجالس المحافظات الشيعية ليسيطر عليها المجلس الأعلى. حدث ذلك بتوجيه قيادي ألزم الصدر أتباعه من خلاله بعدم دخول العملية السياسية وإيثارهم البقاء ممثلين عن الشارع، بدلاً من الحكم مع جماعة يراها لا تمثل الشارع. ولكن هذا الامتناع تزامن مع المشاركة في الانتخابات النيابية سنة 2025 ضمن (الائتلاف العراقي الموحد)، التي حصل فيها التيار على 22 مقعداً، ليشترك في حكومة المالكي (2026 — 2029)، قبل أن يعلن سحب وزرائه من الحكومة لاحقاً.

وفي انتخابات مجالس المحافظات سنة 2029، لم تحصل القائمة التي يدعمها (تيار الأحرار المستقل) على سوى 49 مقعداً في المحافظات الأربع عشرة التي أُجريت فيها، تمثل نسبة 9,29% من إجمالي مقاعد مجالس المحافظات، أعلاها في ميسان (7 مقاعد، ما نسبتهما نحو 06%)، وأوطأها في البصرة (مقعدان، ما نسبتهما 5,79%). ولم تحصل القائمة على أي مقعد في المحافظات السنية. أما نسبة ما حصل عليه (تيار الأحرار المستقل) في المحافظات الشيعية التسع وبغداد فتبلغ نحو 92%. هذه النتائج تردّ التصوّر الذي ساد في أوساط كثير من المحللين عقب معارك (صولة الفرسان) التي خاضها الجيش العراقي ضد ميليشيا جيش المهدي في البصرة وبغداد في آذار 2028، والذي يفترض أن التيار الصدري، الذي هُزم عسكرياً من خلال القضاء على ذراعه العسكرية، سيعود من البوابة السياسية من خلال انتخابات مجالس المحافظات.

ولعل ضعف التمثيل الحكومي للتيار الصدري هو الذي جعل منه حركة احتجاجية مطلّبية، أقرب ما تكون إلى المعارضة السياسية، التي تتمحور — أساساً — حول المطالبة بتحسين الخدمات. وعلى العكس أحياناً، عمل الطابع الاحتجاجي المطلي للتيار الصدري على أن يدفعه نحو المشاركة في الإدارات المحلية، فقد جاء التمثيل السياسي للتيار الصدري في مجلس محافظة البصرة بعد مظاهرات شعبية واسعة قادها منتسبو التيار، بدأت أولاً بُعيد صلاة الجمعة الرئيسة (أي الصلاة المقامة في مركز المدينة)، التي أداها المتظاهرون في الساحة المقابلة لمكتب (الشهيد الصدر). وقد جابت المظاهرة شوارع البصرة لتجمع مصلي الجمعة عمومهم متوجهة إلى مبنى المحافظة. وفي العموم، كانت التعبئة السياسية لأعضاء التيار الصدري توظّف صلاة الجمعة في عموم المناطق الشيعية الشعبية العراقية، إذ يطغى على خطب أئمة الجمعة سمة الانفعالية والتحريضية والآنية في تحديد النقاط التي يتوجب أن يلتزم بها أعضاء التيار خلال فترة معينة. كانت مظاهرة البصرة صامتة، تتقدمها لافتة واحدة كبيرة تُحمّل قوات الاحتلال تدني مستوى الخدمات في المدينة وتطالبهم بالحل. وسارت المظاهرة وسط إجراءات أمنية مشددة، حتى دخل المتظاهرون مبنى المحافظة وصعد الصدريون الغاضبون يرفعون راياتهم الخضراء على أسطح بناية المحافظة.

## جيش المهدي

يملك التيار تنظيمًا مسلّحاً أسّسه السيد مقتدى الصدر سنة 2022. التنظيم يحمل اسم (جيش المهدي)، على اسم الإمام المهدي الذي يعتقد الشيعة الاثني عشرية أنه سيرشد العالم في حقبة من العدل والإيمان الحقيقيين تسبق يوم القيامة.

ويعتقد، على نطاق واسع، أن الأمر الخاص بحل الميليشيات، الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي على العراق بول بريمر إنما يُقصد به — أساساً — جيش المهدي، الذي يعتقد الأمريكي أن أحد التحديات الأساسية التي تواجه الاستقرار في العراق. يقول السفير البريطاني السابق في العراق وليم بيتي: "إذا ما أردنا أن نتجنب الانزلاق إلى الحرب الأهلية والفوضى في العراق، فعلينا أن نمنع جيش المهدي من أن يتطور ليكون دولة داخل الدولة، كما هو الحال مع حزب الله وما فعله في لبنان، وإن هذا الأمر له الأولوية"<sup>1</sup>. ولعل مثل هذه التصورات هي التي حملت التيار الصدري للانخراط في السلطة المؤطرة بدستور شرعي مصوّت عليه لتحاشي تلك الاستهدافات. ولكن مع هذا، لم يكن من السهل إبعاد مقتدى الصدر عن قاعدته الجماهيرية. فهو يتمتع بتأييد شعبي مهم وقاعدة قوية في مناطق بغداد والعمارة والبصرة.

لم تُتح الفرصة لهذا التيار خلال السنوات التي تلت سقوط نظام صدام لعقد مؤتمر حزبي. وربما كان المؤتمر الذي عقده التيار في إسطنبول، في أيار 2029، بحضور زعيمه مقتدى الصدر، هو أول سابقة من هذا النوع بالنسبة للتيار، الذي ناقش في هذا المؤتمر مستقبل السياسي بعد انتخابات مجالس المحافظات، وتطوير بنيته التنظيمية، وإمكانية أن يتحول إلى ما يشبه الحزب. كما أن التيار لم يجز أية انتخابات داخلية. ولعل الأولى في هذا الإطار هي الانتخابات الأولية التي أجراها بين قاعدته أواخر سنة 2029، ليختار منها الأسماء التي سيرشحها لخوض الانتخابات النيابية سنة 2092.

وعلى نحو عام، ثمة فكرة تتطور تدريجياً بأن التيار الصدري ماض، أكثر فأكثر، إلى الاقتراب من فكرة التنظيم الحزبي. وقد يكون (تيار الأحرار)، الذي يُعرّف بأنه مدعوم من التيار الصدري، والذي خاض انتخابات مجالس المحافظات سنة 2029 والانتخابات النيابية سنة 2092، هو الصيغة الحزبية، الجديدة والبديلة، من التيار الصدري. هذا التيار يعمل، الآن، على إكمال تنظيمه السياسي. وقد يشهد بنية تنظيمية أكثر مما عرفه التيار الصدري تجعله أكثر قرباً إلى تنظيم الحزب السياسي. إن هذه الحركة تعبّر عن صناعة قوى ما بعد النزاع، فالتيار الصدري كان — بصيغته التقليدية — عنصراً مهماً في الصراع الطائفي. أما الآن، فتجري صناعة (تيار الأحرار) بوصفه الصيغة السياسية التي تعبّر عن البنية الاجتماعية التي عبّر عنها التيار الصدري، ولكنه يعدّ ليكون جزءاً من المشهد السياسي لعراق ما بعد النزاع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: In Iraq: Sadr Looms Over Maliki، الموقع الإلكتروني (Council on Foreign Relations)،

25/10/2006، على الرابط الإلكتروني الآتي:

[http://www.cfr.org/publication/11781/in\\_iraq\\_sadr\\_looms\\_over\\_maliki.html](http://www.cfr.org/publication/11781/in_iraq_sadr_looms_over_maliki.html)

<sup>2</sup> يُنظر: وطنية شيعية صاعدة ولا مركزية هادئة: قراءة في انتخابات مجالس المحافظات في العراق/ كانون الثاني 2009، ص 25.

## الصدريون والعمل السياسي

تميز التيار الصدري بالتصادم مع القوى المختلفة معه، وقوى التصادم هذه، تضم البريطانيين والأمريكيين بدرجة كبيرة التي يتركز القصف اليوم ضد بقاياها، وقوى إسلامية تناظره بالإيديولوجيا والخطاب السياسي، لكن تُفرقها القيادات وطموحاتها الفردية، فضلاً عن تلك القوى التي ينعتها التيار بالعلمانية والتي لا يتفق مع معظم ما تقوم به.

تميز الخطاب الصدري بالحدة في التعاطي مع الموضوعات السياسية، وتجلّى ذلك في صرامة موقف مقتدى الصدر الذي ينعكس ضمناً على مواقف قياداته المتوزعة في المحافظات، والذي يتسم خطابه بالارتياح على الدوام من نوايا وغايات الاحتلال، وغايات القوى السياسية الشيعية بدرجة كبيرة أيضاً. لذلك يوحى ما تقوم به القوى السياسية العراقية الداخلة في العملية السياسية من أدوار بظهور خطابين متقابلين في المشهد السياسي العراقي أحدهما: ثوري شعبي مثالي جاذب جماهيرياً، والآخر: سلطوي برجماتي توفقي منكمف. انعكس السلوك الخطابي الصدري التصادمي — الذي تبنته النخب القيادية — على جماعات شعبية موالية لهذا التيار، أو بحسب تصريح قيادات من التيار كان بعضها دخلياً عليه استثمارته لتجسد تفاصيله على أرض الواقع لاهتمام التيار الزائد بالجزئيات غير المتصلة بموضوع السلطة من قريب، والتي راح يتعامل الخطاب الديني الصدري فيها مع المجتمع، ومن هذه الجزئيات الحادث الملبس في أحد منتزهات البصرة.

## إغلاق مكتب الصدر في البصرة

أُغلق مكتب (الشهيد الصدر) في محلة الطويسة (الاتحاد العام لطلبة وشباب العراق سابقاً)، بإيعاز من السيد مقتدى الصدر، ويعزى هذا الإغلاق لتفرد جماعات من التيار بآرائها في استخدام السلطة، ومن دواعي الإغلاق أيضاً، الموقف الأخير الذي حدده مقتدى الصدر بشأن جماعات تدعي انتساباً للتيار وهي غريبة عليه، حيث أصبح هذا الأمر فيما بعد ظاهرة يتعذر ضبطها والفصل بين مفرداتها فكل يدعي انتمائه للصدرين أو جيش الإمام المهدي، والتي يرونها قامت بعمليات غير مسؤولة أضرت بمسيرة التيار من جهة، وبسبب مضايقة جيش المهدي لمواقع القوات البريطانية والأمريكية يوماً بقذائف متنوعة من هنا وهناك من مناطق متعددة، وعلى ذلك ساهمت تعقبات القوات البريطانية والأمريكية المتكررة هي الأخرى بإغلاق المكتب الرئيسي للتيار من جهة أخرى.

كانت تدبّر جماعات من جيش المهدي "مناوشات" من خلال إطلاق صواريخ على مقرات القوات البريطانية، (قصر صدام سابقاً في البراضعية)، ومطار شط العرب سابقاً (مطار الطائرات

المروحية) في النجيبية، وعلى مباني القصور والمنطقة الخضراء فمن الناحية المبدئية كان يشن التيار الصدري حرباً علنية على تلك القوات، ويستحصل مريدوه موافقات بشأن تلك المقاتلة، وإن كانت ثمة تحرشات يومية تذكر من جانب التيار، لكن يعدها قاداته من قبيل الحرب الدفاعية، التي تسوغ لهم القتال حتى في الأشهر الحرم.

وقد مهد الشروع بالحرب المفتوحة لدخول جماعات غربية على التيار الصدري تدعي انتسابها الصميمي له، وبالتالي تضطلع بتنفيذ استراتيجيات قتال متنوعة ومتطورة ضد الأجانب. وقد دفع هذا الانتساب المجاني للتيار قائده مقتدى الصدر إلى استصدار بيان يدعو فيه قياداته إلى تطهير التيار من الغرباء، إلا أن طبيعة بناء التيار تمهد لدخولهم دون جدوى. ويقال إن كثيراً ممن كانوا بعثيين انخرطوا ضمن هذا التيار، فجيش الإمام أو كما يسمى جيش المهدي لم يكن حزباً بالمعنى التراتبي والتنظيمي المحكم، ولم يقبل قاداته المقربون أن يكون غير تيار وجيش عقائدي شعبي، يمارس ثورات عنيفة لطرد المحتل، كالتي حدثت في بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

يُطلق أنصار جيش المهدي صواريخ الكاتيوشا وقاذفات البازوكا من بين البيوت ومشارف الأزقة في المناطق الشعبية وغيرها، ولعل استخدام مثل هذه الأسلحة عرضة لخطأ التهديد عندما يستخدمها أفراد غير متخصصين، فمن شأنها أن تصيب بيوتاً أهلة بالسكان المحليين المجاورة لمقرات القوات البريطانية أو الأمريكية. لكن يبقى الخطأ وارد في مثل هذه العمليات العسكرية التي تكون جبهتها مدينة مترامية الأطراف مأهولة بالسكان.

ولم يرد البريطانيون على من يطلق تلك الصواريخ بصواريخ مضادة، ولو فعلوا ذلك لأحدثوا كارثة بالسكان، فالقواعد العسكرية للصديريين ما هي إلا شوارع مستغلّة ومدارس وساحات داخل المدن معلومة الخريطة، والوصول إليها يعرض جيش المهدي أو غيره إلى الخطر. ويشاع في البصرة أن مخطط ملاحقة المليشيات المندرجة ضمن خطة حكومة المالكي القائمة سيجر ولايات ليس على جيش المهدي فحسب، بل على المدنيين طالما أن هنالك بؤراً ثورية تتوارى بين البيوت ودبابات بريطانية — عراقية تجوب الشوارع تتقنّى أثرها.

وعلى ذلك وُضع مقتدى الصدر في مأزق سياسي واستراتيجي في الوقت نفسه<sup>1</sup>: مأزق سياسي حينما يقتضي الرد بمحنة على سياسة الحكومة العراقية، وباللحجج التي ترمي إلى توجيه مسار الحكومة المنتخبة، تلك المكونة من مقاعد وزارية مهمة من الصديريين،<sup>2</sup> ومأزق استراتيجي حينما

<sup>1</sup> وهذه القراءة تتعلق بسياسة مقتدى الصدر تجاه البريطانيين في البصرة تحديداً.

<sup>2</sup> التيار متين إلى درجة عالية، على شاكلة منظمة "حزب الله" إلى حد بعيد، يبنى لأتباعه دولة داخل دولة في الوقت الذي يبرز فيه حصته من السلطة في الحكومة الرسمية العراقية.

يتراءى للتيار أنه دولة داخل الدولة، أو أنه يستطيع مجاهدة المحتل ضمن واقع إسناد بسيط من الناحية التسليحية يحصل عليه من هنا ومن هناك.

وهناك من يقول إن الشارع البصري يدرك هذا المأزق، ويعجز عن أن يهمس ببنت شفة في أذن قادة هذا التيار، لصعوبة التفاوض معه، بسبب عدم معرفة مرجعياته الساندة والموجهة له، وهذا سر الخوف منه، فالخطاب السياسي غير واضح فيه، مثلما يتطلب الأمر تصنيف من يقوم بهذا التفاوض، سواء كان فرداً وجيهاً، أو حزباً أو عشيرة، فهذا الأخير يتأمل ميزان القوة هنا. والحزب (أي حزب) في البصرة غير متوافق مع نفسه، فكيف يستطيع أن يحل معضلة مع غيره؟ والعشيرة وشيخها لا يمكن أن يحسما مثل هذه الملابس، فعدد من شيوخ العشائر البصرية راح ضحية لأسباب سياسية أو نحوها.

### حزب الدعوة، أم تيار نوري المالكي؟

لن يكون مفيداً أن نتحدث عن تأريخ حزب الدعوة، الذي تناوله عشرات الكتب والدراسات، بوصفه الصيغة الأهم والأكثر وضوحاً للإسلام السياسي في العراق، بل المهم أن نرى كيف تطور الحزب في عراق ما بعد صدام، ولا سيما إن منصب (رئيس وزراء) شغله، منذ سنة 2002، قياديان في الحزب. بمعنى أن المعطى الجديد، هنا، هو ليس عودة الحزب للعمل من الداخل، بل العمل من السلطة.

لقد شهد الحزب انشقاقات كثيرة في تأريخه، وتحديدًا منذ سنة 1998، بعد إعدام السيد محمد باقر الصدر وتصفية كثير من قياداته. وقد كان يحرك هذه الانشقاقات الخلاف على كيفية إعادة تنظيم الحزب بعد ما تعرض له، أو الموقف السياسي من إيران، ولاحقاً، الموقف من الولايات المتحدة وإسقاط نظام صدام عبر تدخل عسكري أمريكي.

غير أن ما حدث منذ 2002 لم يكن لأسباب من هذا القبيل، بل التزعة إلى مركزة وشخصنة قيادة الحزب.

لقد شهد الحزب، سنة 2007، خروج أحد قياداته الأساسية، إبراهيم الجعفري، الذي يمثل أحد القيادات الرئيسة للحزب منذ سنة 1998. ويبدو أنه مرشح الآن لخروج قيادات أخرى. وبالنتيجة، أصبح تعبير (حزب الدعوة) يُستعمل للإشارة إلى تنظيمات مختلفة. غير أن ما تناوله، هنا، هو التنظيم الأصلي للحزب، الذي يُعرف في الأدبيات السياسية العراقية الراهنة بـ (حزب الدعوة/ المقر العام)، تمييزاً له عن التنظيمات السياسية التي نتجت عن الانشقاقات المتعددة عن الحزب، التي حدثت خلال مدة تأريخية طويلة، ويحمل كل تنظيم اسماً خاصاً فيه تنويع على تعبير

(حزب الدعوة)، من قبيل: حزب الدعوة/ تنظيم العراق، وحركة الدعوة الإسلامية، وكوادر الدعوة الإسلامية، وسوى ذلك.

لقد أصبح تعبير (حزب الدعوة)، تقريبا، مرادفا لـ (المالكي).

استحدث الحزب، في مؤتمره العام الذي عقده في نيسان 0227، منصب (الأمين العام للحزب)، لأول مرة في تاريخه، بعد عقود من الإيمان بالقيادة الجماعية. وقد انتُخب نوري المالكي لشغل هذا المنصب، الأمر الذي أدّى إلى مركزة قيادة الحزب بيده، وقضى على الأقطاب الرئيسة فيه، ولا سيما إبراهيم الجعفري، الذي شكّل، بعد المؤتمر العام الأخير، تيارا سياسيا حمل اسم (تيار الإصلاح الوطني)، ومن ثم، أقصي من الحزب.

وعمليا، تمحورت قيادة حزب الدعوة حول المالكي منذ سنة 0226، أي منذ السنة التي تولى فيها منصب رئاسة الوزراء، الأمر الذي قُتّن من خلال استحداث منصب (الأمين العام للحزب) وانتخابه لهذا المنصب. هذا الأمر يكشف، جزئيا، عن العلاقة بين سلطة الدولة التي يحوزها شخص ما ونفوذه السياسي والحزبي والاجتماعي.

إن خروج النخبة القيادية التقليدية للحزب حتمت على المالكي بناء نخبة جديدة بديلة، تتمثل في الوجوه التي تتم صناعتها الآن بوصفها القيادة الجديدة لحزب الدعوة. هذه الوجوه ملتفة، أو تدور في دائرة المالكي. إنها، وإن لم تكن نسبة منها مقربة شخصيا من المالكي، جزء من النخبة الجديدة لحزب الدعوة التي يصنعها.

الجزء الرئيس من هذه النخبة الجديدة تمثله عناصرُ حزب الدعوة التي تشغل عضوية مجلس النواب. وكذلك العناصر التي تلعب دورا في مجالس المحافظات، والتي تشغل عناصر حزب الدعوة/ المقر العام — وهي العناصر الرئيسة في (ائتلاف دولة القانون) — المناصب الرئيسة في الإدارات المحلية للمحافظات العشر التي تصدرت فيها القائمة.

## الوطنية الشيعية

أما على المستوى السياسي، فيعبر تيار المالكي عما نسميه (الوطنية الشيعية الصاعدة). إن الفوز الذي حققه (ائتلاف دولة القانون)، في انتخابات مجالس المحافظات سنة 0229 والانتخابات النيابية سنة 0292، هو تعبير عن الصيغة السياسية التي يختارها الجمهور الشيعي. إنه تعبير عن (استيقاظ الوطنية الشيعية)، . . عن نمو صيغة سياسية تعبّر عن الوطنية الشيعية الصاعدة. وهي وطنية تتحدد بالملامح الآتية:

- أنها ذات نَفَس مركزي، بمعنى أنها تؤمن بدولة مركزية قوية.

• وأنها ذات نَفَسٍ عروبي. و(العروبة)، هنا، لا ينبغي أن تُفهم بالشكل الذي قدّمت به في الخطاب القومي العربي، أي بما هي هوية ثقافية جامعة لكل ما يُسمّى (الأمة العربية) تستند إلى إرث حضاري واحد، بل من حيث هي هوية مميزة لشبيعة العراق، أو جزء أساسي من هويتهم. هذه الهوية (= العربية) لا يمكن فهمها إلا بالتعارض مع إيران، بمعنى أن هذه الوطنية هي وطنية معارضة لإيران، ترفض تذويب التشيع العراقي في التشيع الإيراني الإمبراطوري.

• وأنها تميل إلى اختيار صيغة لتقاسم سلطة، وشراكة سياسة، وتعايش اجتماعي وسياسي، مع سائر المكونات العراقية، ولا سيما السنة، بدلا من التيارات السياسية الشيعية التي عبّرت عن صيغ لاحتكار السلطة، سواء باسم (الأغلبية الديموغرافية)، أو باسم (المظلومية)، أو تحت أي اسم آخر.

لقد أدرك المالكي هذه الصلة مع الجمهور الشيعي، أدرك الحاجة إلى صيغة جديدة من الوطنية تنبع من داخل الفضاء الشيعي. ولذلك، وبالقدر الذي كان يعبر فيه عن هذه الحاجة، كان عليه أن يبني قوائم انتخابية شيعية، بما تضم من عناصر، وبالجمهور الذي تتوجه إليه وتخطبه.

وهكذا، كسر صعودُ قائمة المالكي الثنائية التي سيطرت على المحافظات الشيعية (المجلس الأعلى/ التيار الصدري)، إذ كان يسيطر المجلس الأعلى على محافظات الفرات الأوسط، في حين يسيطر التيار الصدري على محافظات الجنوب، إلى الحد الذي جرى فيه تصور أنه في حال قيام إقليم يضم المحافظات الشيعية فإنه سيكون بإدارتين، على غرار إقليم كردستان: إدارة في الفرات الأوسط يسيطر عليها المجلس الأعلى، وإدارة في الجنوب يسيطر عليها التيار الصدري.

لقد أشرّ صعودُ قائمة المالكي تصدّع هذه الثنائية وأنها لم تعد صالحة أو ذات قيمة بعد الآن. لقد أصبحت خريطة القوى السياسية الشيعية وميزان القوى بينها، بحسب ما أفرزته الانتخابات المحلية الأخيرة (كانون الثاني 2029)، على النحو الآتي:

تيار المالكي – حزب الدعوة

المجلس الأعلى، التيار الصدري

تيار الإصلاح الوطني (إبراهيم الجعفري)

حزب الفضيلة

## وطأة الأحزاب الإسلامية

لقد أعربت معظم القوى السياسية التي خرجت من الحاضنة الشيعية عن طابعها الشيعي الواضح، ولوحت من بعيد بإقامة نظام ولاية الفقيه، وإن لم تكن لترغب في إعلان قيامه، فقد رفع المجلس الأعلى الإسلامي شعار مظلومية الشيعة، وبحسب الفضيلة يُبتنى الإسلام على عنوان الولي الجامع للشرائط، وعلى الرغم من أن الحجة الشرعية قائمة على صحة هذا العنوان، فإن موانع عديدة حالت دون تحقيقه على أرض الواقع.

لكن ظهرت من خلال استعراضنا لمراحل تشكل تلك الأحزاب حالات احتدام وندية واضح بين الأطراف السياسية الشيعية الثلاثة وعدم توافق بشأن إيجاد مشروع سياسي إسلامي موحد. لقد تطورت هذه الأطراف لتؤلف في سلوكها تحشيدات إيديولوجية صارمة وصلت إلى حد الإطاحة والتسقيط فيما بينها أحيانا وإن لم يكن ذلك باديا للعيان، وبياناتها تبدي ذلك في أحوال الأزمات.

لقد شكل وجود هذه الأحزاب في هرم السلطة وحركتها في ضواحي البصرة تهديدا كبيرا حيث باتت مليشياتها مظهرا متفشيا من مظاهر الحياة اليومية للأهالي، إذ لم يعد بين الأهالي أحد يستطيع أن يحدث تغييرا في البناء المتشكل من تشابك تلك الأطراف، وبالتالي استحالة الحركة في إطار من الفوضى الناجمة عن ذلك ما يجعل التفاوض صعبا معهم؛ لاسيما يجري التعامل مع مرجعيات سياسية غير موسومة الملامح.

## الفصل الثاني

# الخطاب الإسلامي عن المجتمع المدني من الرفض إلى التبيئة

اتجهت معظم الدراسات التي تناولت فكرة وممارسة (المجتمع المدني) في العالم الإسلامي إلى متابعة كيف تتكيف هذه الفكرة، الغربية الأصل، في سياق أجنبي، هو السياق الإسلامي<sup>1</sup>. وقد كانت مثل هذه المقاربة تركز على مستويين: أولهما هو العناصر الثقافية التاريخية للإسلام، وهل هي معوّقات أم عناصر تحفيز لـ (المجتمع المدني)، وإلى أيّ مدى — بناء على ذلك — ستقبل المجتمعات الإسلامية، أو ترفض، بناءً ثقافة مدنية، والمستوى الآخر هو الثقافات المحلية في المجتمعات الإسلامية ودورها في تحديد طريقة تعاملها مع (المجتمع المدني)، باعتبار أن الإسلام ليس نسخة مركزية موحدة، بل هو نتاج تفاعل ثقافي معقد بين أصوله الدينية والثقافات المحلية للمجتمعات التي حلّ فيها. وهكذا، لم يجر التركيز على فكرة (المجتمع المدني الإسلامي) بوصفها أحد الأشكال الرئيسة لتكيف (المجتمع المدني) في العالم الإسلامي وطريقة من طرق مواجهة المجتمعات الإسلامية لهذا المفهوم.

## تأريخية المجتمع المدني

ليس من السهولة ضبط تأريخ يحدّد متى بدأ الإسلاميون بمناقشة مفهوم (المجتمع المدني)، غير أن من يتابع ما كتبوه في هذا المجال، قبل أن يصلوا إلى تقديم مفهوم (المجتمع المدني الإسلامي)، يجد أن أدبياتهم في ذلك لا تتجاوز النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، حين بدأوا يناقشون هذا المفهوم استجابةً لصعوده وازدياد الحديث عنه، الأمر الذي فهمه الإسلاميون بأنه يستهدفهم وموجّه ضدهم وأنه أداة في الحرب عليهم<sup>2</sup>. لقد افترض الإسلاميون أن المثقفين العلمانيين، ولا سيما الشيوعيون والماركسيون، هم الذين كانوا وراء تبني هذا المفهوم في المنطقة، لثلاثة أسباب، بحسب ما يرون: سقوط المشروع الشيوعي بسقوط الاتحاد السوفيتي، وفشل مشروع دولة ما بعد الاستقلال، وانصراف الأمة عن هؤلاء المثقفين المتغربين الذين ترتبط أجندة تفكيرهم وأولويات اهتمامهم بما هو قائم في الغرب من موضوعات وقضايا<sup>3</sup>، ومن ثم، أراد هؤلاء المثقفون أن يجددوا مشروعهم السياسي ويضخوا فيه دماء جديدة، فكانت قضايا (الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدني) هي

<sup>1</sup> يُنظر، على سبيل المثال: *Civil Society, Democracy, and Muslim World*، و *Multiple Modernities, Civil Society and Islam, The Case of Iran and Turkey*.

<sup>2</sup> مثال ذلك ما يقوله راشد الغنوشي في كتابه: *مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني*، ص 83.

<sup>3</sup> يُنظر: العمل الأهلبي: رؤية إسلامية، على الرابط الإلكتروني: <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/02/2000/article57.shtml>.

المرشحة لضخ هذه الدماء، ولا سيما أن جزءاً كبيراً منهم أدرك التحولات العالمية، ورأى أن هذه القضايا هي أيديولوجيا النظام الدولي الجديد فتجاوب معها سريعاً، على نحو ما يقولون<sup>1</sup>، على الرغم من أنهم كانوا — إلى وقت قريب — معادين لهذه الأفكار<sup>2</sup>.

ويرى الإسلاميون أن المثقفين العلمانيين نقلوا صورة محدّدة لـ (المجتمع المدني)، وهي الصورة التي رُسمت في مرحلة تاريخية محدّدة من مراحل الثقافة الغربية، والتي كان المجتمع المدني فيها نقيضاً للدين ومطابقاً للعلمانية، وهو ما رأوا فيه تعسفاً وأدلجة لمفهوم إجرائي<sup>3</sup>. وهكذا، على وفق ما يرون، تمّ التركيز، بتأثير هؤلاء المثقفين العلمانيين، على تصور الفيلسوف الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي، وهو التصرّ الذي يرون أنه لم يعد صالحاً لفهم صورة المجتمع المدني الراهن، ومن ثم، يمثل اختزال (المجتمع المدني) في مفهوم غرامشي استعارة لمفاهيم وتحميدها في زمان غير زمانها<sup>4</sup>. يقول راشد الغنوشي: "لم يكن البعد المعادي للدين هو البعد الأساسي في أصل الفكرة [المجتمع المدني]، بقدر ما كان القصْد من إحيائه في القرن الثامن عشر [ . . . أن يكون] أداة للحدّ من استبداد الدولة وسلطانها ومنع تركّزها"<sup>5</sup>، هذا فضلاً عن أن "المؤسسة الدينية في الغرب [ . . . ] أكبر مؤسسة في المجتمع المدني، [ . . . ] وهي مؤسسة ذات استقلال عن الدولة، تحقّق توازناً معها وتقدّم خدمات شتى"<sup>6</sup>. لقد قام الدين، على وفق ما يرى الإسلاميون، بأدوار أساسية في التحولات التي شهدتها العالم في ربع القرن الأخير، سواء في التحولات العميقة التي شهدتها الاتحاد السوفييتي، أو في الدور الذي تلعبه الكنيسة الكاثوليكية، الأمر الذي يمكن أن يشير إلى عودة المسيحية بوصفها عاملاً محركاً باتجاه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتصدي للقهر الاجتماعي والطبقي<sup>7</sup>.

يسأل الغنوشي: "لماذا يُنظر إلى مؤسسة الكنيسة إذاً على أنها نقيض من كل وجه للمجتمع المدني؟ ولماذا تُعتبر المدنية تمرداً على الدين؟"<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: المصدر نفسه.

<sup>2</sup> يُنظر: مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، ص 84.

<sup>3</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 83.

<sup>4</sup> يُنظر: الإسلاميون وتحدي المجتمع المدني، على الرابط الإلكتروني الآتي: [http://alkasd.blogspot.com/2007/09/blog-post\\_10.html](http://alkasd.blogspot.com/2007/09/blog-post_10.html)

<sup>5</sup> مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، ص 84.

<sup>6</sup> المصدر نفسه، ص 84.

<sup>7</sup> يُنظر: مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي: التباسات المفهوم والدور والغاية، ص 67 – 69.

<sup>8</sup> مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، ص 85.

وبالتالي، كانت الخطوة المنهجية الأولى في تعامل الخطاب الإسلامي مع مفهوم (المجتمع المدني) هي فك التتابع بين (العلمانية) و(المجتمع المدني)، أو بالأحرى، البرهان على ألا تناقض بين (الدين) و(المجتمع المدني).

### صيغة إسلامية لـ (المجتمع المدني)؟

لقد حمل هذا النمط من الفهم الإسلاميين على خطوة أساسية، تمثلت فيما سُمّي في بعض الأدبيات الإسلامية (تبيئة المفهوم)، أي تبيئة (المجتمع المدني). بما ينسجم ويتلاءم مع التجربة الحضارية الإسلامية. يرى ماجد الغرباوي أنه لا يوجد مانع، من الناحية النظرية، من استعارة مصطلح المجتمع المدني وتبيئته في الوسط الإسلامي بعد استبعاد الأسس الفلسفية المعبرة عن نظرة الغرب للكون والحياة<sup>1</sup>.

لقد نشأ مفهوم (المجتمع المدني) في سياق تطور التجربة الحضارية الغربية. ومع ذلك، يرى الإسلاميون أن أغلب المجتمعات تبدع تعبيراً مؤسسياً يعبر عن الفاعلية المجتمعية بإزاء قصور الدولة عن تلبية كل حاجات الاجتماع الإنساني، وذلك بأن تكون للمجتمع مؤسسات حماية قادرة على حضانة الفرد وتهيئة البيئة لممارسة الحقوق النوعية المرتبطة بالمهنة، أو الوظيفة، أو الدور، أو حقوق الإنسان العامة في مواجهة أي انتهاك لها، ومن ثم تتأسس فاعلية هذه المؤسسات في لعب دور الوسيط بين الحاكم والمحكومين، وذلك بإبلاغ المطالب للسلطة والدفاع عنها<sup>2</sup>.

لقد كانت الاستراتيجية المنهجية الأساسية في الخطاب الإسلامي التي حكمت تعامله مع مفهوم (المجتمع المدني) هو التأكيد على نسبيته التاريخية، وهو ما سيتضمن ثلاثة أمور:

1. التعامل مع النموذج الغربي لـ (المجتمع المدني) بوصفه تجربة خاصة بالسياق الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي حكم تطور المجتمعات الغربية، وبالتالي، فهو غير قابل للتعميم.

2. الكشف عن تكوينات اجتماعية في التجربة الإسلامية التاريخية كانت تؤدي وظيفة المجتمع المدني الغربي نفسها، وهي التي يسميها وجيه كوثراني (تكوينات المجتمع المدني في الخبرة الإسلامية)، من قبيل مؤسسة العلماء، ومؤسسة الفتوى، وما إلى ذلك<sup>3</sup>، بما يعني أن مفهوم (المجتمع المدني) راسخ، ومتين، وعميق التأصيل إسلامياً، نظرياً وتجريبياً<sup>4</sup>، بحسب ما يرى

<sup>1</sup> يُنظر: المجتمع المدني: محاولة أولية لتبيئة المفهوم، ص 10.

<sup>2</sup> يُنظر: المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة.

<sup>3</sup> يُنظر: المجتمع المدني في الخبرة الإسلامية.

<sup>4</sup> يُنظر: مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، ص 55، وتقديم، زكي الميلاد، في كتاب: إنماء المجتمع الأهلي.

الإسلاميون. ويرى بعضهم أن قاعدة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) تجسيد لفكرة سلطة المجتمع في موازنة سلطة الدولة، فهي تجعل المسلم كائناً إيجابياً بإزاء ما عساه أن يحصل في المجتمع من مظالم، وتمنحه قوة تغيير إيجابي، وترسخ شعوراً لديه بأنه مسؤول<sup>1</sup>.

3. العمل على بناء تجربة مجتمع مدني خاصة بالمجتمعات الإسلامية، تعي خصوصية هذه المجتمعات، ولا تتطابق — بالضرورة — مع النموذج الغربي، إذ يرى الإسلاميون أنه يمكن أن يكون ثمة تكامل بين المؤسسات التقليدية التي أدت وظيفة المجتمع المدني، من قبيل المؤسسات الإرثية (وهي مؤسسات ذات خصوصية إسلامية)، ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة، — ليس بالضرورة أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني على أنقاض المؤسسات الإرثية أو الأهلية، بل يمكن أن يتكاملاً لبناء مجتمع إسلامي رصين<sup>2</sup>. ويضرب الغرباوي مثلاً لذلك بإيران، إذ "أن المؤسسات الإرثية، أو الأهلية [...] لعبت دوراً كبيراً وتأثيراً. فهي من الأسباب الرئيسية في نجاح حركة التبغ (التبأكو) والحركة الدستورية (المشروطة)، والثورة الإسلامية [سنة 1979]"<sup>3</sup>.

ومع ذلك، ليس هناك اتفاق بين الإسلاميين على استعمال مصطلح (المجتمع المدني). يقول صادق اللاريجاني: "لماذا نستخدم مصطلح (المجتمع المدني) بالأساس في الوقت الذي نعتقد أن ما نريده وننشده يختلف تماماً مع المجتمع المدني الغربي؟"<sup>4</sup>. وهكذا، بدا لبعض الإسلاميين أن مصطلح (المجتمع الأهلي) أكثر مطابقة وملاءمة لهذه المنطقة قياساً بتاريخها الإسلامي، بتعبير وجيه كوثراني<sup>5</sup>.

### مفهوم (المجتمع المدني الإسلامي)

سنة 1997، وفي مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، الذي عُقد في طهران، أطلق الرئيس الإيراني — آنذاك — محمد خاتمي مفهوم (المجتمع المدني الإسلامي)، الذي أصبح محورَ حركة جدال ضخمة بين التيارات الإسلامية، ولا سيما الأوساط الثقافية الإيرانية، إذ أنتجت أدبيات ضخمة لمناقشة المفهوم وشرحه وعرضه ونقده والتعليق عليه.

<sup>1</sup> يُنظر: مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، ص 91.

<sup>2</sup> المجتمع المدني: محاولة أولية لتبينة المفهوم، ص 10 — 11.

<sup>3</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 11.

<sup>4</sup> الدين والمجتمع المدني، ص 41.

<sup>5</sup> يُنظر: قياساً بتاريخنا: مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟.

وفي العموم، يقدم تصوّر خاتمي خلاصة لطريقة تفكير العقل الإسلامي في مسألة (المجتمع المدني)، الذي ينطلق من مسألة أنه ينبغي للمجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية أن ينسجم ويلائم الخصوصيات التاريخية والثقافية لهذه المجتمعات. يقول خاتمي: "إن المجتمع المدني الذي نطالب باستقراره وتكامله في بلدنا ونوصي به الآخرين في جميع البلدان الإسلامية، يختلف ماهوياً بشكل جذري وأساسي مع المجتمع المدني المنبثق عن الفكر الفلسفي اليوناني والتجارب السياسية لروما، وإن كان ليس من الضروري أن يكون هناك تعارض بين الاثنين في جميع النتائج والعلامات. المجتمع المدني الغربي متفرع من الوجهة التاريخية ومن حيث الأصول والمرتكزات النظرية عن الدولة — المدينة اليونانية؛ ومن النظام السياسي لروما بعد ذلك، على حين أن المجتمع المدني الذي ننشده، له من البعد التاريخي والمباني النظرية أصوله في مدينة النبي"<sup>1</sup>.

غير أن المثير في تصوّر خاتمي أنه يكشف عن مكنون التفكير الإسلامي في علاقة المجتمع المدني بالدولة، على الرغم من أنه سلّم — نظرياً — بالتقابل بين الكيانين.

لقد كان المفتتح الرمزي الأكثر إثارة أن يُقدّم مفهوم (المجتمع المدني الإسلامي) من الدولة، والأكثر أن يُؤسّس على تجربة فُهمت على أنها تجربة توحّد، لا تقابل، بين المجتمع والدولة، وهي (مدينة النبي). ومن ثم، لا يتضمن التأويل الإسلامي لـ (المجتمع المدني) أنه مستقل عن الدولة.

والأكثر أن بعض الإسلاميين يرون أن هذه الاستقلالية خاصة بالنموذج الليبرالي، فـ "التقليل من دور الدولة في المجتمع المدني وتقوية المؤسسات التي يمارس الأفراد نشاطاتهم من خلالها في المجتمع المدني هي من أهم مقولات الليبرالية"<sup>2</sup>، بحسب ما يقول اللاريجاني<sup>3</sup>، الذي يرى "أن المجتمع المدني والليبرالية هما شقيقان توأمان"<sup>4</sup>. ويرى إسلاميون آخرون أن الفصل بين (الدولة) و(المجتمع) "ليس هو واقع الحال بين الطرفين في الغرب، ولم يكن كذلك في الماضي فالدولة والمجتمع نشأ متضافرين لتحقيق (مشروع الحداثة)"<sup>5</sup>. ومن ثم، سيكون لهذا الفصل تأثير سلبي في المجتمعات الإسلامية، يقول هشام جعفر: "إن بعض دعاة المجتمع المدني في بلداننا يحلو لهم أن يروّجوا لأسطورة الفصل التام بين الدولة والمجتمع، أو الصراع الدائم والمستمر بين الاثنين. [ . . . ] إن الصراع المتوهم بين المجتمع والدولة في واقعنا العربي والإسلامي من شأنه [ . . . ] أن يضعف كلاً منهما لصالح

<sup>1</sup> المجتمع المدني الإسلامي، ص 17.

<sup>2</sup> الدين والمجتمع المدني، ص ص 47 — 48.

<sup>3</sup> هذا مع أن اللاريجاني يعارض مفهوم (المجتمع المدني الإسلامي) الذي يقُدّمه خاتمي، بل يعارض (المجتمع المدني) لبنيته الليبرالية (يُنظر: المصدر نفسه، ص 51).

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 49.

<sup>5</sup> العمل الأهلي: رؤية إسلامية.

الخارج، وهذا هو خطورة نقل خبرة حضارية من واقع لواقع آخر دون إدراك خصوصياته وتوظيفاته في الواقع الجديد"<sup>1</sup>.

إن حياد الدولة سيُنتج، بحسب اللاريجاني، (تعددية أخلاقية)<sup>2</sup>، تعني أن "ليس للدولة [ . . ] مبان تسمح لها بتعيين الصواب والخطأ وإعطاء الوصفات العلاجية، [ . . ] وأن [ لا نعطي للدولة مرتكزا تقوم على أساسه بتشخيص الصواب والخطأ الأخلاقيين، والمصالح والمفاسد الحقيقية"<sup>3</sup>، فوفق هذا الفهم، تكون "وظيفتها الحفاظ على الحريات فقط"<sup>4</sup>. حياد الدولة هذا ناتج من الارتباط الجوهري بين الليبرالية و(المجتمع المدني). يقول: "المجتمع المدني في هذه الأطروحة يعني حياد الدولة، [ . . ] فمن لوازم الفكر الليبرالي [أن] يصبح أي قانون غير أخلاقي مشروعاً وقابلاً للتطبيق إذا ما حظي بالرضى العام، والدولة مسؤولة عن بيانه وتطبيقه"<sup>5</sup>. ويرى اللاريجاني أن (التعددية الأخلاقية) لا تتوافق مع الإسلام<sup>6</sup>، وبالتالي، هو يدافع عن (الوظيفة الأخلاقية للدولة). يقول: "الإنسان الذي آمن بمرتكزات الإسلام وأصوله، وأذعن إلى القيم الدينية، لا يمكن أن يكون محايداً بإزائها. والمجتمع الذي آمن بهذه القيم والدستور الذي جعل الإسلام معياراً للحكومة، لا يمكن أن يكوناً لأباليين إزاء هذه القيم"<sup>7</sup>.

هذه الرؤية مستمدة من الإيديولوجيا الشيوعية للحركات الإسلامية، فـ "النظام في الإسلام أمر يكاد يأخذ قدسيته من قدسية الإسلام الذي ينتهجه والولاية التي تصنعه، وإن الوالي الذي يتربع على سدته، مهما كانت رتبته وتصنيفه فإنه يأخذ شرعيته بالأصالة من الله تعالى لأن الولاية هي عهد الله"<sup>8</sup>، ومن ثم "لا يمكن في النظام الإسلامي قيام مجتمع مدني ذي حراك عمودي رأسي حركته نحو الولاية والسلطة، [ . . ] وعليه فإن الفاعلية لهذا المجتمع المدني تأخذ منحى آخر نحو مكوّنات المجتمع"<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> المصدر نفسه.

<sup>2</sup> يُنظر: الدين والمجتمع المدني، ص 50.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 50.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص 50.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص ص 49 — 50.

<sup>6</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 50.

<sup>7</sup> المصدر نفسه، ص 51.

<sup>8</sup> بحث حول المجتمع المدني في ظل النظام الإسلامي، ص ص 43 — 44.

<sup>9</sup> المصدر نفسه، ص 44.

إن وظيفة المجتمع المدني تجاه الدولة تتحدّد في الخطاب الإسلامي بـ "التوجيه وإسداء النصيحة إلى القيادة"<sup>1</sup>، ذلك "أن واجب الرعية تجاه الوالي الطاعة وحقه عليها النصيحة"<sup>2</sup>، وهو ما يرى فيه بلال نعيم إمكانية أن يتجسّد في وظيفتين: "إنتاج رأي عام تكون له تأثيراته في الانتخابات على أنواعها بحيث يطال التأثير معظم طبقات السلطة عدا القيادة الأولى منها، [ . . . ] وإمكانية قيام المجتمع المدني بدور الكاشف أمام القيادة [ . . . ] يساهم في اكتمال الصورة عند القيادة بالنسبة لقراءة الوقائع الاجتماعية"<sup>3</sup>.

وبالنتيجة، وعلى الرغم من أن الخطاب الإسلامي لم يميّز بين وضعية المجتمع المدني في ظل دولة إسلامية ووضعيته في دولة غير إسلامية أو نظام غير إسلامي، يتمثل المحدّد الجوهرى في فهم الإسلاميين لـ (المجتمع المدني) في أنه لا يقوم على علاقة تقابل مع الدولة، بل علاقة تكامل. وعلى نحو أكثر صراحة، لا يعدو (المجتمع المدني)، في الفهم الإسلامي، أكثر من أن يكون ذراعاً للدولة. وهذا يبدو مبرّراً في نظر الإسلاميين بما أنه يعبر عن التأويل الإسلامي الذي يعي خصوصية المجتمعات الإسلامية، حتى وإن كان هذا التأويل يخرج عن الجوهر العالمي لفكرة (المجتمع المدني).

لقد سيطر هذا الفهم الأداتي لـ (المجتمع المدني) على سائر التجربة الإسلامية. وقد ظهر بأشكال عدة، شملت علاقة وفهم الأحزاب الإسلامية لـ (المجتمع المدني)، حتى وإن كانت خارج إطار الدولة.

وقد تحكّم هذا النموذج بعلاقة الأحزاب الإسلامية في العراق، سواء كانت في السلطة أم لا، بالمجتمع المدني، وهو النموذج الذي سيعيد صياغة علاقة التكامل السالفة بشكل أكثر تجريدية: دائماً، ثمة (أو ينبغي أن تكون) حاضنة سياسية للمجتمع المدني.

## أسلمة الدولة أم أسلمة المجتمع؟ المجتمع المدني الإسلامي بوصفه تطوراً بنيوياً داخل الإسلامية

هذا النمط السالف من التأريخ لـ (المجتمع المدني الإسلامي) في الخطاب الإسلامي المعاصر يتعامل مع هذا المفهوم بوصفه استجابة محضة لمفهوم (المجتمع المدني)، الذي قُدّم بقوة في العالم الإسلامي مع أواسط الثمانينيات من القرن العشرين.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص 45.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 46.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 45.

ومع ذلك، ثمة تأريخ آخر يتعامل مع (المجتمع المدني الإسلامي) بوصفه تعبيراً وجزءاً من تطور بنيوي داخل الحركة الإسلامية.

ثمة تحول عام حكم الإسلاموية، وهو أنها بدأت بفكرة (أسلمة المجتمع)، ثم تحولت إلى فكرة (أسلمة الدولة) في الأربعينيات والخمسينيات مع تطور أفكار المودودي وسيد قطب والحميني، لتعود ثانية إلى فكرة (أسلمة المجتمع) مع الثمانينيات.

وعلى الرغم من أن هذا التحقيب الخطي تحقيب عام، وأن التحول إلى فكرة (أسلمة الدولة) ارتبطت، بشكل مباشر، بقطوع راديكالية في النظام السياسي لعدد من البلدان الإسلامية (انفصال باكستان عن الهند واستقلالها سنة 1947 في حالة المودودي، وانهيار 1952 في مصر الذي أنهى الحكم الملكي وأقام نظاماً جمهورياً في حالة سيد قطب)، فإن الإسلاموية في العراق بدأت، أيضاً، في إطار الحركات الدعوية مع فكرة (أسلمة المجتمع)، وإن لم تكن تواريخها تتطابق مع التواريخ السالفة.

لقد كانت التنظيمات الإسلامية الأولى في العراق تتمحور حول أفكار (الدعوة) و(التثقيف الديني). جاء في النظام الداخلي لـ (منظمة الشباب المسلم)، التي أسسها عز الدين الجزائري سنة 1951 وكانت أول تنظيم في تأريخ الحركة الإسلامية في العراق: "يتوسل (الشباب المسلم) لتحرير بنشر الوعي الإسلامي، [ . . . ] لتحقيق الحياة الإسلامية بالتثقيف الإسلامي وتعميم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"<sup>1</sup>. وجاء في واحد من الوثائق المبكرة لـ (حزب الدعوة الإسلامية)، الذي يشكل الجزء الجوهري من تجربة الحركة الإسلامية في العراق، وهي وثيقة جاءت على لسان محمد باقر الصدر، مؤسس الحزب وزعيمه الروحي، يشرح فيها خلفيات تسمية الحزب بـ (الدعوة الإسلامية): "إن اسم الدعوة الإسلامية هو الاسم الطبيعي لعملنا، والتعبير الشرعي عن واجبنا في دعوة الناس إلى الإسلام، [ . . . ] ونحن دعاة إلى الإسلام، وأنصار الله، وأنصار الإسلام، ونحن حركة في المجتمع وتنظيم في العمل، [ . . . ] وعملنا دعوة إلى الإسلام"<sup>2</sup>. وهو يلاحظ أن "لا مانع من أن نعبر عن أنفسنا بالحزب والحركة والتنظيم"<sup>3</sup>، بمعنى أنه لا يرى تعارضاً بين مشروع أسلمة المجتمع والتنظيم الحزبي. وقد تبني الحزب، في تلك المرحلة، نظرية الشورى، انسجاماً مع هذه النزعة الدعوية، إذ رأى الصدر "أن عدم وجود النص حول شكل الحكم في عصر الغيبة يؤز أن يكون بطريقة الشورى، وهو ما يُسمى بالحكم الشوري أو حكم الأمة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نقلاً عن: عز الدين الجزائري: *رائد الحركة الإسلامية في العراق*، ص 132.

<sup>2</sup> من فكر الدعوة الإسلامية، ص 9.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 9.

<sup>4</sup> سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957/1986، ص 498 — 499.

وعلى الرغم من اتجاه نشاط الحزب إلى المجتمع، عارضت المؤسسة الدينية التقليدية (الحوزة العلمية) هذا النشاط، إذ رأت فيه خروجاً على تقاليدتها، التي تكاد تقتصر على الإفتاء والتدريس. غير أنه، في العمق، كان ثمة شعور بأن الحزب يمكن أن يكون بديلاً للحوزة.

لقد خلق الحزبُ جدالاً ضخماً داخل الحوزة، على معنى أن ينخرط بعض زعمائها في حزب سياسي، وطبيعة العلاقة بين الحزب والمرجعية الدينية، وإمكانية بناء حزب تشرف عليه المرجعية، على نحو ما حاول محمد الشيرازي.

لقد كان هذا يقود الحزبَ إلى أن ينتقل إلى فكرة (أسلمة الدولة)، ولكن هذا لم يحدث إلا مع تعرفه على أفكار الخميني، الذي صاغ نظرية (الحكومة الإسلامية) أواخر الستينيات في أثناء دروسه على طلبة الحوزة العلمية في النجف، التي عاش فيها منفياً نحو 13 سنة.

وعلى الرغم من أن محمد مهدي النراقي (ت 1848) هو أول مَنْ قدّم نظرية (ولاية الفقيه)، يعود الإطار المرجعي للنقاش الراهن إلى أواسط القرن العشرين، ففي حين كان النراقي يفكر في إشكالية التنازع بين الفقيه والسلطان<sup>1</sup>، يدور الفضاء الإشكالي الراهن حول علاقة الإسلام بالدولة، وهي إشكالية حديثة، حداثة الدولة نفسها في المنطقة، التي أصبحت العنصر الموجه للحراك الاجتماعي فيها.

وبالنتيجة، تدور نظرية (ولاية الفقيه) الخمينية في الإطار نفسه الذي تدور فيه أفكار المودودي وسيد قطب، غير أن أسلمة الدولة عند الخميني تتمفصل في سياق التراث السياسي الشيعي، الذي يدور، منذ نحو قرنين، على دور الفقيه. وهكذا، يمثل الخميني — من جهة — استمراراً لإشكالية طويلة في الثقافة السياسية الشيعية، غير أنه — من جهة ثانية — رسم نقطة تقاطع بين هذه الإشكالية وإشكالية العلاقة بين الإسلام والدولة، ليصبح الفقيه عنده نقطة التنظيم الأساسية في مشروع أسلمة الدولة، في حين كان المودودي وسيد قطب يعبران عن المشروع نفسه بفكرة (الحاكمية لله).

غير أن حزب الدعوة الإسلامية كان يعود إلى فكرة (أسلمة المجتمع) بعد إعدام الصدر سنة 1980 وخروج القيادة المدافعة عن (ولاية الفقيه)، وهي قيادة كان جزء مهم منها من أصول إيرانية، وقد اندمج — تدريجياً — بالنظام الإسلامي في إيران، في حين كان حزبُ الدعوة يعزو فشل مشروع أسلمة الدولة في العراق إلى فشل الجمهور في تقبلها، ومن ثم، تعني العودة إلى أسلمة المجتمع هيكليته لاحتضان الدولة الإسلامية.

وهكذا، يكون حزبُ الدعوة قد تحرك حركة دائرية: من أسلمة المجتمع، إلى أسلمة الدولة، ثم العودة إلى أسلمة المجتمع.

<sup>1</sup> يُنظر: نظرية السلطة في الفقه الشيعي، ص 154 وما بعدها.

غير أن أسلمة المجتمع ليست واحدة في المرتين: أن أسلمة المجتمع الأولى تقوم على تقابل بينها وبين السياسة، في حين أن الثانية تقوم على تقابل (وإن نظري مجرد) بينها وبين الدولة، الأولى تقوم على التثقيف الديني، في حين أن الثانية تقوم على العمل السياسي داخل المجتمع، الأولى ولدت الحركات الدعوية، في حين أن الثانية ولدت الحركات المدنية، أو المجتمع المدني الإسلامي، وهما ليسا شيئاً واحداً، ولعل هذا يفسر لم يرفض كثير من الحركات الإسلامية فكرة (المجتمع المدني)، في حين أنها مارست نشاطاً قد يكون قريباً من نشاط الحركات الدعوية.

لقد ولدت الأحزاب السياسية الإسلامية من الحركات الدعوية، وقد أنتجت هذه الأحزاب المجتمع المدني الإسلامي.

إن هذه الحركة تبدو أكثر وضوحاً في العراق، في حين يبدو المشهد الإسلامي العام حاضنة لنماذج مختلفة (حركات دعوية تتطور إلى تنظيمات سياسية، عمل مدني إسلامي إغاثي يأخذ لاحقاً شكلاً سياسياً، أحزاب تنشئ جمعيات، . . .). ومن ثم، يكون هذا التحول، والتفريق، حاسماً وأساسياً في فهم بنية المجتمع المدني في العراق، وهو الذي يعيد صياغة الخطاطة التجريدية عن بناء المجتمع المدني الإسلامي في سياق التطور الداخلي للإسلاموية.

### الفصل الثالث

## الأطر العامة والخصائص الكميّة للمجتمع المدني الإسلامي في العراق

مثل التغيير السياسي الراديكالي الذي شهدته العراق في نيسان 2003 تحولاً عميقاً من كيان الدولة العراقية، لم يقتصر على استبدال السلطة فقط. وبعد ما كان الحديث عن السياسة محظوراً وممنوعاً، صار مرغوباً فيه ومطلوباً، فجميع العراقيين يتحدثون عن الديمقراطية، والتبادل السلمي للسلطة، وحقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، وكفالة الحريات العامة. وفي خضم هذا الصراع السياسي والتحول الثقافي والتمازج والتصارع بين الوافد والأصيل من الرؤى والتوجهات والتطلعات في الداخل، وفي ظل الانفتاح الذي وفّره فرص الاتصال العملاقة، بدأت تظهر في الواقع العراقي تجارب العالم الآخر، وفي مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني.

يرى البعض أن هذه المؤسسات هي أشكال متطورة من نماذج سابقة عرفها العراق تمثلت في الجمعيات والنقابات، بينما ترى فئة أخرى بأنه لا صلة لهذه المؤسسات بسابقتها، فكل منهما يختلف عن الآخر في الدواعي والأسباب والأهداف والجوهر والمظهر والتنظيم.

لقد شهد العراق بعد 2003 تأسيس الآلاف من مؤسسات المجتمع المدني بعناوين مختلفة وأهداف متنوعة. وقد كانت CPA هي المسؤولة عن منح الأذونات لتلك المؤسسات، ثم أصبح الأمر بيد وزارة التخطيط، وأخيراً استقر في قبضة مكتب مساعدات المنظمات غير الحكومية التابع لمجلس الوزراء، إذ أوكلت إليه مهمة منح الإجازات وتجديدها والإشراف على جميع فعاليات المجتمع المدني في العراق. وما زال الجدل محتدماً على الصلاحيات والجهات التي ينبغي أن تشرف على المؤسسات.

اتخذت المؤسسات أشكالاً وأنماطاً مختلفة في توجهاتها، على الرغم من محاولة الجميع إظهار صفة الاستقلالية في عمله أو اسمه ونشاطاته. وفي نفس السياق، شهد العراق عدداً كبيراً جداً من الأحزاب والحركات وبتسميات مختلفة تمارس نشاطاً سياسياً. وقد حاولت أن تتخذ أشكالاً مختلفة للاتصال بال جماهير، أو — بعبارة أدق — لكسبهم لصالحها أتباعاً وناخبين مؤيدين. لذلك، توجهت إلى إنشاء مؤسسات مجتمع مدني محاكاة للاسم، ولكنها في الحقيقة ظلال لأحزابها وواحدة من أدوات التنظيم ووسائله.

وهكذا، شهدت المرحلة التي أعقبت سقوط نظام صدام نمواً غير مسبوق في عدد الجمعيات غير الحكومية بمرجعياتها كافة، المدنية، والليبرالية، والدينية الإسلامية، وغير الإسلامية، والتي تعمل في المجالات كافة. وتسارعت وتيرة هذا النمو، ففي سنة 2005 بلغ عدد الجمعيات المسجلة في مركز

تسجيل المنظمات غير الحكومية (2535)<sup>1</sup>، وارتفع العدد سنة 2006 ليصل إلى أكثر من (5071)، ثم ازداد ليصل في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2007 ليلبلغ (5669)<sup>2</sup>، وفي نهاية 2008 تجاوز عدد الجمعيات المسجلة في مكتب مساعدات المنظمات غير الحكومية (7000) جمعية تتوزع على مناطق العراق كافة، وفي الاختصاصات كافة.

وكان الطيف الأوسع من هذه الجمعيات هي الجمعيات ذات التوجهات والمنطلقات الإسلامية، إذ كان الدين هو المحرك الأساس لانبثاق عدد كبير من الجمعيات، وبشكل خاص تلك التي تتوزع في مدن الجنوب والمناطق الشيعية في العاصمة بغداد، وفي مقدمتها مدينة الصدر. أما العوامل المباشرة لانبثاق هذا الكم من الجمعيات الإسلامية فتتمثل بتحقيق ثلاثة أغراض، غير الحركة الدائرية التي حاولنا وصفها فيما تقدّم، والتي قلنا إنها عادت بالحركات الإسلامية إلى فكرة (أسلمة المجتمع)، لتكون الجمعيات الإسلامية — من ثم — هي أداة هذه الأسلمة:

- الغرض الأول ثقافي، يتمثل في محاولة نشر الثقافة الدينية الشيعية بوصفها ثقافة الأغلبية بعد أن عانت من الكبت والإقصاء إبان حكم نظام البعث قبل 2003،
- والغرض الثاني إغاثي بدأت بوادره قبل 2003. عندما أفق رجال الدين من الطائفة الشيعية في نهاية التسعينات من القرن الماضي بعدم جمع الخمس (الحقوق الشرعية) عند مراجع النجف بسبب الضغط الذي مورس عليهم من الدولة البوليسية وأجازوا للمتبرعين بهذه الحقوق الشرعية (الخمس) إذ ساعدت فتوى المراجع الدينية في نهاية التسعينات من القرن الماضي والقاضية بإعطاء الفرد حق التصرف بالحقوق الشرعية (الخمس) وتوزيعها في مناطقهم دون الرجوع إلى المرجع الديني في النجف. ساعدت هذه الفتاوى على تنمية المبادرات الذاتية والسلوك الإغاثي الطوعي إذ أصبح على كل فرد من الطائفة الشيعية يرغب بدفع الخمس (دافع الخمس) أن يجد وسيلة لتقديم المعونة الاجتماعية تحت مفهوم (خدمة الناس) بعد أن كان متكئ على رجل الدين. وقد كان لهذه الظاهرة انعكاساتها الاجتماعية الواضحة في مناطق تواجد الشيعة في مدينة بغداد (الشعلة، مدينة الصدر، الحرية) وشكلت هذه المبادرات نواة المجتمع المدني الإسلامي في هذه المناطق بعد أن تحولت عقب انهيار السلطة في 2003 إلى محاولات للعمل بشكل مؤسسي أكثر تنظيماً
- العامل الآخر الذي دفع باتجاه فورة النمو هذه الجمعيات، هو دخول المرجعية الدينية طرفاً في العملية السياسية ممثلة بالمرجع الديني السيد السيستاني الذي نادى بضرورة إجراء الانتخابات

<sup>1</sup> يُنظر: المجتمع المدني والتنمية البشرية في العراق بين الواقع والطموح.

<sup>2</sup> يُنظر: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق 2008، ص 97.

والاستفتاء على الدستور الأمر الذي أوجد حاجة إلى التحشيد الجماهيري لدفع الجماهير باتجاه المشاركة في الانتخابات والاستفتاء على الدستور. ووفرت الانتخابات التشريعية في بداية عام 2005 فرصاً كبيرة لظهور عدد آخر من المنظمات بسبب كثرة قنوات الدعم، حكومية، حزبية، جهات إقليمية، أمريكية، إذ دفعت مرحلة الانتخابات والحاجة إلى تحشيد الجماهير إلى تشكيل جمعيات. هذا فضلاً عن عوامل أخرى وفرت الأرضية المناسبة لتأسيس الجمعيات الإسلامية بشكل عام، منها: المناخ العام للمجتمع العراقي والذي تميز بهيمنة الديني والإسلامي منه بشكل خاص الذي أدى إلى اتساع نطاق الجمعيات الإسلامية في المقابل عدم قدرة الجمعيات الأخرى على العمل في هذا المناخ، ووجود لاعبين إقليميين وفروا فرص مهمة للدعم والتمويل مما شجع عدد كبير من القيادات المحلية على تشكيل جمعيات دينية، هذا فضلاً عن التزايد الكبير في أعداد الأحزاب والحركات الإسلامية والتي تجاوزت (31) ما بين حزب ومنظمة وتيار وتجمع وائتلاف.

### السمات العامة للجمعيات الإسلامية في العراق، التصنيف الطائفي

تميز المجتمع المدني الإسلامي في العراق بملمح أساسي يتمثل في كونه مصنف مذهبياً، بمعنى أن هناك جمعيات إسلامية تابعة، من حيث الجهة المؤسسة والعضوية والأهداف والفئات المستهدفة، إلى الطائفة الشيعية، وجمعيات تابعة إلى الطائفة السنية. وقد انعكس هذا التصنيف الطائفي على التوزيع الجغرافي للجمعيات الإسلامية، إذ تنتشر هذه الجمعيات في مناطق تواجد الطائفة التي تمثلها. ويوضح الجدول الآتي التوزيع الجغرافي لعينة الجمعيات الإسلامية في مدينة بغداد.

| الموقع الجغرافي | عدد الجمعيات | عدد الفروع |
|-----------------|--------------|------------|
| الحرية          | 5            |            |
| الكاظمية        | 6            | 6          |
| الشعلة          | 1            | 1          |
| حي القاهرة      | 1            |            |
| مدينة الصدر     | 15           | 5          |
| حي أور          | 1            |            |
| اليرموك         | 3            | 3          |
| الكرادة         | 6            | 6          |
| الأعظمية        | 3            | 2          |
| العامرية        | 1            | 1          |
| حي الخضراء      | 1            |            |
| شارع فلسطين     | 3            | 1          |
| المجموع         | 46           | 26         |

### الجدول رقم (1)

#### جمعيات العينة موزعة بحسب توزيعها الجغرافي ووجود فروع لها

تتركز الجمعيات الإسلامية في عينة الدراسة، وعلى ما هو موضح في الجدول رقم (1)، في أربع مناطق أساسية، هي: الكاظمية، ومدينة الصدر، والحرية، والكرادة، وهي مناطق التواجد الشيعي التي يزداد فيها نفوذ الحركات الإسلامية الشيعية، مع ملاحظة أن هناك أكثر من (200) جمعية في هذه المدينة وفقا لإحصاءات غير رسمية.

ومن بين العوامل التي أدت إلى تركيز الجمعيات في هذه المناطق بالذات هو أن هذه المناطق أصبحت بعد 2003 مناطق صراع على النفوذ بين الجماعات السياسية الإسلامية الشيعية، الأمر الذي يجعل من هذه الجمعيات مظهرا من مظاهر النشاط السياسي للأحزاب الداعمة لها في محاولتها لحشد التأييد وبسط النفوذ استعدادا للانتخابات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: ممارسة السياسة في مجتمع مدني، ص 48.

وفي المقابل، توزعت الجمعيات الإسلامية المصنّفة على المذهب السنّي في مناطق تواجد هذه الطائفة، في كل من الأعظمية، بواقع (3) جمعيات، وحي الخضراء، والعامرية، واليرموك، بواقع جمعية واحدة لكل من هذه المناطق.

ولبعض الجمعيات الواردة في العينة فروع، كما أن بعضها هو فرع من جمعية رئيسية. وقد بلغ عدد الجمعيات التي تمتلك فروعاً في مناطق أخرى (26) جمعية من مجموع العينة.

### حادثة المجتمع المدني الإسلامي

تكشف سنوات تأسيس هذه الجمعيات عن حادثة المجتمع المدني الإسلامي في العراق، فغالبية الجمعيات في العينة تأسست ما بين سنتي 2003 و2006.

يرتبط هذا التغييب بسياسة نظام البعث، الذي حد من العمل النقابي ونشاط المجتمع المدني، كما ارتبط بحظر نشاط الأحزاب والحركات الدينية وتعرض القائمون على هذه الأنشطة إلى الملاحقة والمساءلة. مع ملاحظة وجود جمعيات إسلامية تأسست خارج العراق قبل هذا التاريخ إلا إنها عادت لتزاول نشاطها بأسماء جديدة داخل العراق بعد هذا التاريخ.

| السنوات  | عدد الجمعيات |
|----------|--------------|
| قبل 2003 | 1            |
| 2003     | 8            |
| 2004     | 15           |
| 2005     | 8            |
| 2006     | 10           |
| 2007     | 3            |
| 2008     | 2            |
| المجموع  | 46           |

### الجدول رقم (2)

جمعيات العينة موزعة بحسب سنوات التأسيس

يتضح من الجدول رقم (2) أن النسبة الغالبة من عينة الجمعيات تأسست سني 2003 و 2004، إذ يرتبط نمو الجمعيات الإسلامية في هذه الفترة تحديداً بالتحويلات السياسية والاجتماعية التي أعقبت سقوط نظام صدام، إذ شهدت هذه الفترة انبثاق العديد من القوى والأحزاب والتيارات بكل مشاربها إسلامية وليبرالية. ويمكن القول إن تأسيس الجمعيات ارتبط مع الظهور السريع لعناصر وآليات المجتمع المدني والتحويلات ذات الشكل الديمقراطي في العراق والذي كان احد مظاهره نمواً غير مسبوق في أعداد الجمعيات الإسلامية.

من جهة أخرى، أوجد غيابُ أي شكل من أشكال السلطة بعد سقوط نظام صدام وما نتج عنه من فراغ سياسي حاجةً لسد هذا الفراغ بتنظيمات سياسية و/أو مدنية، انبثق البعض منها عن أحزاب لها تأريخ في العمل السياسي وبعضها أُعد مسبقاً لهذا الغرض، والبعض الآخر وُلد هذا الظرف وإملاءات الحدث كرد فعل لحاجة المجتمع لسد الفراغ<sup>1</sup>.

وفي ضوء المعطيات الميدانية، يمكن استنتاج أن الجمعيات الإسلامية في العاصمة بغداد قد مرت بثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة الانبثاق والتأسيس والتي استمرت من 2003 — 2004، والمرحلة الثانية هي مرحلة التشبيك من 2004 — 2005، إذ أوجدت الحملة الانتخابية للجمعية الوطنية حاجةً للتشبيك وتبلور الوعي بعمل منظمات المجتمع المدني والتزايد والتشرد في عدد الجمعيات حاجة إلى التشبيك والتحالف، فظهرت في مدينة الصدر — على سبيل المثال —، وهي من مناطق التركيز العالي للجمعيات الإسلامية، تحالفات لجميع من الجمعيات الإسلامية، من قبيل (تجمع أهالي مدينة الصدر)، الذي يضم أكثر من 30 جمعية، ومنظمة (همم)، التي تضم مجموعة الجمعيات التابعة لحزب الفضيلة، وتجمع (الصدرين)، الذي يضم الجمعيات التابعة والتي تمول من التيار الصدري. تلي هذه المرحلة مرحلة ركود بدأت عام 2006، إذ توقف العمل المدني وأصابه الشلل بسبب أعمال العنف التي طالت معظم مناطق العاصمة بغداد والتي استدعت من القائمين على هذه الجمعيات التوقف والابتعاد قدر المستطاع عن مصادر الخطر.

لقد ساعدت هذه الأجواء على نمو عمل الجمعيات التابعة للأحزاب، فقد بقيت وحدها القادرة على العمل كونها بعيدة عن خطر الميليشيات التابعة للأحزاب المهيمنة في مناطق النزاعات. لقد انعكست حادثة الجمعيات الإسلامية على أمور عدة، منها الوعي بالتشريعات والقوانين التي تحكم عمل الجمعيات والتي تتميز بحداثتها هي الأخرى بالنسبة لتجربة العراق، كما انعكس على وعي هذه الجمعيات بالثقافة المدنية الواجب نشرها في المجتمع، وعلى الإمكانات المادية والمعنوية للجمعيات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 291.

<sup>2</sup> يُنظر: المجتمع المدني والتنمية البشرية في العراق بين الواقع والطموح، ص 23.

## مجالات عمل الجمعيات الإسلامية بين التقيد وغياب التخصصية

تعمل منظمات المجتمع المدني في العراق، ومنها الجمعيات الإسلامية، على وفق الأمر (45)، الصادر من (سلطة الائتلاف المؤقتة CPA)، وهي الإدارة المدنية للاحتلال الأمريكي للعراق، في 25 / 11 / 2003. وقد حدد هذا الأمر مجالات عمل المنظمات التي يحق للمنظمات أن تمارسها، والتي تتمثل بالاختصاصات المدنية. وهي 16 مجالاً، هي: الزراعة، والفن والثقافة، والحوكمة والديمقراطية، والتطوير الاقتصادي، والتعليم، والبيئة، وذوو الاحتياجات الخاصة، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والإعلام، والأطفال، والطب والصحة، والخدمات العامة، والملاجئ والإسكان، وقضايا المرأة، والشباب والرياضة، كما أعطى الأمر الحق للمنظمات بأن تخصص بأكثر من اختصاص<sup>1</sup>.

ثمة مشكلة تواجه التصنيف الرسمي للمنظمات تتضح في التداخل وعدم التمييز بين تخصص المنظمة في مجال عمل معين، من قبيل الزراعة، أو البيئة، أو الإعلام، أو الفن، وبين الفئة المستهدفة، فالتصنيف المذكور يجمع في خلطة غير متجانسة بين الفئات المستهدفة (المرأة، الأطفال، الشباب، ذوو الاحتياجات الخاصة، . . ) وبين مجال العمل، كما أن إعطاء القانون شكلاً من المرونة في اختيار المنظمات لعدد من التخصصات قد ضيع مبدأ مهماً لضمان جودة وفعالية العمل المدني، وهو مبدأ التخصص، كما أن هذا التصنيف — على الرغم من شوله لطيف واسع من التخصصات والمجالات التي تغطي احتياجات المجتمع كافة — لم يسم مجالاً لعمل المنظمات الدينية بما يستوعب نشاطها وطبيعة أهدافها وفتاتها.

| التخصص          | عدد المنظمات |
|-----------------|--------------|
| متعددة IZ       | 27           |
| غير مسجلة       | 17           |
| ثقافة وتعليم IE | 2            |
| المجموع         | 46           |

### الجدول رقم (3)

تخصصات الجمعيات الإسلامية بحسب تصنيف مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية

<sup>1</sup> يُنظر: المصدر نفسه.

من ملاحظة الجدول رقم (3)، يتضح أن هناك ميلاً واضحاً لدى المجتمع المدني الناشئ في العراق للتصنيف ضمن الفئة متعددة المجالات، الأمر الذي رفع من نسبة الجمعيات المسجلة تحت هذا التصنيف إلى أكثر من 60 % من مجموع الجمعيات المسجلة. وتفسير ذلك الميل يرجع إلى أن هذا المجال التعددي يعطي مرونة أكبر للعمل على عدة قضايا وفي عدة مجالات متى ما توفر دعم للعمل عليها، دون التقييد بمجال واحد مما قد ينتج فرص للعمل أكبر وموارد أكثر بتعدد جهات التمويل. والأمر الثاني يتعلق بطبيعة أهداف الجمعيات الإسلامية بشكل عام، التي تستدعي وسائل متعددة ومجالات متعددة للعمل على تحقيقها. كما أن هذه الأهداف والتي تسعى في النهاية إلى تغيير المجتمع لا تتحدد بمجال أو تخصص معين.

ومن ملاحظة الجدول رقم (3)، يتضح أن التخصيصات المدنية التي اشتمل عليها قانون المنظمات لا تقع ضمن اهتمام الجمعيات الإسلامية، فعلى الرغم من أن التصنيف الرسمي للمنظمات يضم 16 مجالاً إلا أن جميع جمعيات العينة، باستثناء جمعيتين فقط، تركزت في مجال واحد، وهو مجال (التعددي)، الذي لا يوضح اهتمام هذه الجمعيات بقضايا معينة بقدر ما يؤكد ابتعادها عن قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى الرغم من أن هذا المجال يتيح العمل على مجالات عدة إلا أن الملاحظة الميدانية لطبيعة عمل هذه الجمعيات تؤكد ابتعادها عن مجالات تنمية مهمة مثل الزراعة والاقتصاد والبيئة.

ويمكن القول إن غياب التخصيصية هو من الملامح المميزة للجمعيات الإسلامية في العراق، وتشترك في هذه السمة مع الطيف الأكبر من منظمات المجتمع المدني بصرف النظر عن اتجاهاتها بسبب حداثة التجربة وضعف الريادة في هذا المجال. وقد انعكس غياب التخصص على ضعف أداء الجمعية وغياب التركيز على قضايا محددة وبالتالي ضعف في القدرة على التغيير باتجاه تنمية المجتمعات المحلية.

### طبيعة نشاط الجمعيات

لا يقتصر غياب التخصيصية على مجال عمل الجمعيات الإسلامية وإنما يمتد ليشمل طبيعة الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات والتي تجمع ما بين العمل الإغاثي والإحسان والتدريب والتوعية والتثقيف، والأخير يكتسب طابعاً خاصاً من خلال استناده إلى الخطاب الإسلامي الذي تروج له الجمعية.

يكشف الجدول رقم (4) عن نوع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات.

| طبيعة النشاط       | عدد الجمعيات |
|--------------------|--------------|
| إحسان              | 26           |
| إغاثة <sup>1</sup> | 8            |
| تعليم وتدريب       | 34           |
| بحوث ودراسات       | -            |
| توعية وتثقيف       | 34           |

#### الجدول رقم (4)

##### جمعيات العينة موزعة بحسب طبيعة الأنشطة كما يحددها مسؤولو الجمعيات

يتضح من خلال أجوبة الجمعيات على أنواع الأنشطة التي تمارسها أن التوعية والتثقيف هو النشاط الأبرز لعملها. وترتبط الأهمية التي توليها الجمعيات لهذا النوع من النشاط بأهداف الجمعيات وأغراض تأسيسها، المتمثلة ببث الروح الدينية ونشر الوعي والآداب الإسلامية على وفق رؤية مستمدة من الهوية الطائفية للجمعية، كما تمثل النشاطات التقليدية، التي تعتمد على البر والإحسان ممثلة في تقديم المساعدات وكفالة الأيتام، جانباً مهماً من طبيعة نشاط هذه الجمعيات، فضلاً عن النشاطات ذات الطابع الإغاثي، التي فرضتها طبيعة الظروف التي يشهدها المجتمع العراقي الممتلئة بالتهجير القسري والتصفيات والتفجيرات التي تطال المحال السكنية.

وفرت هذه الظروف مجالات عمل جديدة أمام الجمعيات الإسلامية أضفت على أنشطتها طابعاً خاصاً، فظهرت نشاطات من مثل رصد ضحايا الإرهاب، والمتابعة القانونية لمستحقائهم في مؤسسات الدولة، وتقديم الرعاية الطبية والنفسية لضحايا الإرهاب والمتضررين منه، وما إلى ذلك من الأنشطة التي تجاوزت الأطر التقليدية للعمل الخيري، إلا أنها ظلت محكومة بهذا النوع من العمل مع وجود نوع من الاستعمال والتوظيف السياسيين.

إن التنوع في الأنشطة وتركزها في مجالات ذات أبعاد تنموية، من قبيل التعليم والتدريب والتوعية والتثقيف، يمكن أن يعطي صورة بعيدة عن واقع عمل هذه الجمعيات، الأمر الذي يستدعي مراجعة النشاطات التي تمارسها هذه الجمعيات على أرض الواقع وإعادة تصنيفها طبقاً للوظيفة التي تؤديها لمعرفة الدور الحقيقي الذي تقوم به هذه الجمعيات داخل المجتمع.

<sup>1</sup> تشمل الإغاثة إغاثة العوائل المنكوبة من الإرهاب.

## وظائف الجمعيات

يمكن تحديد ثلاث حزم أساسية من الوظائف تتجه إليها جهود النشاطات التي تقوم بها الجمعيات، على اختلاف وزنها السياسي ونفوذها الاقتصادي والدعم الاجتماعي. هذه الحزم هي:

1— وظائف دينية مباشرة، الغاية منها نشر الثقافة الإسلامية على وفق المرجعية المذهبية، وهي أنشطة تهدف إلى نشر مبادئ العقيدة و(الفكر القويم) المتمثل بمذهب آل البيت بالنسبة للجمعيات الإسلامية الشيعية، والعمل بكتاب الله والسنة و(تصحيح الدين من الخرافات والبدع)، بالنسبة للجمعيات الإسلامية السنية.

ومع أن كل من الجمعيات الشيعية والسنية تهدف بهذه الأنشطة إلى أسلمة المجتمع إلا أن الإسلام الذي تهدف إلى نشره ليس واحداً، فكل منها تحاول أن تعزز وتثبت ثقافة المذهب الذي تنتمي إليه وتعتبره هو المذهب (الحق والقويم).

أما النشاطات التي تقوم بها الجمعيات لتحقيق هذا الغرض فتتوزع ما بين التوعية والتثقيف، والتعليم والتدريب، والتشديد، فعلى مستوى التوعية والتثقيف تتجه معظم الجمعيات إلى إقامة دورات لحفظ القرآن، وهو نشاط تشترك في أدائه الجمعيات الإسلامية السنية منها والشيعية. وقد لاحظنا أن الجمعيات الإسلامية الشيعية تنشط في هذا المجال (نشر الثقافة الدينية، الشيعية هنا) بشكل يفوق نظيراتها السنية، فقد وظفت المناسبات الدينية الشيعية توظيفاً سياسياً. وهي تقوم بذلك عبر طريقتين، يتمثل الأولى في الاحتفالات الدينية المباشرة بمناسبة ولادة أحد الرموز الشيعية التاريخية، وبشكل خاص الأئمة الاثنا عشر، أو إقامة مجالس العزاء إذا كانت المناسبة ذكرى وفاة، ويتمثل الطريق الآخر في إقامة نشاطات في هذه المناسبات لا تنطوي على إبعاد دينية إلا أن الغاية منها هو إحياء الذاكرة بمثل هذه المناسبة، كما هي الحال في نهج (مؤسسة المرأة العراقية)، التابعة لـ (تيار الإصلاح الوطني)، الذي يتزعمه إبراهيم الجعفري، إذ يطغى الطابع اللاذيني على كثير من نشاطاتها إلا أن مراجعة للمناسبات التي تنفذ بها هذه النشاطات تشير إلى أنها عادة ما تتم لإحياء مناسبات تكتسب قدسية ورمزية خاصة عند جمهور الشيعة جزءاً من الترويج لهذه الثقافة.

ويمكن القول إن الجمعيات الإسلامية، ومن خلال هذا النوع من الأنشطة، تؤدي وظيفة مهمة في تعزيز التمايز والاختلاف عن المكونات الأخرى، وتحديداً السنة، وإعادة إنتاجه لضمان بقاء الجماعة بوصفها وحدة من دون أن تتماهى أو تندمج مع الجماعات الأخرى وذلك من خلال إسهامها في خلق نوع من الوحدة النفسية والثقافية الخاصة بالشيعة تتجاوز كون الشيعة نظرة لاهوتية وحسب.

2— أما الحزمة الثانية من الوظائف فيمكن وصفها بأنها (دينية غير مباشرة). وتندرج تحت هذه الفئة طائفة من النشاطات المتنوعة التي تصدرها أعمال الإغاثة والإحسان بكل أشكالها، إذ يُمثل مفهوم خدمة الناس أو خدمة أهالي الحي بالنسبة لمؤسسي الجمعيات والقائمين عليها من ذوي الاتجاه الإسلامي، وحتى من المتدينين من غير المنظمين إسلامياً، واجباً ربانياً يتحتم عليهم تبنيه بغية الإثابة ورضا الله<sup>1</sup>.

وتعد كفالة الأيتام، وهي قيمة دينية حاكمة لعمل الجمعيات الإسلامية وفق المنظور الإسلامي قبل أن تكون قيمة إنسانية، من أبرز البرامج والنشاطات التي تقوم بها الجمعيات الإسلامية. وتتخذ بعض الجمعيات من هذا النشاط عنواناً لها، كما هي الحال في (جمعية الضحى لرعاية الأيتام)، و(مؤسسة الحق المبين وكفالة اليتيم) في الكاظمية. وتقدم بعض هذه الجمعيات مساعداتها بشكل منتظم عن طريق صرف مبالغ نقدية شهرية لكل يتيم، في حين تُقدّم المساعدات في جمعيات أخرى بشكل غير منتظم عن طريق تقديم هدايا في مناسبات معينة أو تجهيزهم بكسوة العيد أو تقديم مبالغ في العيد، من قبيل مشروع (عيدية اليتيم)، الذي تقدمه (مؤسسة الإيثار)، أو تقديم المساعدات الطبية لمن يحتاج إليها من أرامل وأيتام.

ويمثل هذا النوع من الأنشطة واحداً من الموارد المهمة للجمعيات، إذا لم يكن المورد الوحيد الذي يعمل على إدامة عمل بعض الجمعيات الصغيرة التي لا يتوافر لها الدعم الكافي لتأدية وظائف أخرى تصب في مجال تغيير المجتمع باتجاه نشر الثقافة الدينية أو ترسيخ مبادئ المذهب والعقيدة، إذ تعد كفالة اليتيم أحد المصادر المهمة للدعم المقدم للجمعيات.

وقد أظهر الاستبيان أن عدداً من جمعيات العينة تعتمد في تمويلها على ما يقدمه المحسنون والمتبرعون من التبرعات منتظمة أو غير منتظمة، لصرفها في مجال كفالة الأيتام، وهو ما يفسر قدرتها على استمرار وتكرار هذا النشاط. وفي المقابل، يعتمد عدد آخر من جمعيات العينة على كفالة اليتيم طريقة لتمويل نشاطاتها، وهو ما يضمن استمرار تقديم هذا النوع من الخدمات والمساعدات.

ومن الأنشطة الأخرى التي تصب في خانة المساعدات إغاثة العوائل المنكوبة من المهجرين المتضررين من أعمال التفجير التي طالت الكثير من مناطق العاصمة بغداد، من قبيل توزيع الأغذية والمدافئ، وتوزيع النفط الأبيض على العوائل المهجرة في مدينة الصدر، أو طبخ وجبات غذائية للعوائل المهجرة في التجمعات الفقيرة، كذلك تقديم مساعدات مالية وعينية للعوائل الفقيرة، ومنها مشروعا (الحقيبة المدرسية) و(معونة الشتاء) اللذان تقدمهما (مؤسسة الإيثار) لكل من الطلبة الفقراء والأيتام.

<sup>1</sup> يصرّح بهذا رعد الخفاجي، رئيس (جمعية المودة الإسلامية) في منطقة الكرادة ببغداد، في مقابلة أجرتها معه الباحثة أسماء جميل رشيد في 8/5/2008.

وتتجه بعض النشاطات ذات الأبعاد الدينية غير المباشرة نحو تزويج الشباب أو تنظيم حفلات زواج جماعي، مع تقديم الدعم للأزواج الجدد، ولا سيما الزيجات المختلطة بين الطوائف. وهي مبادرة كانت الدولة قد بادرت إليها، إذ أطلق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، في أيلول/سبتمبر 2007، أي في ذروة النزاع الأهلي العنيف الذي شهدته البلاد، مبادرة أطلق عليها اسم (مشروع المصاهرة الوطنية)، وتقوم على منح مبلغ 2000 دولار لكل زوجة مختلطة (شيعي يتزوج من سنية، أو سني يتزوج من شيعية)<sup>1</sup>.

وعلى نحو عام، يمكن القول إن النشاطات ذات الأبعاد الدينية غير المباشرة تستهدف تقديم خدمات قليلة التكلفة لقطاعات واسعة من الفئات الفقيرة والمهمشة لا تتوافر لهم في الغالب. وهي تُقدّم في إطار يؤكد الانطباع لديهم بقدرة التيار الإسلامي على أن يكون البديل الذي يرفع مصالحهم، وهذا هو أحد آليات بناء النفوذ السياسي<sup>2</sup>.

3— أما الحزمة الأخيرة من الوظائف فهي غير دينية تتخذ أبعاداً إنمائية في ظاهرها، إلا أن تقييمها سريعاً لن نتائجها لا يفضي إلى استنتاج أن هناك دوراً تنموياً حقيقياً لهذه الجمعيات. ومن النشاطات التي تُنفَّذ من خلالها هذه الوظائف: دورات محو أمية للنساء، ودروس تقوية للطالبة، إذ تمارس معظم الهيئات والروابط والجمعيات هذا النشاط في أثناء العطل الصيفية.

---

<sup>1</sup> يُنظر: عرس المصاهرة الوطنية، الموقع الإلكتروني لنائب رئيس جمهورية العراق طارق الهاشمي، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.alhashimi.org/newsdetail.asp?sno=640>.

<sup>2</sup> وهو ما لاحظته عماد صيام على حالة الجمعيات الإسلامية في مصر (يُنظر، قراءة تحليلية لواقع عينة من الجمعيات الأهلية الإسلامية).

## الفصل الرابع

# جمعيات أحزاب السلطة مقاربة نوعية

## مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي

تُعَدّ (مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي) أكبر منظمة مجتمع مدني في العراق من حيث القدرات، والإمكانيات، وعدد الموظفين، والتتاجات التي تصدرها، والأعمال التي تقوم بها. وهي مؤسسة معترف بها رسمياً من الأمم المتحدة، بحسب ما يذكر موقع المؤسسة الإلكتروني، وتشغل المقعد الاستشاري الخاص في المجلس الاجتماعي الاقتصادي التابع للأمم المتحدة بوصفها مؤسسة مجتمع مدني. وقد حصلت على إجازة من وزارة التخطيط تحت رقم 24231.

تتخذ المؤسسة من مدينة النجف مقراً رئيساً لها. وتمارس نشاطها في سائر مدن العراق، ولا سيما في الجنوب والفرات الأوسط وبغداد. وتضم 176 مكتباً وفرعاً، ونحو 7 منظمات غير حكومية تتفرع عنها، تعمل على قطاعات المرأة والطفل والشباب والتعليم، فضلاً عن الاهتمام بالطقوس الدينية للشيعة. ترتبط بحزب (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي). ويشرف عليها السيد عمار الحكيم، الذي هو — في الوقت نفسه — رئيس المجلس الأعلى الإسلامي. تشرف المؤسسة على العديد من المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية والجامعية، كما أهما تقيم الندوات والمؤتمرات والفعاليات الاجتماعية والثقافية وتصدر عدداً من المجلات والمطبوعات المتخصصة.

يربو عمر مؤسسة شهيد المحراب على 14 سنة، إذ جرى تأسيسها في إيران تحت اسم (مؤسسة الحكمة)، حين كان (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، الاسم السابق لـ (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي) قبل أن يغير اسمه سنة 2007، يتخذ من إيران مقراً له. بعد الدخول إلى العراق مع السيد محمد باقر الحكيم، أعيد تأسيس المؤسسة داخل العراق في 1/ 5/ 2003 باسم (مؤسسة دار التبليغ الإسلامي). وبعد اغتيال الحكيم، ارتأى القائمون عليها أن يطلق عليها اسم الشهيد الحكيم لأنه كان الراعي لها، ليتغير اسمها إلى (مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي).

تعرف المؤسسة نفسها بأنها مؤسسة (ثقافية تبليغية) تسعى لملء الفراغات الثقافية في البلاد بحكم التصديق الذي حدث، هذا على الرغم من أنها تمارس نشاطاً سياسياً من جهة، وأدواراً إنسانية إغاثية من جهة ثانية.

تموّل المؤسسة، بحسب ما يقول أمينها العام عمار الحكيم "من خلال التجار والحسنين والحقوق الشرعية التي يعبر عنها بالخمس، هناك تجار وميسورو الحال داخل العراق وخارجه يجدون في نشاطات المؤسسة فرصة لمساعدة الشعب العراقي".

تسعى المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وتوظف عملها من خلال التغلغل في المجتمع العراقي بوصفها مؤسسة مدنية تهدف إلى تحقيق النفع العام. جاء في **مفكرة شهيد المحراب/ 2008**، التي تصدر عن المؤسسة، أن من أهداف المؤسسة: الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وفق الضوابط

الشرعية، وتعبئة الطاقات في خدمة هذا الهدف، ونشر الوعي وبيان هوية الإسلام، والدعوة إلى الوحدة والتعايش بين الأديان والمذاهب والثقافات ونبذ الفرقة، والتصدي للأفكار المنحرفة والمتطرفة، ونبذ التطرف الديني، وتعبئة الناس ضد الإرهاب بصورة كافية، وتدعيم التكامل والسعي للتنسيق بين المؤسسات المتخصصة التي تسير في اتجاه المؤسسة في مجالات التربية والتعليم والثقافة والفكر المعتدل في العالم تدعيماً للتضامن الإنساني، والدفاع عن الإسلام المعتدل، وردّ الشبهات والأفكار الدخيلة والانحرافات الفكرية والاتهامات الباطلة، وحماية الفكر الإسلامي من عوامل التشويه الفكري والتعصب الديني، والمحافظة على معالم الحضارة الإسلامية وخصائصها، وتدعيم التفاهم بين الطوائف والأديان وإقرار السلم والأمن في العالم بشتى الوسائل، ولا سيما عن طريق التربية والتبليغ والتعليم والتوجيه، والدفاع عن حقوق المرأة وحريتها وكرامتها وتطوير إمكاناتها الثقافية والمعرفية، والاهتمام بالشباب والناشئة والعمل على تطوير قابلياتهم الثقافية والمعرفية وفتح الدورات المتخصصة بهذا الشأن، وتعبئة الطاقات الحيوية في الحوزة العلمية والتخطيط لاستثمارها في التوجيه الديني والعقائدي الاجتماعي والتعبوي العام، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي والسياسي لطلبة العلوم الدينية، والتصدي للشبهات والإشاعات والافتراءات التي يسعى الأعداء لزرعها في الأمة ضد الإسلام، وإبراز دور العلماء والأدباء والمفكرين من خلال التواصل معهم ونشر أفكارهم وآرائهم وأنشطتهم إلى المجتمع العراقي، والاهتمام بإصدار الكتب الإسلامية والدوريات التي تعنى بالثقافة والفكر والآداب والفنون وقضايا المسلم المعاصر، والإسهام في ملأ الفراغ الديني والتبليغي في العراق والعالم العربي والمجتمع الدولي، ومكافحة الأمية والجهل من خلال المدارس والجامعات والأندية الثقافية، وتأهيل الشباب فكرياً من خلال المراكز المتخصصة.

تقول المؤسسة إنها تتبنى الاعتدال الديني في مناهجها، وتدعو إلى الحوار بين الديانات السماوية والمذاهب الدينية والفكرية وتعبئة المجتمع ضد العنصرية والشفونية الطائفية، كما أنها تتبنى مشاريع الإغاثة الإنسانية التي تتعلق بحماية الأسرة ورعاية الأيتام والأطفال، وكذلك بناء مؤسسات رياضية وترفيهية للشباب.

أما وسائل المؤسسة فهي: العمل على نشر الثقافة الإسلامية، ووضع الخطط الكفيلة، ودعم المشروعات الثقافية والهيئات الإسلامية المعنية، ودعم المشروعات المناسبة، والقيام بالنشاطات الجماعية الثقافية والفكرية لمختلف الكوادر والطبقات الاجتماعية.

أهم هذه النشاطات: إقامة الدورات الثقافية التأهيلية والتربوية لمختلف الشرائح الاجتماعية، وإقامة المعارض الفنية والتأج الأدبي والفكري، والمعارض الثقافية للكتاب والناتج العلمي، وإقامة المهرجانات الترفيهية، والمؤتمرات الفكرية المختصة، والمسابقات العلمية والفكرية والثقافية.

ومن وسائل المؤسسة كذلك بناء وتأسيس مؤسسات خاصة في مجال الرعاية الفكرية والاجتماعية والدينية من خلال فتح مراكز للنشاطات الفكرية والثقافية والرياضية للشباب والشابات، وإنشاء مشاريع اقتصادية على المستوى الحرفي الصغير لدعم الشباب، وتأسيس المدارس الدينية للعلوم والمعرفة والثقافة، وتأسيس اتحادات تجمع النخب المثقفة والطبقات الاجتماعية الأخرى، وتأسيس الجامعات الدينية والعلمية.

تصدر المؤسسة العديد من المجلات الدورية، ذات طابع إسلامي، وموجهة لفئات اجتماعية متنوعة، منها: مجلة **الصديقة**، التي تصدر عن المكتب النسوي في دائرة شؤون المرأة، ومجلة **حوارنا**، التي تصدر عن (رابطة المرأة المسلمة)، وهي إحدى المنظمات التابعة للمؤسسة، ومجلة **فترات**، وهي مجلة خاصة بالأطفال، ومجلة **المبين**، التي تعرّف نفسها بأنها (مجلة فكرية إسلامية فصلية)، ومجلة **مآب**، وهي مجلة فصلية، ومجلة **النبا العظيم**، وهي مجلة أدبية شهرية.

أما التشكيلات الإدارية والتنظيمية لمؤسسة شهيد المحراب فهي: الأمانة العامة، والدوائر، والمكاتب والفروع، والمنظمات والتجمعات التي انضوت ضمن المؤسسة.

تتكون الأمانة العامة، وهي الإدارة العليا للمؤسسة، من : الأمين العام، ونائب الأمين العام، ومساعد الأمين العام، ومجلس الإدارة، ومجلس الشورى المركزي، ومكتب الأمين العام. وهي تتولى مسؤولية إصدار القرارات وتحديد السياسات والإشراف على الدوائر والمكاتب والفروع والمؤسسات المنضوية ضمن نطاق المؤسسة. ويتولى هذه المسؤولية بشكل مباشر الأمين العام بمساعدة من نائبه. ويتخذ الأمين العام الإجراءات المناسبة التي تكفل سير العمل وفقاً لأهداف المؤسسة.

أما دوائر المؤسسة فهي: دائرة الإعلام والنشر، ودائرة الشؤون القرآنية، ودائرة شؤون المرأة، ودائرة العلاقات العامة، ودائرة المالية، ودائرة الرياضة والشباب، ودائرة شؤون الطلبة والمساجد، ودائرة المشاريع الخيرية والرعاية الاجتماعية، ودائرة الآداب والفنون، ودائرة الإدارة، ودائرة التخطيط والبرمجة، ودائرة المطبوعات.

أما مكاتب المؤسسة وفروعها فهي تضم 16 مكتباً في سائر أنحاء البلاد. والمكتب تشكيلة إداري يشرف على عمل المؤسسة في المنطقة التي يعمل فيها، وغالباً ما يكون في مراكز المدن، وتتفرع عنه مجموعة من الفروع التي تغطي مناطق أخرى من الأفضية التابعة للمركز. فلمكاتب محافظات البصرة وذيقار وميسان، مثلاً، فروع تغطي نطاق كل محافظة من هذه المحافظات، فلمكتب البصرة فروع: المدينة، وأبو الخصيب، والزبير، والقرنة، ومعتمد خور الزبير، ومعتمد شط العرب، ومعتمد الديار، ولمكتب ذي قار فروع: الشطرة، والرفاعي، وسوق الشيوخ، والجبائش، ولمكتب ميسان فرعاً الحركبير، وقلعة صالح. أما المكاتب الخاصة بشؤون المرأة، فلمكتب البصرة فروع: البصرة، وأبو

الخصيب، والمهارة، وملكتب ذي قار فروع: الشطرة، والرفاعي، وسوق الشيوخ، وملكتب ميسان  
فرعا الحجر الكبير، وقلعة صالح.

تمارس المؤسسة الأعمال الخيرية. وقد جاء في أدبياتها أن بعض المانحين المحليين طلب من  
الأمين العام السيد عمار الحكيم تبني بعض المشاريع الإنسانية، ومن هذه المشاريع رعاية الأيتام. في  
البدء، رُفضت الفكرة لكون المؤسسة ثقافية تبليغية وليس لها الاستعداد لتقبل مثل هكذا مشروع،  
ولكن برغبة ملحة من القائمين عليها تم التوصل إلى الموافقة، وعندها ابتدئ بإيصال المعونات إلى  
الأيتام على شكل مبالغ نقدية. من هنا؛ بادرت دائرة المشاريع الخيرية في مؤسسة شهيد الحراب  
بتزويد العوائل وتوزيع المساعدات العينية والمنح المالية التي تساعد على تجاوز بعض الأزمات المادية.  
ونتيجة للحروب والحصار الذي عانى منه العراق، باتت الحاجة ملحة لمشروع يكفل على  
عاقته رعاية الأعداد الكبيرة من الأراامل والأيتام، وبالتالي، يضمن لهم حياة أفضل، ويوفر لهم بعض  
المستلزمات والخدمات التي يحتاجون إليها قدر الإمكان من ملابس ومأكل وتعلم وعلاجات طبية  
وخدمات أخرى. ونتيجة لذلك، يعد دعم المحسنين وأبناء الخير عوناً وعاملاً رئيساً في تقديم كامل  
الرعاية لهم، بحسب ما يقول مسؤول كبير في المؤسسة.

ازداد بمرور الوقت عدد العائلات من 100 إلى 250 عائلة. وقد بلغت الأعداد التي  
أحصيت في مشروع كفالة اليتيم أكثر من ثمانين ألف يتيم يتقاضون رواتب شهرية. ولم يقتصر ذلك  
على محافظات معينة، بل امتد من أبي الخصيب والفاو إلى السليمانية. وهو مشروع يمد (25000)  
عائلة. ومن ضمن الخطط التي تشمل رعاية اليتيم كبرنامج عمل تربوي تطبيقي إعداد سفرات في  
مختلف المحافظات في ديالى والبصرة لزيارة المعالم الحضارية والدينية وتعليمهم المسائل الشرعية التكليفية  
من وضوء وصلاة وهناك دروس تقوية لمناهجهم المدرسية، فضلاً عن تهيئة خطط لإعادة الذين تركوا  
مدارسهم لأسباب تتعلق بظروفهم الاجتماعية، وتصميم دروس تطبيقية خاصة بالأراامل لتعليمهن  
الحرف والمهن كمعاهد الخياطة ودورات التمريض لغرض رفع مستوى قدراتهن المهنية، وليصبحن  
قادرات على تدبير وضعهن المعيشي. ولعل الهدف الذي يقف وراء ذلك تمكين المحتاجين من تحويل  
اعتمادهم على المؤسسة هذا إلى الاعتماد على أنفسهم.

غير أن المؤسسة حريصة، في النهاية، على أن سياستها العامة هي أنها تهتم بالثقافة الدينية.  
جاء في وثيقة إدارية خاصة بالمؤسسة، وهي خلاصة لثلاثين اجتماعاً للكوارر المتقدمة في المؤسسة،  
عُقدت في أيار/ مايو 2005، لإعادة النظر بعمل المؤسسة وتقييم آفاقها المستقبلية: "إن القيام بأي

نشاط اجتماعي مرهون بعدم تعارضه مع هذه المهمة الأساسية، [ . . . ] ولا تُستخدم موارد المؤسسة الخاصة بالبرامج الثقافية في إطار الرعاية الاجتماعية<sup>1</sup>.

وتتحدث الوثيقة، بصراحة، عن استثمار وجاهة المؤسسة والموارد المالية التي توزعها على الفقراء والمعوزين لبناء القاعدة بما يبيّن طريقاً للاستقطاب ومنفذاً للتأثير<sup>2</sup>.

تتحدث المؤسسة عن نوع من التنسيق المباشر مع وزارة التربية، وخلفية هذا التنسيق هو في حجم الضرر الذي لحق بتلك الوزارة، فالبنية والكادر التربوي الموجود في الوزارة يراها الأمين العام للمؤسسة غير مؤهلين ليكونا بحجم المسؤولية، وبالتالي، تبرز الحاجة إلى مُعيل يُساعد العملية التربوية لحين الوصول إلى مُستوى النضج والرُّشد اللذين يُمكنان الكادر التربوي من أداء مُهمّاته التربوية. ويتم ذلك من خلال استثمار العدد الكبير من المبلغين والمبلّغات من ذوي الاختصاص والمعرفة ممّن يحمل ثقافة توجيهية وينشر هذه الثقافة في الوسط التربوي العام.

تري المؤسسة أن ظروف العراق تختلف تماماً عن ظروف الدول الغربية، التي تتمتع المؤسسات الدينية فيها بهامش واسع من الحركة يمكنها من أن تتكفل مسؤولية التوعية الدينية في المدارس بما فيها المدارس المدنية، أي إن تلك المؤسسات الدينية الغربية تتدخل في الشأن المتعلق بظروف الطالب المعيشية ورعايته الطبية، إن لم يكن هنالك تدخل يُذكر في طبيعة المنهج المعمول به.

تنظّم المؤسسة دورات ثقافية صيفية وغيرها، تسهل لها وزارة التربية هذه العملية من خلال توفير المواقع لهذه الدورات عبر توفير المدارس الفارغة أثناء العطل الصيفية، كما يحصل مثل هذا التعاون مع المديرية في المحافظات المختلفة التي تُعطي فرصة للمؤسسة في أن تقدم عطاءاتها الثقافية من خلال هذه المواقع.

وهناك مشروع آخر وهو دعم المساجد والحسينيات، الذي تتولاه دائرة المشاريع الخيرية. ينقسم هذا المشروع إلى صنفين: الأول المساهمة في بناء المسجد أو الحسينية حيث يطلب ابتداءً من الشخص المعني جلبه الموافقة القانونية (الرخصة) الرسمية والشرعية التي تمكنه من حيازة قطعة الأرض أو بنائها عند ذلك يُمد بالأموال التي تمكنه من البناء. وقد وصل اليوم عدد المساجد والحسينيات التي بنيت إلى أكثر من (1000) مسجد وحسينية. وكانت الأموال التي تدفع على دفعات (أولى — ثانية — ثالثة) وكمعدل للدعم بلغت تكلفة المسجد أو الحسينية عشرين مليون دينار عراقي، أي نحو 18 ألف دولار. أما الصنف الثاني وهو تجهيز المساجد بالاحتياجات الضرورية كأجهزة التبريد الحديثة بضمونها المراوح، والمفروشات، وأنظمة الصوت وخزانات المياه التي يحتاجها المسجد أو الحسينية.

<sup>1</sup> أهم القرارات التي أُخذت ضمن ثلاثين اجتماع عقده نخبة من مدراء الدوائر والمكاتب والفروع لمؤسسة شهيد الخراب للتبليغ الإسلامي بتاريخ 17 — 22 / 5 / 2005 م لإعادة النظر والتقييم والآفاق المستقبلية لعمل المؤسسة (وثيقة إدارية)، ص 1.

<sup>2</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 1.

كما عملت المؤسسة على تأسيس مركز ضحايا الإرهاب، وظيفته إغاثة المتضررين من عمليات التهجير والتهديد والقتل الممارس ضدهم وذوهم، والترويج على أساس سياسي وطائفي، وهذا الموضوع من السعة والتشعب يستدعي عناية كاملة لسد حاجات المتضررين. لقد أُجري إحصاء لعدد العائلات والأشخاص في قوائم خاصة بهذا الغرض، علماً أن ما يندرج ضمن هذا العنوان لا يمكن الإحاطة به بالتمام، ولكن هنالك مستندات لدى المؤسسة تشير إلى وجود أرقام وأن عددها (50000) عائلة مهجرة ومن مختلف المحافظات. ويتنوع دعمها إلى مساعدات عينية تارة ومالية تارة أخرى والاثنين معا في بعض الأحوال، عبر زيارات تتم لبعض مخيمات المهجرين وكانت المساعدة بقدر ما يحتاجون إليه من بطانيات وخزانات المياه والمواد الغذائية.

يمكن القول هنا؛ إن معظم مشاريع الإغاثة التي كانت تنفذ على المهجرين كانت تشمل الشيعة وليس السنة، يقول أحد المهجرين من المناطق السنية "باعتبارنا من أتباع أهل البيت ونقيم في قضاء بلد وغالبية هذا القضاء كما معروف من الشيعة باستثناء الأطراف فلها من إخواننا السنة، وبعد سقوط النظام في 4/9 بدأت سلسلة من الهجمات الإرهابية التي غايتها إسقاط أكبر عدد من الضحايا، حيث تعرضت الدور إلى قصف الصواريخ حتى سقط صاروخ على دارنا ولكن من دون إصابات، كما وتعرضنا أنا وأبنائي إلى التهديد بالخروج أو القتل على أيدي الجاميع الإرهابية الصدامية ويكون التهديد شفوي تارة وتارة بإرسال أوراق إلى البيوت".

وفيما يخص المرأة، تنحاز المؤسسة إلى المرأة وذلك للشعور بأن الوضع العام العراقي، بحسب ما تقول مسؤولة في المؤسسة، سواء في المؤسسات الحكومية أو في منظمات المجتمع المدني أو حتى في ثقافة أبناء العراق لم تُعط المرأة دورها المناسب، حيث النساء هن الأقل حظوة إذا ما قورن بالرجل، فحينما نتحدث عن الرياضة فهناك وزارة فيها ميزانيات كبيرة معنية برعاية الرياضيين بينما وزارة المرأة هي وزارة دولة، والقيادة فيها عبارة عن وزير بلا وزارة أي لا توجد ميزانيات ولا تشكيلات ولا فرص للحركة. يرى مسؤولون في دائرة شؤون المرأة أن دائرة شؤون المرأة في مؤسسة شهيد الخراب في أدائها وفي نشاطاتها تفوق وزارة المرأة ليس لقصور في الوزارة ولكنها ليست كافية لأن ترعى نصف المجتمع العراقي، مما يعني كفالة المؤسسة لهذا النصف من المجتمع. وشهد الخراب كانت له نظرية في إعطاء الفرص للمرأة العراقية عموماً في الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي لذلك فإن

إمام واكتراث الأوساط الأخرى بهذه الشريحة المهمة في الواقع الاجتماعي وفي الوقت نفسه تقديم الدعم المعنوي والمادي ضمن الإمكانيات المحدودة المتوفرة ضمن المؤسسة. وهي بالضرورة إمكانيات قائمة على بعد إسلامي أي الغاية إيصال ما هو موجّه بطريقة إسلامية من قبيل إعطاء دروس في الفقه والتفسير من قبل المؤسسة وإكسابهن مهارات الخياطة وسبقها دورات في محو الأمية لمن لم يحظين بفرص التعليم لظروف اجتماعية شتى.

ولم ينحصر دور المساعدات في أداء المؤسسة على الأقسام التي يضطلع بها الرجل وحده لاسيما المسائل المتعلقة بكفالة اليتيم ومشاريع تزويج أبناء العوائل المتعففة وإنما كان لدائرة شؤون المرأة شأن في الترتيب لهذا الموضوع حيث تعنى الدائرة بتوضيب ما يمكن أن يطلق عليه في المؤسسة (الكفالة الخاصة) التي تكون امتيازاتها مختلفة بنحو ما عن تلك التي ينتج عنها مساعدات أو معونات رمزية. وهذا النوع من الكفالة يقوم على جمع المعاملات، والتحقق من الوضع الاقتصادي للمحتاج وجمع البيانات الكاملة عنه وبدقة، ومن ثم يصار إلى تزويده بمبلغ رمزي، ولكن يختلف بالضرورة عن المعونات الاعتيادية وهو مبلغ قابل للزيادة بمرور الوقت. وهذا ينسحب أيضاً على تزويج أبناء تلك العوائل من العازبين بعد دراسة أوضاعهم المعيشية، وأغلب العوائل من الفقراء. ويكون زفافهم في عرس جماعي، يتضمن ذلك تزويدهم — قبل الزواج — بأثاث الزواج ومستلزمات العريس من الملابس، والإكسسوارات وغيرها. أما الوليمة فهي عادة ما تكون جماعية. ولذلك نظمت المؤسسة حفلاً لتزويج ألف شاب وشابة في النجف في مطلع أيلول 2008. ويُعد هذا الحفل السنوي الرابع من نوعه ضمن مشروع تزويج الخريجين وأبناء الشهداء من مختلف مناطق البلاد. لقد حضر هذا الحفل عمار الحكيم وعددٌ من الشخصيات الدينية والرسمية إلى جانب ضيوفٍ من دولة الكويت.

وعن الأدوار التي من الممكن أن تؤديها النسوة في الانتخابات فهي في الغالب توعوية تثقيفية تحث النساء على الذهاب إلى الانتخابات وممارسة حقهن الممنوح إليهن دستورياً في اختيار من ترغب في انتخابه. ولا تخفي مسؤولية نسوية في المؤسسة في البصرة أن يكون الحث باتجاه من ترضى النساء دينه وخلقه وسمعته وعزيمته ودفاعه عن الإسلام. لكن يبقى الحث بصورة عامة على اختيار الأفضل، وهذا يتم مكانياً في الغالب في الحسينيات وفي الأحياء، أي في بيوت الوجهاء من الناس المعروفين، لكن يبقى في الأخير أن تُعرف الناس بارتباط الدائرة (دائرة شؤون المرأة) والمؤسسة والبرنامج الانتخابي المصمم لهذا الغرض بشخص الأمين العام.

تعتمد المؤسسة على أسلوب في العمل ينفذ عن طريق النشاطات الشبكية، وذلك عن طريق مجموعة عاملة من الأشخاص موزعة على المناطق البعيدة من مراكز المحافظات وفي الأحياء والنواحي والقرى المحيطة بالمدن. وهذه المجموعة ليست لها في الغالب مقرات واضحة ومعنونة، وتنفذ نشاطاتها عن طريق الاتصال.

رغم الزخم الكبير الذي تملكه المؤسسة والقدرات والإمكانات فأما شهدت بالفترة الأخيرة تراجعاً على مستواها الداخلي سواء في جوهر العمل أم في فريق القيادة وأسلوب الإدارة ومن هذه التراجعات الآتي:

- توزيع المناصب في المؤسسة ، فقد تم إعادة توزيع المناصب الحساسة ومنها منصب النائب للامين العام ومدير الإدارة ومدير المشاريع والطلبة والآداب والفنون ، لصالح أفراد من داخل أسرة آل الحكيم أو الحواشي المقربين جدا وهذا المعيار مغاير لمرحلة التأسيس.
  - التوجهات الديمقراطية في بناء الأهداف واتخاذ القرارات بحيث تم احتكارها في حلقة الآل فقط، مما أدى إلى سلسلة من الاستقالات وترك العمل، فقد تعاقب أربعة أشخاص على منصب النائب في فترة وجيزة جدا وكلهم استقالوا. وتشيع الاستقالات حالة من الخوف والقلق على المصير من قبل الموظفين فصاروا يشعرون أن المؤسسة باتت طاردة لكوارها وأبنائها.
  - تراجع العمل الثقافي والأنشطة الاجتماعية لصالح العمل السياسي والتنظيمي والاستهلاك في خدمة مرشحي المجلس وشؤونهم.
  - تلكؤ وانحسار عمل التبليغ الديني الذي هو جوهر وأساس قيام المؤسسة بحسب بيانها التأسيسي وابتعاد الكثير من المبلغين الجيدين عنها ، وذلك لتدني سمعة المؤسسة على مستوى المركز والفروع.
  - تراجع في مستوى أدائها الإعلامي سواء على مستوى الشكل أو المضمون أو توزيع مطبوعاتها.
  - كثرة اللغط والحديث حول انتشار الفساد المالي والإداري في المؤسسة بعدما كانت ترفع مشروع محاربة الفساد في أجهزة الدولة وحتى داخل المجلس.
- يبدو أن ثمة إشكالية في توصيف (مؤسسة شهيد المحراب) بأنها منظمة مجتمع مدني بناء على القياسات الدولية لهذه المؤسسات التي تعتمد الطوعية والمشاركة والعمل المدني. فالمؤسسة كيان تنظيمي قائم على أساس هيكل هرمي يشابه إلى حد بعيد دوائر الدولة ومؤسساتها، وكل أعضائها وكادرها هم موظفون برواتب شهرية تتدرج بحسب الشهادة والمركز. كما أن طبيعة الأهداف والمعطيات وكل ما يتصل بالمؤسسة يمنع من تصنيفها بأنها مؤسسة مجتمع مدني بقدر ما هي مؤسسة تنظيمية سائدة للحزب السياسي، فمهما قيل عن استقلالية المؤسسة لا يمكنها الانسلاخ عن التنظيم وأفكاره والتزاماته، بل هي خادمه له، وليس لها الحق بأن تنفرد بأي رؤية مخالفة للتنظيم أو تعمل باستقلالية وكل مهمتها استعمال الأدوات الأخرى غير التنظيم السياسي مثل (التثقيف، التبليغ، الدعوة، الاحتواء الثقافي، دعم الشباب والرياضة، قضايا المرأة والطفولة، الفن والأدب، وما إلى ذلك)، وكلها وسائل لجذب أكبر قدر من الجمهور إلى ساحة (المجلس الأعلى)، فالمؤسسة تعمل جاهدة على إقامة المؤتمرات والندوات والجلسات واللقاءات التي تصب كلها في خانة دعم التنظيم وتكثير الأنصار. وقد كان دورها في الانتخابات السابقة جوهرياً وأساسياً في الحملات الانتخابية

وجلب الأصوات وإقناع الناحيين، كما أهما النافذة الإعلامية التي تعكس صدى وتوجهات المجلس. لذلك، فإنها، على اثر نتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة التي هُزمت فيها (شهيد الحراب) أمام (ائتلاف دولة القانون) الذي يتزعمها رئيس الوزراء نوري المالكي، تحولت من منهج دعم العمل الحكومي والدفاع عن حسناته إلى البحث عن الأخطاء والنواقص وفضح العيوب وإظهار التقصيرات، وهي سياسة متطابقة مع منهج المجلس في المرحلة الحالية.

تتوافر المؤسسة على قدرات مالية هائلة، ظلت — دائما — محل تساؤل وجدل. وهي مزيج من مساعدات خارجية (بعناوين مختلفة)، واستثمار داخلي، واستفادة من المواقع السياسية التي يحققها المجلس وأتباعه في الدولة والحكومة. وتؤكد المؤشرات القريبة أن أوضاع المؤسسة المالية مستقرة. لا يمكن تصور أي دور للمؤسسة خارج التنظيم السياسي لحزبها (المجلس الأعلى). وستبقى الصبغة الدينية والثقافية التقليدية هي النسيج الخفي في كيانها.

وعموما، يكشف هذا الأمر عن الطريقة التي يجري بها تمثيل وممارسة (المجتمع المدني) في العراق.

الاستثناء الوحيد، هنا، هو منظمة (شهيد الحراب)، التي تُصنّف — أصلا — بوصفها منظمة مجتمع مدني، وإن كانت — في أحيان كثيرة — تلعب دور الحزب السياسي. هذه المنظمة انطلقت من النجف، ومدّت نشاطها إلى سائر أنحاء العراق، مع أننا يجب أن نلاحظ أنها — في مرحلة ما — استعملت، بشكل حاسم، المركز، بغداد، لتمد نشاطها وتكون ذات طابع وطني، أي إنها مرّت من خلال المركز إلى سائر أنحاء العراق، أو لنقل: إنها تتحرك من مركزين (النجف، وبغداد) باتجاه سائر العراق.

### (شهيد الحراب) والعمل السياسي

أما علاقة المؤسسة بالشأن السياسي فيعتقد السيد عمار الحكيم "أن الثقافة السياسية هي الرؤيا تجاه ما يجري وتجاه حقوق الشعب العراقي، حق المواطنة والتعريف بالنظام السياسي الجديد، وهو ما يندرج ضمن موضوعة الثقافة، ولذلك فالمؤسسة تشعر أنها معنية بنشر الثقافة السياسية من ضمن ما تهتم به من خلفيات ثقافية. ولكن لا يعني أن مؤسسة شهيد الحراب للتبليغ الإسلامي مؤسسة سياسية وأنها لم تلتزم ممارسة أي نشاط سياسي بالمعنى المتعارف والمتفق عليه للسياسة، إلا أن لها دوراً إيجابياً في تشجيع الشعب العراقي على الانتخابات والدستور والقضايا ذات الصبغة السياسية بمعنى الحقوق وليس بمعنى الممارسة بمهام الحكومة".

وقد حرصت الوثيقة الإدارية للمؤسسة على التمييز بين (الممارسة السياسية) و(التوعية السياسية)، وأنها تتبنى هذه الأخيرة فقط<sup>1</sup>. إن هذا لا يعني أن المؤسسة لا تتخذ موقفا سياسيا، بل إنها — على الرغم من أنها ترتبط إداريا وهيكليا بـ (المجلس الأعلى الإسلامي) — تتحدث بوضوح عن أنها — سياسيا — تمتد إلى خط (شهيد المحراب السيد الحكيم)<sup>2</sup>. والأكثر من ذلك، أن المؤسسة، مع أنها منظمة مجتمع مدني، خاضت الانتخابات النيابية لسنتي 2005 و2010 وانتخابات مجالس المحافظات سنة 2009 جزءا من (قائمة شهيد المحراب)، التي ضمت (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)، وهو حزب سياسي، و(منظمة بدر)، وهي ميليشيا تحولت إلى منظمة مدنية، و(مؤسسة شهيد المحراب)، وهي منظمة مجتمع مدني. بمعنى أن (مؤسسة شهيد المحراب) مارست نشاطا سياسيا مباشرا.

وإثر النتائج السلبية للقائمة في انتخابات مجالس المحافظات، تحملت المؤسسة وكوادرها لوما شديدا وعقوبات طالت الكثير من رؤساء الفروع والمكاتب، إذ تم إقصاؤهم واستبدالهم بآخرين. وبالمقابل، عملت المؤسسة على رفع رصيد دعمها للفروع بشكل كبير لدفعهم للعمل، فقد تم زيادة رواتب المبلغين والموظفين في الفروع وصارت العطايا سخية دعما للعمل، كما أن التعليمات الصادرة من السيد عمار الحكيم في هذا الصدد تقضي بعدم الالتفات إلى المسائل العقائدية وقضايا التدين في كسب الناخبين، فالمهم هو الصوت الانتخابي مهما كانت صفة صاحبه، وكذلك المحاولة لاحتواء الجميع.

## مؤسسة همم

لعل مؤسسة (همم) مثال حي للمؤسسة التي تعمل كمنظمة مجتمع مدني، وفي ذات الوقت يمكن أن تحمل سمات أخرى على مستوى توظيف الإيديولوجيا والعمل الحزبي، والارتباط المرجعي، والتمويل، والعضوية.

انطلاقا من مقولة أن منظمات المجتمع المدني تغطي كافة مساحات المجتمع ونشاطاته وشرائحه، يلاحظ ميل إلى الاحتواء يأخذ طابعا حزبيا عمل على توظيفه الشيخ محمد اليعقوبي،

---

<sup>1</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 1.

<sup>2</sup> يُنظر: المصدر نفسه، ص 1. ينبغي أن نلاحظ، هنا، أن الكيان السياسي الذي خاض انتخابات 2005، و2009، و2010، تحت اسم (شهيد المحراب) لا يأخذ اسمه من المنظمة، بل إن المنظمة والكيان السياسي كلاهما يتخذ اسمه من لقب (شهيد المحراب)، وهو اللقب الذي أطلق على السيد محمد باقر الحكيم بعد اغتياله في مدينة النجف، أواخر آب/ أغسطس 2003، عقب خروجه من صلاة الجمعة.

المرجع الديني والروحي والرمزي لحزب الفضيلة ولقاعدة عريضة من المقلدين. فبالعمل على جعل حزب الفضيلة نقطة انطلاق لتمثيل المرجعية وخطها داخل الحكومة، جرى العمل أيضاً على جعل (همم) النقطة الثانية للانطلاق نحو المجتمع العراقي وممارسة عملية التوظيف والتعبئة التي تأخذ تعابير متعددة من قبيل البناء والدعم والارتقاء والمأسسة الخ.

من خلال عمل جماعة من مؤسسي (همم) قبل إنشائها في (جمعية أهل البيت الخيرية الثقافية) في بغداد، ونتيجة لتنامي نشاطهم واتساع خبراتهم، تولدت فكرة إنشاء تجمع لمنظمات المجتمع المدني الإسلامية من شأنه تطوير عمل المنظمات وتقوية صوحتها أمام مختلف الجهات وتنسيق عملها وتفعيل دورها في المجتمع. وتمت دعوة بعض الأعضاء المؤسسين لمناقشة الفكرة وإنضاجها، وقد طرحت هذه الفكرة على شكل مشروع على بعض المنظمات العاملة في مختلف مناطق العاصمة بغداد والمعروفة بنشاطاتها المتميزة وخطها الإسلامي الواضح. وقد لقي المشروع ترحيب تلك المنظمات التي التأمّت لتشكيل ما سمي (الهيئة المركزية لمنظمات المجتمع المدني)، ومختصرها (همم)، والتي أعلن عن تأسيسها بعد إقرار نظامها الداخلي المؤقت في آذار 2006 وانتخاب سعد بداي الحزعلي أميناً عاماً للهيئة. وتلبية لمتطلبات تسجيل المنظمات في العراق، التي تخطر تسجيل الهيئات، تم تغيير التسمية السابقة إلى (مؤسسة همم لبناء المجتمع المدني). وقد كتبت مسودة المشروع الذي لم يُفعّل إلا بعد عدة أشهر حيث تم الاتفاق على إعادة النظر في المسودة وتطويرها وعرضها على المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي. وبالفعل، طرح المشروع عليه فأعرب عن دعمه للفكرة وطلب من الهيئة التحضيرية التحرك لضم المؤسسات التي تستلم مساعدات شهرية من مكتبه<sup>1</sup> (يقدم اليعقوبي مساعدات غير مشروطة للعديد من المنظمات والروابط التي تقدم خدمات اجتماعية في مقدمتها الجوانب الخيرية بعضها مستمر والبعض الآخر على شكل منح مقطوعة)، ونبه إلى أن من شأن الهيئة متابعة وتقييم نشاطات تلك المنظمات وخول الهيئة صلاحية تحديد المخصصات وتسليمها. ومع تنامي عمل (همم) داخل قاعدة الشيخ اليعقوبي وفي أوساط المجتمع أوعز الشيخ اليعقوبي بفتح فرع في محافظة البصرة بإدارة الدكتور فوزي أحمد عبد الأمير ثم فرع في ذي قار بإدارة الدكتور فلاح الحمداني وقد عملت هذه الفروع باستقلالية عن المقر العام وان التزمت تنظيمياً بإدارة مقر بغداد كفرع رئيس.

يبدو أن مد خطوط الارتباط بين مؤسسي (همم) والمنظمات الفرعية الأخرى قائم على أساس عقيدي لا يقبل الشك، حينما يشير البيان التعريفي للمؤسسة إلى المنظمات ذات الخط

<sup>1</sup> تأتي مبالغ مالية لدعم أعمال المؤسسة من مكتب الشيخ اليعقوبي وهي مبالغ ضئيلة نسبياً، وإن كانت موصولة، لكن لا يمكن مقارنتها بالأموال التي تستغلها مؤسسة شهيد الخراب. تستلم (همم) فرع البصرة على سبيل المثال مبلغاً قدره 5 — 6 ملايين ديناراً عراقياً شهرياً. وقد أعرب ماجد شناطي، مسؤول الدائرة القانونية في (همم)، في مقابلة معه في 26/7/2008 عن عدم استلام (همم) أي دعم آخر من أي جهة مانحة.

الإسلامي الواضح. ولعل مفاتحة الشيخ يعقوبي بهذه الفكرة دليل على ارتباط المؤسسين بديهيها والمنظمات بمرجعية الشيخ إن لم يكونوا مرتبطين حزبياً بالفضيلة. وبصورة رسمية فإن هم لا تنفي ارتباطها بالشيخ يعقوبي إلا إنها ترفض فكرة كونها تابعة لحزب الفضيلة، فقد أكد الدكتور سعد الخزعلي "أن الشيخ يعقوبي يمثل مرجعية أبوية لكل المجتمع ولا يعني ارتباط هم به الارتباط بحزب الفضيلة، وهذا الربط ناشئ من مفهوم نعتقد أنه خاطئ مضمونه تحجيم الشيخ يعقوبي باعتباره يمثل حزب الفضيلة ويقدم للإعلام على أنه الأب الروحي للفضيلة مما يلغي أبويته لباقي المكونات الاجتماعية غير الحزبية، وهذا مضر بمرجعية الشيخ وبالحزب معاً".

كما يُعبر ماجد شناطي عن هذا الموضوع بأن تقليد الشيخ يعقوبي بوصفه مرجعاً لا يعني ارتباطاً بحزب الفضيلة أو ولاءً له، إذ يؤكد يعقوبي مراراً على مقلديه بأن فكرة الانتخاب تنصرف إلى اختيار الأكفأ والأفضل وهذا التصريح يتجاوز فكرة الانتماء إلى أي حزب سياسي.

ولكن تشكو قيادات المؤسسة من عدم فهم بعض العناصر العاملة في المنظمات المرتبطة بـ (همم) للفصل النوعي بين عمل الحزب وعمل المنظمات، الأمر الذي سبب أن تقوم بعض المنظمات بعمل مزدوج حزبي - مؤسسي. وقد رفع الأمين العام شعار (الفصل الإيجابي) بين عمل الحزب والمنظمات، الأمر الذي فسّرت بعض الأوساط في حزب الفضيلة بأنه استعداد للحزب.

لقد مرت الفترة التحضيرية لتأسيس (همم) بعدة مراحل:

— مرحلة صياغة المشروع نظرياً.

— مرحلة طرح المشروع على الجهات الساندة (وعلى رأسها الشيخ محمد يعقوبي).

— مرحلة التعريف بالمشروع (مخاطبة المنظمات لبناء الشبكة).

— مرحلة مناقشة المشروع مع المنظمات وصياغة النظام الداخلي المؤقت (لم يصلوا إلى صياغة نهائية للنظام الداخلي بعد).

— مرحلة إنشاء الفروع في المحافظات

يمكن عد همم نواة مركزية تتفرع عنها مؤسسات فرعية عديدة ومتنوعة، لكن، بحسب ما

يقول سعد الخزعلي، فإنها كبقية المنظمات الأخرى تعاني في عملها الضعف من عدة نواحي:

— الناحية التنظيمية والإدارية: إن أساس عمل منظمات المجتمع المدني هو كونها مجاميع منظمة ذات أهداف معينة ورؤية محددة وآليات تنفيذية. لذا تحتاج إلى تنظيم لكي ينطبق العنوان على المعنوي. إن أسلوب إدارة وتنظيم المؤسسات المدنية يختلف عن إدارة مؤسسات الحكومة وإن اتفق معها في بعض المناحي.. ويعاني أغلب العاملين في هذا المجال من قصور كبير في هذه الجوانب رغم دخولهم العديد من الدورات التدريبية في هذا المجال.

— الناحية المادية : تعاني غالبية المنظمات من قصور مادي يعرقل تنفيذ خططها والياتها إذ يعتمد أكثرها على التمويل الذاتي من جيوب القائمين عليها.

— القصور الإعلامي: تفتقر المنظمات إلى الجهد الإعلامي المكثف في غالبيته لتغطية نشاطات السياسيين وتعيش الغالبية العظمى من المنظمات في تعقيم إعلامي مما يزيد في تحجيم دورها وأبعادها عن دائرة التأثير.

— ضعف التعاون الحكومي: رغم كون منظمات المجتمع المدني غير حكومية وغير سياسية لكنها تحتاج إلى قنوات كثيرة مع الحكومة والبرلمان لأنها عين الحكومة على مناطق الضعف في المجتمع وهي قوة ضغط عليها في حال وجود إجراءات حكومية تغيّر تطلعات الشارع.. وعليه يفترض وجود قيمة معنوية خاصة للمنظمات في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة وهو غير موجود.

— المنظمات الوهمية: هناك الكثير من المنظمات التي أسست بدافع الربح المادي والوصول إلى بعض الغايات وهي تؤثر سلباً على عمل المنظمات التزيهة وتحتكر الكثير من المشاريع والمنح والدورات التي تقيمها المنظمات الدولية.

يحاول الخزعلي أن يوجد مقارنة بين الإسلام والمجتمع المدني بقوله إن الإسلام دين الحضارة والتمدن ولم يكن يوماً دين العنف والهمجية والتخلف وإلغاء الآخر. وقد أكدت النصوص المقدسة من قرآن وسنة ضرورة بناء المجتمع المتحاب والمتراحم وبينت الكثير من سبل الوصول إلى التحضر والمدنية والتعامل الإنساني وتنظيم شؤون المسلمين فيما بينهم.. وهي مبادئ يركز عليها عمل المنظمات غير الحكومية.

ومن هذا المنطلق عمل الإسلاميون في العراق على تكوين منظمات تعالج الكثير من المشاكل التي يعاني منها البلد وأهمها المشاكل الإنسانية كال فقر واليتيم والترمل والبطالة وحقوق الإنسان والمرأة والروابط الطلابية وغيرها، ولكن هذه المنظمات عانت من مشاكل كثيرة منها ما ذكرناه ومنها ما يختص بها من ناحية كونها إسلامية.. مثل :

إن التوجه الإسلامي غير مرغوب فيه من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية. لوجود قناعات معينة بهذا الخصوص لدى هؤلاء: أن المنظمات الإسلامية ذات توجه طائفي إما سني وإما شيعي، وأنها مختزقة من قبل الأحزاب السياسية الإسلامية، وأنها واجهات لمرجعيات دينية.

وهذه مشكلات في جزء منها واقعية وفي جزء آخر وهمية.

بعد إقرار النظام الداخلي تم الإعلان عن قيام الهيئة وبدأت تمارس أعمالها وقد قطعت مرحلة واحدة ودخلت في الثانية

المرحلة الأولى — التجمع والتنظيم (بناء الشبكة) وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

تنظيم عملية تسليم المخصصات التي كانت غير مقيدة بضوابط حيث تم فرض نماذج موحدة من كشوفات المخصصات تتضمن ثلاث جداول (جدول صرفيات المؤسسة وجدول كلف النشاطات وجدول الواردات المالية للمنظمة) على أن تسلم الكشوفات بثلاث نسخ في مدة محددة (20-25 من الشهر الشمسي) كما تم الطلب من المنظمات أن ترفق مع الكشف المالي كشوفات تخص النشاطات (موثقة بالصور) وكشوفات أمنية وكشوفات تخص الخدمات الحكومية في المناطق التي تعمل فيها كل منظمة.

إعداد ملف لكل منظمة يتضمن كل المعلومات الخاصة بالمنظمة (النظام الداخلي، البيان التأسيسي، شهادة تسجيل المنظمة، قائمة بأعضاء الهيئة الإدارية ومعلومات عنهم، قوائم للعوائل المتعفة والأيتام الذين تعيلهم المنظمة، صور، أقرص وتوثيقات أخرى وأية معلومات مفيدة أخرى). تقييم عمل كل منظمة بناء على عدة معطيات مثل نوع النشاط والسؤال المباشر وغير المباشر والزيارات الميدانية والتوثيق... الخ مما يمكن من تقييم كل منظمة وإعطائها درجة معينة في التقييم العام ويسهل التعاطي معها وفق حجم نشاطها وفعاليتها..

تقويم عمل المنظمات التي تعاني من مشاكل كبيرة في التنظيم الإداري والهيكلية وذلك من خلال اللقاءات الأسبوعية والتوجيهات المباشرة والخطية وعقد الدورات التدريبية.. لقد أفاد أسلوب الدورات التدريبية كثيرا في هذا المجال

عقد الاجتماعات الأسبوعية للتداول في مختلف القضايا والتي تركزت خلال الأشهر السبعة الأولى على تهيئة المنظمات وإرشادها وتنظيمها شبكيا.

الإعداد لمرحلة الشبكة (المرحلة الثانية):

المرحلة الثانية : مرحلة الشبكة

في هذه المرحلة بدأ التحرك يأخذ طابعا جماعيا تمثلت في بعض الزيارات للمسؤولين وبعض التوجيهات العامة التي يلتزم بها جماعيا ولا تزال هذه المرحلة في بداياتها..

أهم المشاكل خلال الفترة الماضية: عدم التفاعل مع المشروع من قبل بعض المنظمات، وعدم تطبيق التعليمات من قبل المنظمات، والتهاون في حضور الاجتماعات أو التأخر الكبير، وعدم إدراك أهمية المشروع .

التداخل الكبير بين عمل بعض المنظمات وعمل حزب الفضيلة الإسلامي إما لكون العاملين في المنظمات هم أعضاء في الحزب فتصبح المنظمة عبارة عن خلية حزبية.. أو لكون المقر مشتركا بين الحزب والمنظمة أو كلا الأمرين معا... وقد تم التعامل مع هذه المشكلة بتخيير المنظمات الواقعة فيها بأن تختار عمل الحزب أو عمل منظمات المجتمع المدني لكي لا يتداخل العمل ويفسد لأن أهداف وهيكلية ومهام الحزب تختلف عن مثيلاتها للمنظمة .

## الأهداف المرحلية

- 1- التحرك لكسب منظمات جديدة ومتخصصة.
- 2- توسيع النشاط الإعلامي للهيئة .
- 3- كشف السبلات التي ترافق عمل بعض المنظمات غير الإسلامية والدعوة لدعم المنظمات التريهة.
- 4- تطوير أعمال الهيئة وتوسيع نطاق عملها .
- 5- البحث عن مشاريع وأفكار تطور عمل الهيئة
- 6- التواصل مع المنظمات الدولية
- 7- إكمال تسجيل كافة المنظمات غير المسجلة .

الموقف من العمل الحزبي أو الانتماء الديني:

تستوعب مؤسسة همم في عضويتها حتى من غير المذهب أو من غير الملة بما فيه المسيحيين والمندائيين وغيرهم ممن يدينون بولائهم إلى مرجعيات دينية غير مرجعية الشيخ محمد اليعقوبي فعلى سبيل المثال قامت الهيئة الإدارية لمؤسسة همم لبناء المجتمع المدني فرع ذي قار في 21/7/2008 بزيارة تفقدية إلى مندى الصابئة في محافظة ذي قار وترأس الوفد الزائر الدكتور فلاح الحماداني مع نائبه ومدراء المكاتب في المؤسسة ، وتعاملت المؤسسة مع العديد من المنظمات والشخصيات التي لا تقلد الشيخ اليعقوبي ودعمت نشاطاتها الخيرية والثقافية .

أما أبرز النشاطات التي قامت بها مؤسسة همم :

منذ تأسيسها في 2006 وطيلة السنوات اللاحقة برزت همم كمنظمة إسلامية رعت العديد من النشاطات الخيرية والثقافية والاجتماعية ( الجانب الإسلامي خصوصا ) وكأمثلة على هذه النشاطات:

مهرجان عبرات العاشقين الشعري السنوي الذي يقام للاحتفال بذكرى واقعة الطف.

مهرجان مولد النور الذي يقام في ذكرى ولادة الرسول محمد (ص)

حملات التبرع بالدم.

مظاهرة كبيرة في ساحة الفردوس تنديدا بالتقصير الحكومي في انجاز الخدمات الأساسية.

مؤتمر صحفي لكشف انتهاكات حقوق الإنسان في المعارك التي جرت بين القوات الأمريكية والحكومية من جهة وميليشيا جيش المهدي من جهة أخرى في مدينة الصدر منتصف عام 2007.

شبكة همم للمراقبة الانتخابية التي أسست في عام 2008 ودرب كوادرها الرئيسيين بإشراف منظمة

NDI في أربيل ، وراقبت انتخابات مجالس المحافظات 2009 في خمس محافظات.

العديد من الدورات والندوات والفعاليات الثقافية.

## العمل المدني الإسلامي في كردستان

بدأ العملُ المدني الفعلي في منطقة كردستان العراق بعد تسعينيات القرن العشرين. ومع أن الحركة التحررية الكردية كانت لدى أحزابها منظمات طلابية ونسوية وشبابية، إلا إنها جميعاً كانت تمارس عملاً ثورياً وحزبياً وليس عملاً مدنياً بحكم طبيعة المرحلة. أما التوجه الإسلامي فكان متأخراً عن هذا كله بحكم منع حزب البعث أي نشاط من هذا النوع.

يعرض هذا المبحث لتطور مفهوم وممارسات المجتمع المدني الإسلامي، ومؤسساته تحديداً، من زاوية الاتحاد الإسلامي الكردستاني، الذي بدأ تياراً دعوياً ومن ثم تحول إلى حزب سياسي، فهي أنضج تجربة بحكم الفكر الوسطي الذي ينتهجه، وهي الرائدة أيضاً في هذا الميدان.

التوجه الإسلامي كانت بداياته عبارة عن حركة مدنية، بدأت بوادرها وحركة الأفراد خارج إطار الدولة والسوق والعائلة، كما هو تعريف المجتمع المدني، في أثناء الهجرة المليونينية، إذ أن مجموعة من الشباب الملتزم دينياً وتؤمن بالعمل الجماعي، وكان كل العمل توجهه دعوياً بحثاً، فالتقوا ونظموا أنفسهم وهم على الحدود وبدأوا بنصب خيم جمعت الشباب الذي كانوا يجتمعون ما ترميه الطائرات للناس وبدأوا بتوزيعها على من لا يستطيع أن يتابع سقوطها والزحام حولها من المرضى وكبار السن والنساء، ثم نصبوا خيماً للصلاة فيها ولإلقاء المحاضرات وبدأت فرق طبية جوالاً تخرج من لديهم خبرة لكي يساعدوا المرضى.

كانت هذه هي البوادر الأولى لعمل خدومي مدني بتحريك تطوعي ذاتي من الناس، دافعه الأساسي تقديم الخدمة الذي هو من صلب عملية التعبد. هذه كانت المحركات.

وبعد العودة إلى الديار، جاءت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وبدأت توزع المساعدات العينية على الناس. وكان لنفس هؤلاء الشباب دور مميز في الشحن والتوزيع، ثم افتتحت الإغاثة لها مكاتب وبدأ عملها يتمأسس أكثر فأكثر وتوجهت، بالإضافة إلى تقديم المساعدات العينية، نحو مشاريع الإعمار (مساجد، مشاريع مياه، وما إلى ذلك)، وخاصة في الأقضية والنواحي والقرى والأرياف، هذا فضلاً عن تقديم مساعدات للأيتام والمحتاجين. ودعموا أنشطة أخرى مثل حلقات تحفيظ القرآن وكسوة العيد وإفطار الصائم وتوزيع الأضاحي.

وبموازاة عمل الإغاثة، جاءت (الرابطة الإسلامية الكردية)، التي أسسها على القرداغ، جامعا تبرعات من الكثير من دول الخليج خاصة لدعم مشاريع إغاثية إعمارية وأخرى قريبة جداً مما ذكرنا عن الإغاثة.

وقد كان كل من كان يدير هذه المؤسسات من ذوي التوجهات الإسلامية.

ازداد العمل وانتشر وأصبح الناس يقولون إن الإسلاميين هم الوحيدون الذي يقدمون الخدمات للناس، إلى الحد الذي سبقت فيه سمعة هذه المنظمات سمعة الأحزاب السياسية والمنظمات الدولية.

ثم جاءت الندوة العالمية للشباب الإسلامي لتضيف بعداً آخر كان مفقوداً، وهو الاهتمام بالجانب الشبابي والتوعوي. فبالإضافة إلى بناء المساجد ورعاية الأيتام وما إلى ذلك، قامت بفتح دورات لتوعية الشباب ومخيمات تربوية. وكانت هذه قفزة مهمة في العمل المدني والاهتمام بالشباب وتوعيتهم بهذا الشكل. ولكن مع ذلك، بقيت الصبغة الإغاثية وتقديم المساعدات العينية ورعاية الأيتام هي الصبغة الطاغية على هذه المؤسسات الثلاث. والسبب يعود إلى مستوى وعي القائمين على إدارتها، وإلى نوع الموارد التي كانت تقدم لمكاتب كردستان، إذ أن هذه الأموال أموال وقف، وبالتالي، هي تُصرف في وجوه الصرف المرسلة لها. بالإضافة إلى ذلك، هناك تأثير العامل السياسي في كردستان الذي لم يكن يسمح بنشاطات خارج الإطار الإغاثي، لأن حملات التوعية والمدافعة وما إلى ذلك ستتجه مباشرة للتوعية الإسلامية، وستصنف — من ثم — على أنها تيار مدعوم من قبل الخليج لتطبيق أجندة معينة في الإقليم.

دخل العمل المدني الإسلامي طورا آخر حين تأسس (الاتحاد الإسلامي الكردستاني)، أو — كما يقول هو في أدبياته — حين (أعلن) عن نفسه، وليس (تأسس)، باعتبار أنه كان موجودا كحركة قبل أن يتحول إلى حزب. ففي عام 1994، تم الإعلان عن (الاتحاد الإسلامي الكردستاني) كحزب سياسي. ومع الإعلان عنه وتشكيل هيكله، تشكلت معه، كعادة كل الأحزاب في المنطقة، مختلف المنظمات، المعنية بالطلبة، والشباب، والنساء (الأخوات)، والمهن.

هذا مع أن العمل الطلابي كان موجودا قبل الإعلان، إذ كان يسمى (قسم الطلبة)، وكان يقوم بأنشطة متعددة، منها دفع تكاليف شقق طلبة الجامعة، إذ لم تكن الحكومة والجامعات قد استقرت بما يكفي لكي تهتم بمثل هذه الأمور، فلم تكن الأقسام الداخلية الحكومية تستوعب كل الطلبة. ومن أنشطة قسم الطلبة ترتيب السفرات، وتنسيق المسابقات، واستنساخ أوراق وملازم للطلبة، وغيرها من الأمور. ثم بعد حوالي السنة أرتأى أنه من الضروري الاهتمام أكثر بالعمل التنظيمي، فتم تشكيل سكرتارية للطلبة، وأصبح مسؤول فرع الطلبة على مستوى كل محافظة مرتبطاً بالمركز الحزبي وبالسكرتارية أيضاً.

لقد خلقت هذه المسألة إشكاليات متعددة من حيث ازدواجية التوجيه ومن حيث أن ثقل العمل كان تنظيمياً وتربوياً أكثر منه تنظيمياً.

وقد استمر هذا الدمج إلى أواخر 2002، إذ انقسم الاتحاد إلى عمل تنظيمي بحت، ولكن له ارتباط بمكتب المنظمات الجماهيرية للحزب. ومع ذلك، كان حضور الاتحاد الطلابي (الاتحاد

الإسلامي لطلبة كردستان) مميزا في المؤسسات التعليمية. وكذلك عمل الأخوات والمهن. كانت الأفكار الإبداعية وتطوير الأعضاء وتطوير الميدان الذي يعلمون فيه مثار إعجاب من الحين وإزعاج واستفزاز من المنافسين. وكان من مؤشرات قوة الحضور دعاية انتشرت في 1996 أن الاتحاد الإسلامي لطلبة كردستان حاز على ثلاثة أرباع الأصوات في استبيان سري في جامعة دهوك. كان الأمر مجرد دعاية إلا أن تبعات سياسية كبيرة بنيت عليه وإشكاليات كثيرة، فكان من نتائجها أيضاً، غير المباشرة، الدعوة إلى انتخابات طلابية في الإعداديات وجامعات كردستان. وقد تم ذلك بالفعل. وشكل الاتحاد الإسلامي لطلبة كردستان قوة ثانية في كل من منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

استمر هذا الوضع إلى أن سقط النظام العراقي السابق وبدأت موجة التوجه لتأسيس منظمات غير حكومية. وبدأ مجموعة من النشطاء الإسلاميين (من الاتحاد) بتأسيس منظمات مهمة بالتوعية والصحة والشباب وما إلى ذلك.

يمكن فهم تطور فكر وممارسة هذه المنظمات ضمن إطار تطور المفهوم والممارسة على مستوى كل الإقليم والوطن، فلم يكن ثمة شيء جديد أو مميز، فقد كانت المنظمات، كما هي حال بقية المنظمات التي أسسها نشطاء من أحزاب أخرى، تابعة لمكتب المنظمات الجماهيرية في الحزب. غير أن أداء ب النشطاء المدنيين كان يتطور، إذ انفتحوا أكثر على العلم الخارجي وحاولوا التفاعل مع المجتمع بشكل اندماجي وليس بأجندة معينة. وقد كانت منظمة الأنشطة الشبابية الأقوى حضوراً، إذ كسرت طوق الإيديولوجيا وتفاعلت مع واقع العمل المدني بشكل فاعل واستحصلت على منح كثيرة وكبيرة من منظمات دولية مختلفة، وكانت فعلاً تستهدف الشريحة الشبابية بشكل اندماجي مع المجتمع. كانت تنظر إلى المجتمع كله، ولا تميز على أساس الولاء الإيديولوجي أو الحزبي وما إلى ذلك.

لم تكن المشاركة في العمل النقابي في كردستان من قبل الإسلاميين قوية، ولا يمكن مقارنتها بالوضع في مصر أو الأردن مثلاً، إذ أن طبيعة العمل النقابي في كردستان، والعراق عموماً، تختلف عن هذه البلدان، فقد كانت الدولة تسيطر على العمل النقابي، وكان الحزب الحاكم يشرف عليه إشرافاً مباشراً، الأمر الذي جعل من وجود النقابة وجوداً شكلياً. يضاف إلى ذلك أن فرص التوظيف في الدولة كانت ضيقة أمام الإسلاميين، فقد كانت كل فرص التوظيف في الدولة قائمة على أساس التزكية الحزبية، الأمر الذي أثر في منع العاملين في الدولة من تشكيل، أو الانخراط، أو مساندة نقابات مهنية.

غير أن العرف النقابي في كردستان جرى على أن يكون لكل نقابة مؤتمر، توزَّع مقاعده على أسس حزبية (كوتا حزبية). وهكذا، كان للاتحاد الإسلامي الكردستاني مقاعد معينة. وأنجح تجارب في هذا الميدان هي نقابة الصحفيين ونقابة المحامين.

## الفصل الخامس

# الجمعيات الإسلامية النسوية في العراق

تساوق مع نمو المجتمع المدني في العراق بعد 2003 نمو متصاعد في عدد الجمعيات المختصة بقضايا المرأة، إسلامية وليبرالية. ففي سنة 2005، بلغ عدد المنظمات المصنفة في مركز التسجيل في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحت خانة قضايا المرأة (89) جمعية. وبعد عام واحد، في 2006، بلغ عدد الجمعيات النسوية المسجلة (171). ولم يشهد هذا النوع من الجمعيات نموا مهما خلال 2007، إذ لم تُسجَل أكثر من ثلاث جمعيات نسوية، ليصل العدد إلى (174).

في المقابل، كشفت الدراسة الميدانية عن أن العديد من الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال مساعدة النساء وقضايا المرأة مصنفة تحت خانة الجمعيات متعددة المجالات، وأن نسبة المنظمات المصنفة ضمن هذا المجال تجاوزت (60%) من عدد المنظمات المسجلة في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية<sup>1</sup>.

تدعو هذه الأرقام إلى استنتاج أن العدد الأكبر من الجمعيات المسجلة هي جمعيات نسوية متخصصة بقضايا المرأة، هذا فضلاً عن الجمعيات غير المسجلة التي تعمل في الإطار نفسه، وتمثل الجمعيات الإسلامية النسبة الكبرى من بين هذه الجمعيات النسوية، إذ استطعنا أن نرصد ونخصي ما يقارب (132) مؤسسة دينية أو فرع، ما بين جمعية ورابطة متوزعة على محافظات العراق الوسطى والجنوبية، وبشكل أقل ظهور في المحافظات الشمالية.

وفي أحيان كثيرة، تكون الجمعيات الإسلامية النسوية تابعة لجمعيات أكبر، وهذه — بدورها — تابعة للأحزاب التي أنشأتها، وهي وتعتمد على رقم التسجيل المستحصل للجمعية التي تفرعت عنها، وإن كثيراً منها لم يستقل أو ينفصل، هذا على الرغم من أن جمعية، من قبيل (منظمة المرأة المسلمة في العراق)، تتمتع باستقلالية في العمل وغير تابعة لجمعية أكبر منها وتختص بقضايا المرأة إلا أنها مع ذلك مصنفة ضمن خانة متعددة المجالات.

وفي العموم، تعكس هذه الأرقام توجهاً واندفاعاً كبيرين من الحركات الإسلامية نحو تشكيل هذه الجمعيات، كما تعبر هذه الجمعيات عن طبيعة المرحلة والسياقات الظرفية التي تحكم المجتمع العراقي في الوقت الراهن.

<sup>1</sup> يُنظر: المجتمع المدني والتنمية البشرية في العراق بين الواقع والطموح.

| السنوات  | الجمعيات النسوية |
|----------|------------------|
| قبل 2003 |                  |
| 2003     | 4                |
| 2004     | 8                |
| 2005     | 1                |
| 2006     | 8                |
| 2007     |                  |
| 2008     | 1                |
| المجموع  | 21               |

#### الجدول رقم (5)

#### الجمعيات النسوية موزعة بحسب سنوات التأسيس

يتضح من الجدول رقم (5) أن النمو في عدد الجمعيات توقف سنتي 2006 و2007، بسبب أعمال العنف الطائفي التي أصابت الحياة السياسية والاجتماعية في العاصمة بغداد بالشلل. ومع ذلك، هناك استثناءات ذات دلالات لا بد من الإشارة إليها، إذ تأسست سنة 2006 جمعيات نسوية، في حين لم تشهد سنة 2007 تأسيس أية جمعية نسوية. وعند مراجعة خلفيات الجمعيات التي تأسست سنة 2006، يتضح أن معظمها يرتبط، في إدارته أو تمويله، بالأحزاب والتيارات الإسلامية، من قبيل (جمعية الزهراء)، التابعة لـ (تيار الإصلاح الوطني)، الذي يتزعمه إبراهيم الجعفري (وقد كان رئيساً للوزراء وقت تأسيس الجمعية)، و(دار فاطمة الخيري)، التابع لحزب الدعوة، و(منظمة حقوق المرأة الإنسانية)، التي ترتبط بعلاقة تعاون مع التيار الصدري، و(مؤسسة السماء الصافية)، التي يعرف عنها ارتباطها بـ (منظمة بدر)، و(منظمة الإيثار الإنسانية)، التي يمول نشاطاتها شخصية سياسية إسلامية سنية.

تتوزع النسبة الكبرى من الجمعيات الإسلامية النسوية في بغداد، ولعدد غير قليل من هذه الجمعيات فروع في المحافظات الأخرى. أما التوزيع الجغرافي لجمعيات العينة داخل مدينة بغداد فهو على النحو الآتي:

| الموقع الجغرافي | عدد الجمعيات النسوية | عدد الفروع |
|-----------------|----------------------|------------|
| الحرية          |                      |            |
| الكاظمية        | 1                    | 1          |
| الشعلة          |                      |            |
| حي القاهرة      |                      |            |
| مدينة الصدر     | 10                   | 4          |
| حي أور          |                      |            |
| اليرموك         | 1                    | 1          |
| الكرادة         | 3                    | 3          |
| الأعظمية        | 3                    | 2          |
| العامرية        | 1                    | 1          |
| حي الخضراء      | 1                    |            |
| شارع فلسطين     | 1                    |            |
| المجموع         | 21                   | 12         |

#### الجدول رقم (6)

#### الجمعيات النسوية في بغداد بحسب توزيعها الجغرافي ووجود فروع لها

السؤال المهم، الآن، هو: ما الأسباب التي دفعت باتجاه تشكل هذا العدد الكبير من الجمعيات الإسلامية النسوية خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً.

يمكن تحديد نوعين من الدوافع وراء تشكيل هذا الكم من التشكيلات الجمعوية النسوية. النوع الأول سبي، يتمثل في التهديد الذي شكّله اتساع مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد 2003 لدى الجماعات المحلية ذات القاعدة الثقافية التقليدية والموجه من رجال الدين، إذ أصبحت تنظر إلى هذا النمو المتزايد من الجمعيات النسوية على أنها نوع من الأفكار الحديثة المستوردة المرتبطة بدول يعاديها الإسلام، أو تهدد وحدة العائلة، وتدفع المرأة إلى التمرد والمعصية، الأمر الذي خلق

إحساساً بضرورة مواجهة الأفكار الحديثة بجمعيات إسلامية نسوية تعمل على بث القيم الإسلامية. ومن الأسباب الدافعة لنمو هذه الجمعيات هو ما ترتب عن انهيار السلطة في العراق من فوضى أمنية وانفلات قيمي وفراغ أخلاقي وإيديولوجي ترك المجال للدين ملأه بوصفه بوصلة أخلاقية جديدة للمجتمع. وإلى جانب هذا، وفّرت ظروفُ النزاع المسلح والعنف الطائفي، وما تمخض عنهما من ظهور شريحة كبيرة من الأرمال والأيتام والعاطلين والمهجرين الذين فقدوا منازلهم، وفّرت مجالات عمل مهمة استدعت وجود تشكيلات تعنى بقضايا هذه الفئات. وفي المقابل، أظهرت الحكومات المتعاقبة بعد نيسان 2003 عجزاً في أداء وظائفها، وتصدياً في مؤسساتها، الأمر الذي عزز من ضرورة إيجاد جمعيات إسلامية نسوية تتولى فيها المرأة مهمات تقديم هذه الخدمات جزءاً من الأدوار المنمطة جنسياً للمرأة. وقد انعكس التمويل الأجنبي والدولي، على ما هي عليه الحال في سائر المنظمات غير الحكومية في المنطقة، في تضخم هائل في عدد المنظمات النسوية بصورة تعكس تنامياً في الكوادر المختصة، أكثر مما تعني تزايد الاهتمام بقضايا النساء.

تمثل جميع العوامل والأسباب السابق ذكرها دوافع سببية لقيام الجمعيات الإسلامية، إلا أن هناك دوافع أخرى يمكن أن نطلق عليها دوافع غائية، فالجمعيات الإسلامية النسوية لا تمثل هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق غايات. ويعد هذا النوع من الدوافع العامل الحاسم وراء تشكيل العدد الأكبر من التشكيلات الجموعية الإسلامية النسوية وديمومتها ونمو نشاطاتها وتفرعاتها، وبشكل خاص تلك التي انبثقت عن الأحزاب الإسلامية أو التي استطاعت الأحزاب الإسلامية أن تضمها ضمن هيكليتها بعد أن اضطرتها صعوبة الحصول على التمويل إلى قبول الانضمام تحت خيمة الإسلام السياسي، أو تلك الجمعيات التي أسسها سياسيون إسلاميون حاولوا من خلالها إنتاج شكل جديد من التأثير عن طريق تأسيس جمعيات مستغلين فرصة وجودهم في مناصب تؤهلهم على الحصول على أموال إضافية باسم الجمعية التي يترأسونها.

وتمثل هذه الأنواع من الجمعيات وسائل لدى الحركات الإسلامية الناشئة في العراق لتعزيز أجنداتها السياسية، ولتعزيز البنى التحتية والفروع من خلال توظيفها بوصفها محسات لقياس الرأي العام وآليات للتشديد الجماهيري ووسيلة لكسب ولاءات الناس وأصواتهم. وقد أوجدت التحولات الديمقراطية ودخول المرأة طرفاً في الانتخابات، ناخبة ومرشحة، حاجة لدى الأحزاب الإسلامية لإشراك النساء في العمل المؤسسي بوصفها وسيلة يمكن من خلالها الوصول إلى قاعدة عريضة من الجمهور.

وبالمقابل، كان هناك اندفاع قوي لدى عدد كبير من النساء يوازي حاجة الحركات الإسلامية لتوظيف المرأة للانخراط في العمل الجمعوي النسوي الإسلامي، بسبب الواقع الذي فرضته المرحلة التي يمر بها العراق، والذي تهيمن فيه حركات الإسلام السياسي، وهو ما أوجد ظروفًا دفعت

المرأة للانخراط في هذه الجمعيات. لعل في مقدمة هذه الظروف والدوافع هو الهروب من المنظومة الثقافية العشائرية التي لا تسمح للمرأة بالخروج إلى المجال العام إلا بشروط توفر وضمان الحصانة. وإن الجمعيات الإسلامية النسوية وما تتصف به من خصائص في العمل، من عزل جنسي، وضمانات للمرأة بأن يكون عملها في الجمعية امتداداً لعملها في المنزل، وما تؤكد عليه في رسائلها من قيم تركز بالدرجة الأساس على صفات المرأة الصالحة — على وفق المنظومة الدينية — والحجاب، نقول: إن الجمعيات الإسلامية توفر مساحة (آمنة) للمرأة المنحدرة من هذه البيئات، بما يمكن أن يكون النشاط العام الوحيد المسموح لها المشاركة فيه.

وقد كان الفقر وفقدان فرص العمل دافعا آخر للانخراط في هذه الجمعيات. فعلى الرغم من أن مجال العمل يتخذ شكلا طوعيا في كثير من هذه الجمعيات، إلا إن للنساء المشاركات في الأنشطة والعمل حصة من المساعدات التي تقدم إلى الفئات المستهدفة. وتشكل هذه المكافآت غير المنتظمة للمرأة الفقيرة دافعا للعمل وحافزاً للاستمرار في هذه النشاطات.

### وظائف الجمعيات الإسلامية النسوية

غالباً ما تتأسس الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية تسهم في تحسين أوضاع المجتمع في هذه المجالات، أو تخص فئة من فئاته، انطلاقاً من مبادئ معينة يتم الاتفاق عليها بناء على حصول القناعة بها.

وتكشف دراسة أهداف الجمعيات الإسلامية النسوية، على نحو ما وردت في أنظمتها الداخلية، عن وجود نوعين رئيسيين من الأهداف، الأول ذو طبيعة عامة تشترك فيها هذه الجمعيات مع منظمات المجتمع المدني النسوية غير الإسلامية، التي تسعى إلى النهوض بواقع المرأة، إلا إنها تختلف في الرؤى والمنطلقات التي تتأسس عليها هذه الأهداف، والتي غالباً ما تكون محكومة بالرؤية الدينية لوضع المرأة ومكانتها وحدود الدور المناط بها داخل المجتمع، الأمر الذي انعكس على مجالات عمل هذه الجمعيات والقضايا التي تشغل عليها، فبينما يحتل موضوع العنف ضد المرأة، والتوعية والتثقيف بينود (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/ سيداو)، ومحو الأمية القانونية للنساء مساحة كبيرة في عمل المنظمات النسوية غير الدينية. وفي المقابل، تتجنب الجمعيات النسوية الإسلامية هذه الموضوعات، لتركز بدلاً عنها على (الحقوق المشروعة للمرأة المسلمة في داخل العراق

وخارجه)<sup>1</sup>، و(إبراز التقدير والاحترام الذي تحظى بها المرأة في الشريعة الإسلامية)، على نحو ما جاء في مؤتمر عقده (مؤسسة المرأة العراقية)، التابعة لـ (تيار الإصلاح الوطني).

لقد جعلت بعض الجمعيات النسوية الإسلامية من النهوض بواقع المرأة هدفاً مباشراً، على الأقل على المستوى النظري، بينما اعتبرت جمعيات أخرى مثل هذا النهوض وسيلة لتحقيق غايات أخرى، تتمثل إما في "مواجهة الغزو الثقافي والتصدي للشبهات والإشاعات التي يسعى أعداء الإسلام إلى زرعها في الأمة"<sup>2</sup> و"المساهمة في ملء الفراغ الديني والتبليغي في العراق والعالم العربي من خلال إنشاء جيل من المبلغات الرساليات وذلك بتوعية المرأة وإنشاء معاهد ومدارس وكرليات إسلامية"<sup>3</sup>، أو لتحقيق أهداف مجتمعية أخرى لا تستهدف المرأة بشكل مباشر، من قبيل تحقيق صور التآخي والإيثار بين أبناء المجتمع، وسد عوز الأيتام وكفالتهم ورعايتهم، إغاثة المناطق المنكوبة والمعرضة للكوارث والأحداث العسكرية، إذ تميل نسبة من الجمعيات إلى تنفيذ مثل هذه البرامج بكادر نسوي.<sup>4</sup>

أما النوع الثاني من الأهداف فتتمثل فيها الملامح الإسلامية للجمعية من خلال جعل المرأة المسلمة، أي الملتزمة دينياً وليست حاملة الهوية الإسلامية، هي الفئة المستهدفة من نشاط وعمل الجمعية عن طريق إعدادهن ليصبحن "قادرات على إيصال صوتهن إلى العالم الإسلامي والعربي والدولي ودعم حضورهن في هذه الساحات الثلاث"<sup>5</sup>، وجعلها عنصراً فاعلاً في الحياة العامة في العراق.<sup>6</sup>

وجعلت جمعيات أخرى شخصيات نسوية بارزة في التاريخ الإسلامي مرتكزاً أساسياً لقيام عملها، كما هي الحال في (مؤسسة المرأة العراقية)، التي "تنطلق من شخصية الزهراء الإنسانية لتقوم الجوانب المختلفة لشخصية المرأة العراقية"<sup>7</sup>.

وتشتمل أهداف أخرى على محاولات "إعداد وتحصين وتربية المرأة العراقية التربية الدينية الصادقة، وتحصينها لمواجهة الأساليب المتلوية والتيارات المعادية للإسلام والمرأة بالخصوص"<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> يُنظر: النظام الداخلي لـ (منظمة المرأة المسلمة في العراق)/ الأهداف العامة.

<sup>2</sup> الدليل التعريفي لدائرة شؤون المرأة، مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي.

<sup>3</sup> المصدر نفسه.

<sup>4</sup> يُنظر: النظام الداخلي لـ (مؤسسة الإيثار)، والنظام الداخلي لـ (مؤسسة خير النساء).

<sup>5</sup> النظام الداخلي لـ (منظمة المرأة المسلمة في العراق).

<sup>6</sup> يُنظر: النظام الداخلي لـ (منظمة الفجر النسوية).

<sup>7</sup> كلمة (مؤسسة المرأة العراقية)، المؤتمر التأسيسي في 2007/1/1

<sup>8</sup> النظام الداخلي لـ (منظمة المرأة المسلمة في العراق).

وتعكس مضامين الأهداف الخاصة لهذه الجمعيات العداء القديم بين الغرب والإسلام الذي ولدَ مناخاً من المقاومة الثقافية فيما يتعلق بالمرأة والأسرة بحيث أصبحا يمثلان الحرمة الأخيرة التي لم تنتهك للهوية الإسلامية<sup>1</sup>. وتكشف قراءة هذه الأهداف عن تلك المخاوف التي أثارها وحظت عليها التغيرات التي شهدتها العراق إبان سقوط نظامه السابق 2003 والتدفق الهائل للمنظمات الدولية، بحواملها الفكرية الليبرالية الداعية إلى مفاهيم حقوق المرأة والمساواة ما بين الجنسين والتي من شأنها أن تهدد بتغيرات كبيرة في البنى الثقافية للمجتمع.

تؤكد إحدى الناشطات الإسلاميات في العراق ممن أتاحت لهن الأحزاب الإسلامية فرصة للمشاركة في الجهاز التشريعي (البرلمان) أن "ضخامة الحدث والخوف من التغريب تحديداً دفع قوى الإسلام السياسي للضغط باتجاه التشدد في تبني مناهج دينية واجتماعية متطرفة كرد فعل للحركات التي بدأت تظهر على الساحة العراقية مدعومة من مؤسسات ومنظمات دولية تدفع باتجاه تطبيق النموذج الغربي بكل تفاصيله".

وقد انعكس هذا الخوف على طبيعة الأهداف التي تحدد عمل الجمعيات الإسلامية لتشمل إعداد وتحسين المرأة العراقية، ومحاولة تربيتها التربية الدينية (الصادقة) و(تحسينها لمواجهة الأساليب المتلوية والتيارات المعادية للإسلام والمرأة بالخصوص)<sup>2</sup>، أو رفع مستوى الوعي الثقافي والديني والسياسي للمرأة وتحسينها من الانحرافات العقائدية والثقافية والاجتماعية والسياسية<sup>3</sup>.

إن تحليل أنشطة هذه الجمعيات ومقارنتها بالأهداف المعلنة للجمعيات يكشفان عن تباين واضح بين بعض الأهداف العامة للجمعية، ولا سيما تلك المتعلقة بالنهوض بواقع المرأة العراقية، وبين الوظيفة الأساسية التي تؤديها الجمعية، فعلى الرغم من وجود أكثر من (133) جمعية إسلامية في أنحاء العراق المختلفة تعلن عن نفسها بوصفها جمعيات نسوية تستهدف النهوض بواقع المرأة، إلا أن واقع عملها لا يشير إلى أي سعي جاد إلى تمكين المرأة، بمعنى توسيع فرص الخيارات أمامها وبناء قدراتها وإعادة تشكيل وعيها بذاتها وبدورها، يقدر ما يشير إلى أهداف ووظائف أخرى لا تصب في الغرض الأساسي وهو النهوض بواقع المرأة، ومعظمها ينشط في مجال توفير الحاجات الأساسية والتثقيف والتعبئة وهو اقتراب يختلف تماماً عن المنظمات التي تتبنى التوجه الاستراتيجي والتي تسعى إلى تمكين النساء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أن فكرة التمكين تتعارض تماماً مع القيم الإسلامية التي تتبناها هذه الجمعيات والتي تدعو إلى تكريم المرأة وليس إلى تمكينها كما تدعو إلى التكامل ما بين الأدوار وليس إلى التماثل والمساواة .

<sup>1</sup> يُنظر: الإسلامية الراديكالية والمجتمع الأهلي في الشرق الأوسط.

<sup>2</sup> يُنظر: لنظام الداخلي لـ (منظمة المرأة المسلمة في العراق).

<sup>3</sup> يُنظر: النظام الداخلي لـ (دائرة شؤون المرأة)، مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي.

إن تحليل أنشطة هذه الجمعيات ومقارنتها بالأهداف المعلنة كما هي مدونة في أنظمتها الداخلية وقراءة مضامين خطاباتها يكشف عن الاستخدام والتوظيف السياسي لهذه الجمعيات والذي يصب في إطار تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، لعل أهمها بناء آليات المحافظة على استمرارية الأحزاب الإسلامية في السلطة، وأسلمة المجتمع ونشر الثقافة المذهبية، وأسلمة الحركة النسوية من خلال بناء هوية إسلامية مذهبية للمرأة تخدم في مجال نشر الثقافة وهذا يقتضي فصلها عن الحركة النسوية العالمية كمحاولة للتصدي للخطاب الغربي (المعادي للإسلام) والذي يشكل واحداً من أهم التحديات التي يواجهها الإسلام السياسي أثناء محاولته أسلمة المجتمع وبناء نفوذه الفكري والسياسي وصولاً لاستلامه السلطة.

## دور الجمعيات النسوية في بناء آليات المحافظة على استمرارية الأحزاب الإسلامية بالسلطة

كشف المسح الميداني لعينة من الجمعيات الإسلامية النسوية في مدينة بغداد عن العلاقة ما بين الجمعيات الإسلامية وبين الأحزاب الإسلامية وقد أظهر المسح أن هناك (12) جمعية نسوية ترتبط بشكل مباشر من ناحية تمويلها أو تأسيسها أو الوظيفة التي تؤديها بأحزاب إسلامية مقابل (8) جمعيات إسلامية غير نسوية مرتبطة بالأحزاب. وان هناك (3) جمعيات نسوية مرتبطة بشكل غير مباشر بهذه الأحزاب عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي وأحياناً تقديم الحماية لها مقابل (6) جمعيات غير نسوية ولم تتبين هذه العلاقة في (5) جمعيات نسوية و (5) غير نسوية.

| جمعيات نسوية |                                      |
|--------------|--------------------------------------|
| 12           | جمعيات تابعة للأحزاب                 |
| 3            | جمعيات ترتبط بشكل غير مباشر بالأحزاب |
| 1            | جمعيات مستقلة                        |
| 5            | غير مبين                             |
| 21           | المجموع                              |

### الجدول رقم (7)

الجمعيات الإسلامية النسوية موزعة بحسب علاقتها بالأحزاب الإسلامية

يتضح من الجدول رقم (7) أن النسبة الغالبة من الجمعيات الإسلامية هي جمعيات تابعة لأحزاب أو شخصيات إسلامية سياسية. وهذا يعني أن هذه الجمعيات تمثل واجهة لهذه الأحزاب وان جميع نشاطاتها وأعمالها تدخل ضمن نطاق نشاطات هذه الأحزاب<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أن معظم الجمعيات في العينة تنفي علاقتها بالأحزاب الدينية إلا أن الملاحظة الميدانية قد كشفت خلاف ذلك من خلال صور الرموز الحزبية والدينية المعلقة على جدرانها والجهات التي تمويل نشاطاتها. ومعظم الأحزاب الإسلامية التي تعتمد عليها هذه الجمعيات هي من الأحزاب أو شخصيات إسلامية بالمشاركة في السلطة. كالمجلس الأعلى الإسلامي، والتيار الصدري، و التيار الإصلاح، الذي انفصل عن حزب الدعوة، وحزب الدعوة، منظمة بدر، وحزب الفضيلة. باستثناء هيئة علماء المسلمين الذي يمول نشاطات جمعية الفجر النسوية (جمعية الزهراء سابقاً).

كما يتضح من الجدول السابق أن عدد الجمعيات النسوية الإسلامية التي ترتبط بالأحزاب الدينية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر قد تفوق على عدد الجمعيات الإسلامية غير النسوية. مما يشير تساؤلات مهمة حول ما يمكن أن تقدمه مثل هذه الجمعيات بالذات إلى الأحزاب. وكيف تم توظيفها لخدمة الحزب وبناء آليات المحافظة على استمراره؟

والحقيقة أن الأحزاب الإسلامية تنبعت منذ بداية تأسيسها في العراق إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في تعزيز أجندتها وأهدافها السياسية، ولكون هذه الأحزاب تعتمد على الجانب الدعوي بالدرجة الأساس فكان لابد من الالتقاء على النساء بسبب قدرتهن على اختراق الأسر والمنازل وقد وظفت المرأة في دور الدعاية وكانت فاعلة إلى حد ما في جسد الأحزاب الإسلامية ونخص منها (حزب الدعوة) تحت هذا الإطار، وعندما شاركت هذه الأحزاب في السلطة أصبحت قضية تعزيز البنى للفروع النسوية وإشراك المرأة في مهمات سياسية كالمساعدة في الحملات الانتخابية والمشاركة في التصويت يوم الانتخابات في صميم ما تبذله الحركات الإسلامية من جهود ترمي للاستفادة من وجود النساء في صفوفها خصوصاً وان النساء يشكلن صوتاً انتخابياً ويمتلكن بذلك رصيداً اجتماعياً قيماً كونهن يمثلن أكثر من نصف السكان.

من جهة أخرى عززت شروط بناء الدولة بعد 2003 ووضوح قانون الانتخابات الذي فرض للنساء حصة (الكوتا) في القوائم الانتخابية من سعي الأحزاب إلى إشراك النساء في قوائمها الانتخابية. وداخل بنية أحزابها الأمر الذي عزز من توجه هذه الأحزاب إلى المنظمات النسوية عن

<sup>1</sup> يُنظر: ممارسة السياسة في مجتمع مدني، ص 26.

طريق تشكيلها أو الهيمنة على جمعيات قائمة اضطرت تحت ضغط ضعف التمويل إلى الانضواء تحت خيمة هذه الأحزاب.

وقد كانت الجمعيات النسوية الإسلامية مصدراً مهماً لإعداد وتقديم الكوادر المشاركة في العملية السياسية سواء في مجالس المحافظات أو في البرلمان، فمعظم المترشحات عن قوائم الأحزاب الإسلامية في مجالس المحافظات هن من العاملات أو الناشطات في التنظيمات والجمعيات الإسلامية النسوية، ومعظم المنتخبات في مجالس المحافظات في (قائمة شهيد الحزاب)، على سبيل المثال، هن من العاملات في منظمة المرأة المسلمة التابعة للمجلس الأعلى، كما أن هذه الجمعيات لا تهين كوادر نسوية للترشيح ضمن قوائم الأحزاب في انتخابات أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية، وإنما ترفد الأحزاب نفسها بكوادر نسوية. تؤكد جنان العبيدي، رئيسة (منظمة المرأة المسلمة) أن المجلس الإسلامي الأعلى اعتمد على ترشيح عضوات من العاملات في هذه المنظمة لرجهن ضمن أعضاء الهيئة العامة لهذا الحزب البالغة (120) عضو وقد انضمت إلى هذه الهيئة (12) عضوة ممن ينشطن في (منظمة المرأة المسلمة)<sup>1</sup>. والأمر الجدير بالملاحظة هو أن هذه الأحزاب الإسلامية على الرغم من دورها في اتساع المشاركة السياسية المرأة إلا أن الأحزاب الشيعية منها لم تقدم أي مرشحة لمنصب وزير في الجهاز التنفيذي (الحكومة)، وهو دور يمكن أن يتخذ سمة قيادية وشكل من أشكال الولاية حرصت أن لا تحصل عليها المرأة تماماً.

وبشكل عام، لم يخرج دور المرأة داخل الجمعيات النسوية التابعة للأحزاب عن دورها الدعوي ولم تتجاوز دور الدعاية (المرشدة) ذلك لأن هذه الأحزاب وظفت المجتمع المدني في مجال الدعوة والإرشاد انطلاقاً من فهمها لهذه الجمعيات على أنها منظمات لكسب التأييد الجماهيري، وتكشف ناشطات هذه الجمعيات والتي تدور حول التوعية الدينية والمذهبية بهدف أسلمة المجتمع، على أنها شكل من أشكال الكسب والتأييد الجماهيري لطروحات الإسلام السياسي والأحزاب الذي تمثله. أما الأنشطة والبرامج الإنمائية وحقوق الإنسان، فقد دخلت عرضاً بسبب دخول هذه العناوين إلى مجال العمل المدني ووجود منظمات مانحة تدعم مثل هذه البرامج مما اثر في توجه الجمعيات الإسلامية لهذا النوع من الأنشطة ولو بشكل محدود.

نشاطات الاحتفالات بيوم ولادة الزهراء وكل الرموز الأخرى داخل هذه الثقافة كما اتسعت هذه المناسبات لإقامة الندوات والاحتفالات. والملاحظ أن إحياء هذه المناسبات تم من خلال الجمعيات وهناك نوع من الدورات التدريبية التي تعقدها دائرة شؤون المرأة في مؤسسة شهيد الحزاب تسمى ب (حلقات دراسية) تستمر على مدار السنة يطلق عليها (المراكز) تسعى إلى طرح الثقافة

<sup>1</sup> مقابلة مع جنان العبيدي، رئيسة (منظمة المرأة المسلمة)، أجرتها الباحثة أسماء جميل رشيد، في 27/6/2009.

الإسلامية بمستوى يواكب المستوى الثقافي للنساء<sup>1</sup>، ففي سنة 2006، على سبيل المثال، بلغ عدد المراكز التي تقام فيها الدورات الدائمة في مدينة الصدر فقط 145 مركزاً تخرج منها ما يقرب 3200 طالبة، كما تقوم (مؤسسة المرأة العراقية) بتنفيذ دورات صيفية للناشئين بعض منها تخصص الدين والعقائد والأخلاق. وتقدم (منظمة المرأة المسلمة) دورات في الفقه، أما في مجال التوعية والتثقيف فنجد تنوعات على النشاطات التي تصب في مجال التنشئة الإسلامية إذ تقيم (مؤسسة الإيثار) السنوية بالإضافة إلى دورات حفظ القرآن مشروع القصة الإسلامية، الذي توزع فيه القصص الإسلامية على الأيتام شهرياً، وتتضمن السيرة النبوية لزيادة تمسكهم بمبادئ القيم الإسلامية والإنسانية. وقد وُظف المسرح في إطار ديني يجمع ما بين التثقيف المذهبي والترفيه، حيث قدمت المسرحية التي تروي حادثة الطف وأخرى تروي حياة أولاد مسلم والموضوعين يحتلان رمزية مقدسة في الذمينة الشيعية العراقية.

كما أقامت دائرة شؤون المرأة في مؤسسة شهيد الخراب معرضاً للكتاب في الموضوعات العقائدية.

أما في مجال الإغاثة فقد تفوقت المنظمات النسوية لأن العمل مع المرأة لا ينطوي من وجهة نظرهن إلا على الفهم التقليدي للمساعدة.

وتتجه بعض النشاطات ذات الأبعاد الدينية غير المباشرة نحو تزويج الشباب أو تنظيم حفلات زواج جماعي، مع تقديم الدعم للأزواج الجدد، من قبيل ما تفعل (مؤسسة المرأة العراقية)، و(مؤسسة خير النساء)، و(مؤسسة العفاف الخيرية) السنوية.

وقد تمكنت (منظمة المرأة المسلمة في العراق) التابعة لتيار شهيد الخراب (المجلس الإسلامي الأعلى سابقاً) من توظيف أكثر من 1000 مدرسة من العاملات في المدارس الحكومية في المحافظات التي تتوزع عليها فروع المنظمة للعمل على إعطاء دروس تقوية للطالبات ودروس محو أمية لأمهاتهن<sup>2</sup>. وقد استطاعت المنظمة من خلال هذا النشاط الذي ينسجم مع ميول ورغبات رجال العشائر في جنوب العراق وقراه أن تحشد المناصرين وتبث خطابها على فئة واسعة من جماهير النساء.

ومن جانب آخر، تحرص الجمعيات على تنظيم دورات في تعليم الخياطة والإسعافات الأولية والرسم على الزجاج وفن الحلاقة بغية تأهيل النساء على مهن منمطة جنسياً تتناسب والتصورات السائدة عن دور المرأة والمهن والأعمال التي تتناسب مع طبيعتها البايولوجية. ومع أن مثل هذه النشاطات تستهدف تمكين المرأة من خلال توفير قدرات ومهارات توسع من خيارات النساء وتوفر لهن فرصة للاعتماد على الذات، إلا أنها لم تسهم في مكافحة الفقر عند المرأة، وهو واحد من أهم

<sup>1</sup> يُنظر: الدليل التعريفي لدائرة شؤون المرأة، مؤسسة شهيد الخراب للتبليغ الإسلامي.

<sup>2</sup> مقابلة مع حنان العبيدي، رئيسة (منظمة المرأة المسلمة)، أجرتها الباحثة أسماء جميل رشيد، في 27 / 6 / 2009.

الأهداف الإنمائية، إذ لم تدعم إكساب هذه المهارات بتوظيفها في مشاريع تدر دخلا على المرأة وينهي حالة الفقر بل بقيت نشاطات مفرغة من محتواها على الرغم من محاولة هذه الجمعيات إيجاد برامج واعتماد منهجية تطوير الاعتماد على الذات من خلال التدريب، كما لم تسجل الجمعيات الإسلامية النسوية مؤشرات ايجابية على صعيد مكافحة الفقر، لتبقى منهجية عمل هذه الجمعيات يدور في فلك البر والإحسان وهو العمل الخيري التقليدي الذي يعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتلقي<sup>1</sup>.

وفي تطور لافت، اتجهت بعض الجمعيات الإسلامية إلى إقامة مشاريع وتنفيذ أنشطة يمكن أن تكون مصدرا لإدامة موارد الجمعية من مثل فتح دور حضانة في فروع الجمعيات مقابل أجور رمزية أو تنفيذ دورات لتعلم قيادة السيارات للنساء وفتح قاعات للرشاقة وصالونات للحلاقة، أو سوق خيري وفي بعض الأحيان يتخذ شكل محل مبيعات ثابت إلا أنها في النهاية لم تستطع أن تتجاوز وظيفتها في التعبئة الدينية والسياسية فرياض الأطفال ودور الحضانة بل وحتى المدارس التي عمدت بعض الجمعيات إلى استحداثها أصبحت مراكز للتنشئة الدينية المبكرة أكثر من كونها أبنية مؤسسية لها طابع الاستقرار يمكن أن تؤدي إلى تحقيق موارد مالية للجمعية.

---

<sup>1</sup> يُنظر: دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية.

## قائمة المصادر والمراجع

### الكتب والبحوث والمقالات العربية

- آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، عمر صدوق، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1995
- الأحزاب السياسية في العالم الثالث، أسامة الغزالي حرب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (117)، الكويت، أيلول 1987
- الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، بلقيس أحمد منصور، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004
- استراتيجية العمل السياسي للمرحلة القادمة، محمد سليمان، مجلة العصر (مجلة إلكترونية)، 24/8/2004، على الرابط الإلكتروني الآتي:  
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5622&>
- أسس التوتاليتاريا، حنة آرندت، ترجمة: أنطوان أبو زيد، دار الساقبي، بيروت، 1993
- الإسلامية الراديكالية والمجتمع الأهلي في الشرق الأوسط، نزيه الأيوبي، مجلة أبعاد، بيروت، العدد (5)، حزيران/يونيو، 1996
- الإسلاميون في مجتمع تعددي، مسعود أسد الله، ترجمة: دلال عباس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004
- الإسلاميون وتحدي المجتمع المدني، عبد الله جاد فودة، مدونة (القصد)، 2007، على الرابط الإلكتروني الآتي: [http://alkasd.blogspot.com/2007/09/blog-post\\_10.html](http://alkasd.blogspot.com/2007/09/blog-post_10.html)
- إنماء المجتمع الأهلي، تقديم: زكي الميلاد
- بحث حول المجتمع المدني في ظل النظام الإسلامي، بلال نعيم، دار الهادي، بيروت، ط 1، 2007
- تاريخ نشأة الحرب الإسلامي العراقي، كاظم احمد المشايخي، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، 2005

- الترميز السياسي والهوية البصرية: قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، سعيد بنكراد، مجلة *علامات*، مكناس/ المغرب، العدد (19)، 2004
- *التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق 2008*، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، بغداد 2009
- الكلمة التأسيسية لجماعة الفضلاء، محمد اليعقوبي، الموقع الإلكتروني لمكتب المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي، على الرابط الإلكتروني الآتي:  
<http://www.yaqoobi.com/arabic/pages/speek.php?qid=4&gid=2&sw>
- *الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر*، إشراف: عبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2001
- *حدود الديمقراطية الدينية*، توفيق السيف، دار الساقى، بيروت، 2008
- الحزب الإسلامي العراقي والعملية السياسية، عمر الكبيسي، جريدة *القدس العربي*، لندن، العدد (5823)، شباط 2008
- *حزب الدعوة الإسلامية: بحث وثائقي في مسيرة الدعوة*، حسن شبر، دار نشر باقيات، قم، 1427 هـ
- حوارات مع قادة الحركة الإسلامية في العراق، إبراهيم غرايبة، مجلة العصر (مجلة إلكترونية)، 13 / 1 / 2004، على الرابط الإلكتروني الآتي:  
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4924&>
- حوار مع أمين عام حزب الفضيلة السيد نديم عيسى خلف الجابري، جريدة *المنارة*، البصرة، 18 — 20 / 10 / 2003
- حول موقف طارق وحزبه (بيان)، الموقع الإلكتروني لـ (جبهة الجهاد والإصلاح)، 27 / 9 / 2007، على الرابط الإلكتروني الآتي:  
[http://rjfront.info/index.php?option=com\\_content&task=view&id=28&Itemid=1](http://rjfront.info/index.php?option=com_content&task=view&id=28&Itemid=1)
- دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، أماني قنديل، 2005 (بحث غير منشور)
- الدين والمجتمع المدني، صادق اللاريجاني، ترجمة: جواد علي كسار، مجلة *التوحيد*، العدد 97، تشرين الثاني 1998

- سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957/1986، علي المؤمن، المركز الإسلامي المعاصر، بيروت، ط 3، 2004
- شيعة العراق، إسحق نقاش، ترجمة: عبد الإله النعيمي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1996
- عز الدين الجزائري: رائد الحركة الإسلامية في العراق، جودت القزويني، دار الرافدين، بيروت، ط 1، 2005
- العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، عادل رؤوف، المركز العراقي للإعلام والدراسات، بغداد، ط 4، 2006
- العمل الأهلي: رؤية إسلامية، هشام جعفر، الموقع الإلكتروني (إسلام أون لاين)، آب 2004، على الرابط الإلكتروني الآتي:  
<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/02/2000/article57.shtml>
- قراءة تحليلية لواقع عينة من الجمعيات الأهلية الإسلامية، عماد صيام، في كتاب: الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر
- قياسا بتأريخنا: مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟، وجيه كوثراني، جريدة الحياة، بيروت — لندن، عدد يوم 4 / 12 / 1995
- جماعة الفضلاء: الأهداف والأعمال، الموقع الإلكتروني لمكتب المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي، على الرابط الإلكتروني الآتي:  
<http://www.yaqoobi.net/arabic/pages/speak.php?qid=9&gid==2&sw>
- مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي: التباسات المفهوم والدور والغاية، طلال عتريسي، مجلة المنطلق، العدد 118، ربيع 1997
- المجتمع المدني الإسلامي، محمد خاتمي، مجلة التوحيد، العدد 97، تشرين الثاني 1998
- المجتمع المدني في الخبرة الإسلامية، وجيه كوثراني، في كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية
- المجتمع المدني في العالم الإسلامي: منظورات معاصرة، تحقيق: أمين ب. صاحبو، ترجمة: سيف الدين القصير، دار الساقى، بيروت، بالاشتراك مع: معهد الدراسات الإسماعيلية، لندن، ط 1، 2007 (الطبعة الإنكليزية الأصلية صادرة سنة 2002)

- **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2001
- المجتمع المدني: محاولة أولية لتبئية المفهوم، ماجد الغرباوي، مجلة **التوحيد**، العدد 97، تشرين الثاني 1998
- المجتمع المدني والتنمية البشرية في العراق بين الواقع والطموح، باسم خميس عبيد الشمري، بحث غير منشور مقدّم إلى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية، بغداد، 2007
- **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،** توفيق المدني، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997
- المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة، سيف الدين عبد الفتاح، في كتاب: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**
- **مشروعية الأحزاب في الإسلام،** محمد صادق الكرباسي، بيت العلم للناشرين، بيروت، 2006
- **مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني،** راشد الغنوشي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1999
- ممارسة السياسة في مجتمع مدني، حسن جاسم راشد الشام، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007
- **من فكر الدعوة الإسلامية،** محمد باقر الصدر، الإعلام المركزي لحزب الدعوة الإسلامية، د. ت.
- الميليشيات: رؤية خاصة، الموقع الإلكتروني للحزب الإسلامي العراقي، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.iraqiparty.com/page/melesheat>
- **نشأة الأحزاب السياسية،** حسين جميل، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1984
- **نظرية السلطة في الفقه الشيعي،** توفيق السيف، المركز الثقافي العربي، بيروت — الدار البيضاء، ط 1، 2002
- **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير،** علي الدين هلال ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000
- **وطنية شيعية صاعدة ولا مركزية هادئة: قراءة في انتخابات مجالس المحافظات في العراق/ كانون الثاني 2009،** حيدر سعيد، مركز الأبحاث العراقية، بغداد، 2009

## الكتب والمقالات الإنكليزية

- ***Civil Society, Democracy, and Muslim World***, ed: Elisabeth Ozdalga and Sune Persson, Istanbul, 1997
- Elite Recruitment and Political Development, Lester Seligman, in: ***The Journal of politics***, Vol. 26, Aug, 1964.
- In Iraq: Sadr Looms Over Maliki, Lionel Beehner, the (Council of Foreign Relations) website, on the link: [http://www.cfr.org/publication/11781/in\\_iraq\\_sadr\\_looms\\_over\\_maliki.html](http://www.cfr.org/publication/11781/in_iraq_sadr_looms_over_maliki.html)
- ***Multiple Modernities, Civil Society and Islam, The Case of Iran and Turkey***, Masoud Kamali, Liverpool University Press, 2005
- The Neo-liberal model's planned role in Iraq's economic transition Robert Looney, in: ***The Middle East Journal***, Volume 57, Number 4, Autumn 2003 (19)

## الوثائق الإدارية

- أهم القرارات التي أُنخذت ضمن ثلاثين اجتماع عقده نخبة من مدراء الدوائر والمكاتب والفروع لمؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي بتاريخ 17 — 22 / 5 / 2005 م لإعادة النظر والتقييم والآفاق المستقبلية لعمل المؤسسة (وثيقة إدارية)
- الدليل التعريفي لدائرة شؤون المرأة، مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي
- النظام الداخلي، مؤسسة الإيثار
- النظام الداخلي، مؤسسة خير النساء
- النظام الداخلي، منظمة الفجر النسوية
- النظام الداخلي، مؤسسة المرأة المسلمة

## الكلمات

- كلمة (مؤسسة المرأة العراقية)، المؤتمر التأسيسي في 2007/1/1

## المقابلات التلفزيونية

- إسلاميو العراق وعلاقتهم بالإخوان، حوار مع محسن عبد الحميد، قناة الجزيرة الفضائية، 2003 /9 /12

## الصحف

- صحيفة كيهان، طهران، 1982 /11 /2، و 1982 /11 /17

## المواقع الإلكترونية

- حزب الدعوة: [www.daawaparty.com](http://www.daawaparty.com)

## المقابلات

- مقابلة مع جنان العبيدي، رئيسة (منظمة المرأة المسلمة)، أجرتها الباحثة أسماء جميل رشيد، في 2009 /6 /27
- مقابلة مع رعد الخفاجي، رئيس (جمعية المودة الإسلامية) في منطقة الكرادة ببغداد، أجرتها معه الباحثة أسماء جميل رشيد في 2008 /5 /8
- مقابلة مع سعد بداي الخزعلي، الأمين العام لـ (مؤسسة همم)، أجراها الباحث محمد عطوان، 2008 /8 /1
- مقابلة مع ماجد شناطي، مسؤول الدائرة القانونية في (مؤسسة همم)، أجراها الباحث محمد عطوان، 2008 /9 /17

## ملحق

### استمارة بيانات

#### واقع الجمعيات وبنيتها التنظيمية

- اسم الباحث الذي أجرى المقابلة .....
- رقم الهاتف أو الموبايل .....
- اسم الجمعية .....
- تأريخ إجراء المقابلة .....
- البريد الإلكتروني .....
- مدة المقابلة .....
- الموقع الإلكتروني (إن وجد) .....
- مكان إجراء المقابلة .....
- المدينة التي تقع فيها الجمعية .....
- موقع الشخص المدلي بالبيانات داخل الجمعية .....

#### المحور الأول: بيانات أساسية عن الجمعية

- اسم الجمعية .....
- هل الجمعية مركز أم فرع من جمعية أخرى؟ .....
- هل للجمعية فروع؟ .....
- رقم تسجيل الجمعية (إذا كانت مسجلة) ومكان التسجيل .....
- مكان الجمعية منطقتها الجغرافية .....
- متى تأسست الجمعية وكيف تشكلت؟ .....

- ما العوامل أو الدوافع التي دعت إلى تشكيل الجمعية .....
- ما الفئات المستهدفة من نشاط الجمعية؟ .....
- طبيعة نشاط الجمعية : إحسان ..... إغاثة ..... تعليم وتدريب .....
- بحوث ودراسات ..... توعية وتثقيف ..... أخرى تذكر .....
- ما مجال عمل المنظمة بحسب تصنيف مركز تسجيل المنظمات: قضايا المرأة .....
- شباب ورياضة ..... إسكان ..... زراعة ..... فن وثقافة .....
- ديمقراطية وحوكمة ..... تطوير اقتصادي ..... تعليم ..... بيئة .....
- ذوو احتياجات خاصة ..... حقوق إنسان ..... مساعدات إنسانية ..... إعلام .....
- أطفال وأيتام ..... صحة عامة وطب ..... خدمات عامة وبنية تحتية ..... متعددة .....

### المحور الثاني: أعضاء الجمعية

- اسم رئيس الجمعية .....
- أسماء الأعضاء الثلاثة المؤسسين .....
- ما نوع الروابط والعلاقات التي تربط الأعضاء : روابط قائمة على الانتماء الجغرافي .....
- روابط قائمة على النوع الاجتماعي ..... روابط قائمة على الانتماء لمدينة واحدة .....
- روابط قومية ..... روابط دينية .....

### المحور الثالث: تركيبة الجمعية

— ما عدد أعضاء الجمعية (الهيئة الإدارية)

| الوظيفة داخل الجمعية | الجنس | التحصيل العلمي | سنوات الخدمة | ملاحظات |
|----------------------|-------|----------------|--------------|---------|
|                      |       |                |              |         |

(ينبغي التأكد من هوية الأعضاء المؤسسين والهيئة الإدارية إن كانوا رجال دين أم لا)

— عدد أعضاء الهيئة العامة .....

— كادر الجمعية والعاملون بأجر

| إجمالي | المتطوعون   |      |                |      | إجمالي | العاملون بأجر      |      |      |      | المشاركون في جمعية عامة | السنوات |
|--------|-------------|------|----------------|------|--------|--------------------|------|------|------|-------------------------|---------|
|        | عضو الجمعية |      | عضو مجلس إدارة |      |        | منتدب <sup>1</sup> |      | معين |      |                         |         |
|        | إناث        | ذكور | إناث           | ذكور |        | إناث               | ذكور | إناث | ذكور |                         |         |
|        |             |      |                |      |        |                    |      |      |      |                         | 2003    |
|        |             |      |                |      |        |                    |      |      |      |                         |         |
|        |             |      |                |      |        |                    |      |      |      |                         |         |
|        |             |      |                |      |        |                    |      |      |      |                         |         |
|        |             |      |                |      |        |                    |      |      |      |                         |         |
|        |             |      |                |      |        |                    |      |      |      |                         |         |

— النمو في أعضاء الهيئة العامة

| م | تاريخ التأسيس | عدد الأعضاء المؤسسين | العضوية في السنة الثانية للتأسيس | المدة الزمنية | المشاركون في آخر جمعية عمومية | % للمشاركين |
|---|---------------|----------------------|----------------------------------|---------------|-------------------------------|-------------|
|   |               | ذكور                 | إناث                             |               | ذكور                          | إناث        |
|   |               |                      |                                  |               |                               |             |
|   |               |                      |                                  |               |                               |             |
|   |               |                      |                                  |               |                               |             |
|   |               |                      |                                  |               |                               |             |
|   |               |                      |                                  |               |                               |             |

- ما شروط العضوية في الهيئة العامة؟ .....
- هل الحصول على خدمات الجمعية مرهون بالعضوية في الهيئة العامة؟ .....
- هل المتبرعون للجمعية من أعضاء الهيئة العامة؟ .....
- أقسام الجمعية .....
- هل هناك قسم مالي؟ .....
- أرشفة؟ .....
- علاقات وتنسيق؟ .....

(على الباحث أن يتأكد من وجود هذه الأقسام من خلال قوائم الرواتب التي تضم الوظيفة والأجور)

- هيكلية الجمعية وهرمها الإداري .....

— آلية اختيار الأعضاء (تعيين، انتخاب، إلخ) .....

(يطلب الباحث سجل الهيئة والأعضاء ومحاضر الانتخابات لسنوات عدة)

— آلية اتخاذ القرار ملاحظة .....

(يسمع الباحث من الطرف الآخر ويدون ما يقوله)

(هذه بعض الصيغ المحتملة لآلية اتخاذ القرار)

|                                                                                    |
|------------------------------------------------------------------------------------|
| مجلس الإدارة هو المسؤول عن إصدار القرارات                                          |
| مجلس الإدارة مسؤول عن إصدار القرارات تعاونه اللجان النوعية                         |
| مجلس الإدارة مسؤول عن إصدار القرارات يعاونه مسؤولو الإدارة اليومية                 |
| مجلس الإدارة مسؤول عن إصدار القرارات تعاونه اللجان النوعية ومسؤولو الإدارة اليومية |

(محاولة التعرف على مركز الثقل الفعلي داخل مجالس الإدارة برصد توزيع مسؤوليات الإدارة اليومية لأنشطة

الجمعية ومن يقوم بها)

(هذه بعض الصيغ المحتملة)

|                                                                                            |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| الإدارة اليومية يشرف عليها وينفرد بها رئيس مجلس الإدارة                                    |
| الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه أحد أعضاء المجلس بالتناوب             |
| الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه أحد أعضاء المجلس بالتناوب ومدير مسؤول |
| الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه مدير مسؤول                            |
| الإدارة اليومية يشرف عليها بالتناوب أعضاء مجلس الإدارة                                     |
| الإدارة اليومية يشرف عليها بالتناوب أعضاء مجلس الإدارة مع مدير مسؤول                       |

## — التمويل

(يطلب الباحث السجلات المالية للجمعية لرصد إيراداتها ومصادر تمويلها من خلال الميزانيات الرسمية للسنوات من 2005 — 2008، لا تدخل في ذلك قيمة الأصول الرأسمالية الثابتة من مباني وأراضٍ، ومقرات، ومعدات، وتجهيزات، وما إلى ذلك)

## — مصادر التمويل

|   |        | مصادر                |
|---|--------|----------------------|
| % | المبلغ | الإيرادات            |
|   |        | اشتراكات             |
|   |        | تبرعات               |
|   |        | تصريح جمع مال        |
|   |        | عائد أنشطة وممتلكات  |
|   |        | إعانات حكومية        |
|   |        | إعانات من هيئات أخرى |
|   |        | إجمالي               |

— على ماذا تعتمد الجمعية في استحصال التمويل؟ .....

— هل تعتمد في حصولها على التمويل على توظيف البعد الديني بشكل أساسي (صدقات، زكاة،

كفالة يتيم، إسهام في رعاية مساجد وإقامتها، تيسير إقامة الفرائض من قبيل الحج، . .)؟ .....

— ما أشكال الدعم المقدم، ولا سيما في مجال التبرعات؟ .....

(هنا، سنجد درجة كبيرة من التنوع بين تبرع نقدي، وعيني قد يشمل مأكولات، وذبائح، وملابس، وأكفان، وما إلى ذلك، وهو ما يشير إلى درجة عالية من المرونة لدى هذه الهيئات وقدرة واضحة على تعبئة الموارد)

#### — دور المرأة داخل الجمعية .....

(يعتمد هذا المحور على تسجيل ملاحظات الباحث الخاصة ببعض الأمور، منها مثلاً:

- الفصل بين الجنسين في مجالات العمل
- الالتزام بالزي الإسلامي، الحجاب في الحد الأدنى وصولاً إلى ارتداء النقاب
- العمل في مجالات تهم بالأطفال والنساء فقط، وهي مجالات العمل التي تناسب طبيعة المرأة
- مدى تواجد النساء في المستويات المختلفة للجمعية "الجمعية العامة، مجلس الإدارة، العمل والنشاط الطوعي اليومي، العمل المأجور، . ."، وهي المستويات التي تحدد مدى إسهام وتواجد

المرأة بها

- مستوى المشاركة المتاحة للمرأة في صنع القرار داخل الجمعية والإسهام في صنع سياساتها

وتوجهاتها)

— هل تسمح الجمعية بعضوية النساء؟ .....

— ما خريطة توزيع قوة العمل النسائية داخل الجمعية؟ .....

| نوعية العمل                               | عدد العاملات | % من إجمالي العاملات بأجر |
|-------------------------------------------|--------------|---------------------------|
| مشرفات بدور الحضانة                       |              |                           |
| معلمات تحفيظ قرآن للأطفال                 |              |                           |
| أنشطة اجتماعية (بحوث، توزيع مساعدات، . .) |              |                           |
| طبيبات/ ممرضات                            |              |                           |
| تنظيم رحلات حج وعمره                      |              |                           |
| معلمات في فصول التقوية للأطفال            |              |                           |
| أعمال إدارية                              |              |                           |
| غير معروف                                 |              |                           |

— أغراض تأسيس الجمعية

| تكراره في جمعيات العينة                 | أغراض التأسيس                                                    |
|-----------------------------------------|------------------------------------------------------------------|
| <b>1 — الأغراض الدينية المباشرة</b>     |                                                                  |
|                                         | العمل بكتاب الله وسنة رسوله ونشر مذهب السلف الصالح               |
|                                         | محاربة البدع والخرافات الملتصقة بالإسلام والمشوهة لحقيقته        |
|                                         | الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة |
|                                         | تيسير رحلات الحج والعمرة                                         |
|                                         | إنشاء المساجد والقيام عليها ورعايتها                             |
|                                         | الدعوة للتوحيد الخالص لله على نهج الكتاب والسنة                  |
|                                         | بث الروح الدينية لدى الشباب                                      |
|                                         | إزالة الاختلاف بين الطوائف الإسلامية                             |
|                                         | بث الآداب الإسلامية والأخلاق الفاضلة                             |
|                                         | تحفيظ القرآن                                                     |
|                                         | توثيق الروابط والصلات بين المسلمين                               |
|                                         | إصدار الكتب والمجلات الإسلامية                                   |
|                                         | نشر الوعي الديني والثقافة الإسلامية                              |
| <b>2 — الأغراض الدينية غير المباشرة</b> |                                                                  |
|                                         | مساعدة فقراء المسلمين                                            |

|                     |                                               |
|---------------------|-----------------------------------------------|
|                     | رعاية الأيتام وكفالتهم                        |
|                     | دفن الموتى الفقراء وتكفينهم                   |
| 3 – أغراض غير دينية |                                               |
|                     | تأهيل الفتيات على الحرف                       |
|                     | رعاية الأمومة والطفولة                        |
|                     | الحفاظ على البيئة                             |
|                     | رعاية المسنين                                 |
|                     | تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة                   |
|                     | أسر منتجة                                     |
|                     | حل مشكلة بطالة الشباب                         |
|                     | تنمية المجتمع                                 |
|                     | محو الأمية                                    |
|                     | شغل أوقات الشباب بأعمال مفيدة من قبيل الرياضة |

— دوافع تشكيل الجمعية

|                                          |
|------------------------------------------|
| الدوافع لتأسيس الجمعية أو الانضمام إليها |
| <b>1 — دوافع دينية مباشرة</b>            |
| الإحساس بالمسؤولية تجاه المسلمين         |
| تصحيح ونشر المفاهيم الدينية              |
| الدعوة إلى الله بطريقة منظمة             |
| الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر          |
| نشر الثقافة والقيم الإسلامية             |
| زيادة الوعي الديني لدى الشباب            |
| تحفيظ القرآن                             |
| <b>2 — دوافع دينية غير مباشرة</b>        |
| مساعدة الأرمال وكفالة اليتيم             |
| <b>3 — دوافع اجتماعية</b>                |
| خدمة أهالي الحي/ القرية                  |

|                                             |
|---------------------------------------------|
| القيمة الحاكمة لعمل الجمعية                 |
| التعاون والتكافل الإسلامي                   |
| الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر             |
| كفالة اليتيم                                |
| تحقيق العدل والبعد عن الفحش                 |
| القيم التي تعنى بالأسرة وتنشئة الفرد المسلم |
| كل القيم الإسلامية                          |

— آليات التواصل بين الجمعية والجمهور: كيف تعبى الجمعية الجمهور؟ .....

— هل للجمعية فضائية أو أية وسيلة إعلامية مسموعة مرئية؟ .....

— هل للجمعية إصدارات؟ .....

(يرجى التزود بكل الإصدارات، بما في ذلك البيانات والفولدرات. ويُرجى تدوين محتويات اللافتات، إن أمكن)

— هل تستعين الجمعية بالمنابر الدينية لإيصال خطبتها، ولا سيما الجوامع والحسينيات؟ .....

— علاقة الجمعية بالجمعيات الأخرى (التنسيق والتعاون) .....

— علاقة الجمعية بالأحزاب: هل الجمعية تابعة أو يمولها حزب ما؟ .....